جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص:إقتصاد وتسيير مؤسسات

تحت عنوان

تقييم بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية وفق المؤشرات العالمية للفترة (2012-2022)

إعداد الطلبة:

- ✓ خولة عبدة
- ✓ هديل براغثة

إشراف الأستاذ(ة):

د/حجاج عبد الحكيم

السنة الجامعية 2023 / 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

نشكر الله المعين القدير على فضله علينا وتوفيقه لإتمام هذا العملK وعملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) صدق رسول الله، وبهذا نتقدم بالشكر الجزيل والإمتنان لكل من منحنا من وقته الثمين أو أفادنا بعلمه الغزير وتوجيهاته القيمة وملاحظاته الصائبة والتي بفضل الله تعالى وبسببها خرج هذا البحث، كما نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير الصادق للأستاذ المشرف الدكتور حجاج عبد الحكيم" الذي تولى الإشراف على هذه المذكرة، والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه، فنسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناته وندعوا له دوام الصحة و العافية.

وفي الأخير نأمل من الله أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا وأن ينتفع منه كل طالب علم لأنه هدفنا من هذا الانجاز .

ونتقدم بالشكر والعرفان لجميع أساتذة قسم العلوم الإقتصادية في جامعة قالمة 08 ماي1945.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"

سورة التوبة الآية 104

إليك أمي أهدي كل أعمالي ،أمي الحبيبة حفظك الله

الى روح أبي و من كان قدوتي في الحياة، أهديه هذا العمل رحمه الله (أدعوا له بالرحمة)

الى الشموع التي تنير طريقي إخواتي الغوالي و يدي اليمين أدامكم الله

الى صديقاتي و كل من ساندني في حياتي و في إنجاح هذه المذكرة .

❖ الى أغلى ما أملك الى زوجي الذي دعمني و كان سندا لي ،لمن وثق بي و بقدرتي حفظك الله لي.

هديل

الاهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

" وقل أعملوا فسيري الله عملكم و رسوله و المؤمنين "

الحمد الله حبا و شكرا و امتنانا ، ما كنت لأفعل هذا لو لا فضل الله فالحمد لله

على البدء و الختام

ها انا اليوم اهدي نجاحي الى كل من سعي معي لإتمام هذه المسيرة

الى سندي و قوتي الى من كان دعاءها سر نجاحي قرة عيني الى من جعلت الجنة تحت قدميها الى من حرمت نفسها و أعطتني الي من وهبتني الحياة، الى أمي العزيزة

الى من احمل اسمه بكل إفتخار الي من يزيدني إنتسابي له إعتزاز الى مأمني و أماني و امتي، الى سيد قلبي و سيد الرجال أعز رجل في الكون أبي الغالي

الى ضلعي الثابت الذي لا يميل، الى من رزقت بهم سندا و ملاذي الاول والاخير الي إخوتي

" أميمة ، أسيل ، أسماء ، علياء"

الى من افتقده في هذه الحياة، الى من اودعتني لله ، اتمني ان يتغمدها الله برحمته و يسكنها فسيح جناته "جدتي رحمها الله"

خولة

الفهرس	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	**I**
فهرس الجداول	**IV**
فهرس الاشكال	**VI**
مقدمة عامة	**أ-ج**
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
تمهيد الفصل	**8**
المبحث الأول :مدخل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**9**
المطلب الأول : معايير التفريق لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**9**
المطلب الثاني : تعريف و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**11**
المطلب الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**13**
المبحث الثاني : تصنيفات و مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها	**16**
المطلب الأول : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**16**
المطلب الثاني : مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**19**
المطلب الثالث : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**21**
المبحث الثالث: عوامل نجاح و معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها	**24**
المطلب الأول : عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**24**
المطلب الثاني : مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**26**
المطلب الثالث : آليات دعم و مساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**29**
خلاصة الفصل	**32**
الفصل الثاني : الإطار النظري لبيئة الأعمال	
تمهيد الفصل	**34**

المبحث الأول : ماهية بيئة الأعمال	**35**
المطلب الأول : مفهوم بيئة الأعمال	**35**
المطلب الثاني : أهمية بيئة الأعمال	**37**
المطلب الثالث : العناصر المكونة لبيئة الأعمال	**38**
المبحث الثاني : مؤشرات تقييم بيئة لأعمال	**41**
المطلب الأول : المؤشرات النوعية	**41**
المطلب الثاني : المؤشرات الكمية	**45**
المبحث الثالث :محددات و تحديات و متطلبات تحسين بيئة الأعمال	**47**
المطلب الأول : محددات بيئة الأعمال	**48**
المطلب الثاني : تحديات بيئة الأعمال	**51**
المطلب الثالث : متطلبات تحسين بيئة الأعمال	**52**
خلاصة الفصل	**54**
الفصل الثالث : بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في سياق المؤشرات العالمية	
تمهيد الفصل	**56**
المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرية	**57**
المطلب الأول : تعريف و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	**57**
المطلب الثاني :مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني	**60**
المطلب الثالث : معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**67**
المبحث الثاني : بيئة الأعمال في الجزائر	**72**
المطلب الأول : قانون الإستثمار في الجزائر	**72**
المطلب الثاني : متطلبات تأهيل بيئة الأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**77**
المبحث الثالث : تقييم مشهد متغيرات بيئة الأعمال في الجزائر	**82**
المطلب لأول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سياق مؤشر الحرية الاقتصادية و الشفافية الدولية	**82**
المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سياق مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال و مؤشر التنافسية العالمي	**86**
المطلب الثالث : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سياق مؤشرات الحوكمة و مؤشر ريادة الاعمال	**92**
خلاصة الفصل	**102**

الخاتمة	**103**
قائمة المراجع	**106**

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تعريف المؤسسات صغيرة و متوسطة لدي بعض المؤسسات و المنظمات الدولية	12
02	درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية	45
03	تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	58
04	تطور مناصب العمل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2012-2021	60
05	تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة لسنة 2022	61
06	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمتوسطة حسب قطاع النشاط 2022/2021	62
07	مساهمة المؤسسات الصغرة و المتوسطة في القيمة المضافة 2013-2021	63
08	مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام 2012-2018	65
09	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في صادرات خارج قطاع المحروقات 2015-2019	66
10	تطور البيئة التسريعية للإستثمار في الجزائر خلال 1962-2022	72
11	مرتبة الجزائر من خلال مؤشر الحرية الإقتصادية للفترة 2012-2023	83
12	التنقيط الخاص بمؤشرات الحرية الإقتصادية للجزائر سنة 2023	84
13	موقع الجزائر ضمن مؤشر الشفافية الدولية 2012-2023	85
14	موقع الجزائر ضمن الترتيب العالمي في سهولة ممارسة أعمال للفترة 2014-2020	86
15	ترتيب الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2012-2021	89
16	مؤشر تنافسية العالمي خلال سنة 2023/2022	91
17	مؤشرات الحوكمة و إتجاهها في الجزائر 2012-2022	92
18	المؤشرات الخمسة الرئيسية لريادة الأعمال في الدول العربية سنة 2020	99
19	تصنيف الجزائر وفق الشبكة العالمية لريادة الاعمال سنة 2022	100

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
02	متطلبات تأهيل بيئة الاعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	78
03	تصنيف الجزائر ضمن ترتيب المؤشرات الفرعية لمؤشر ريادة أعمال العالمي في الجزائر سنة 2019	98

مقدمة عامة

تمهيد

لاشك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في زيادة معدل النمو الإقتصادي في العالم الى جانب دورها الجوهري في إمتصاص البطالة والمساهمة في زيادة معدلات الصادرات، ولعل أغلب المؤسسات العملاقة المسيطرة على الاقتصاد العالمي كانت بدايتها من مؤسسات صغيرة ومتوسطة الى أن أصبحت مؤسسات متعددة الجنسيات، وإذا كانت المؤسسات الكبيرة تجد صعوبة في التعامل مع البيئة الخارجية نظرا لما تتميز به من التطور والتغير السريع وأنها تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد والشمولية والإتساع، فإن المهمة ستكون أصعب بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للخصائص التي تتميز بها مثل صغر حجمها ،والتي تمنع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من إقتصاديات الحجم التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة وصعوبة الحصول على عناصر الإنتاج مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ،إلى جانب مواجهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم وبالحجم المناسب وبشروط ميسرة عند التأسيس أو التوسع ،ولذا فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تحظى بإهتمام خاص ومميز من طرف الحكومة وخاصة التي هي في طور الإنشاء والتأسيس.

قد أولت الجزائر إهتماما بالغا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور ومساهمة كبيرة في الإقتصاد الجزائري وفي تحسين بيئة أعمالها التي تعتبر الركيزة الأساسية لبداية أي إستثمار حقيقي، ورغم الجهود التي قامت بها الدولة من أجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل إنجاحها إلا أنه لا يزال غير كافي لمواجهة المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي أهمها توفير بيئة أعمال جيدة ومناسبة.

إشكالية الدراسة

بناء على هذا السياق السالف الذكر جاءت إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما هو واقع بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وفق المؤشرات الدولية ؟

الأسئلة الفرعية

1. ما هي إسهامات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد؟
2. مالمقصود بمؤشرات بيئة الأعمال ؟
3. كيف تؤثر بيئة الأعمال على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

الفرضيات

للإجابة على تساؤلات الدراسة تم وضع الفرضيات التالية :

1. تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل فاعل وجد إيجابي في الإقتصاد من خلال تأثيرها على العديد من المتغيرات الإقتصادية الكلية والجزئية .
2. تحسين مؤشرات بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الضروري أن بشمل كل متطلبات الاستثمار وما بتعلق بتوفير الظروف الملائمة والمحفزة لترقية وتطوير هذه المؤسسات.
3. بيئة الأعمال الجزائرية بيئة مواتية وتساهم في تحسين و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في محاولة تسليط الضوء على بيئة الأعمال وبالتحديد على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار هذا الأخير هي الركيزة الأساسية لأي إقتصاد وخاصة الوطني، وكونه من القطاعات الهامة التي تشهد تطورا مستمرا وفق النتائج التي حققتها هذه المؤسسات ، من هنا يمكن إبراز أهمية بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها أهم عامل لنجاح أو فشل هذه المؤسسات والوقوف على الوضع الراهن وأهم الإجراءات المتخذة في مجال تحسين بيئة الأعمال في الجزائر.

أهمية الدراسة

تكتسي الدراسة أهمية بالغة كونها تتطرق موضوعا حيويا يتجسد في تقييم بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى مساهمتها في الإقتصاد الوطني وتحسين بيئة أعمالها، والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حدود الدراسة:

تم حصر الحدود المكانية لهذه الدراسة في الجزائر، أما الحدود الزمانية فقد تمثلت في الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2022 .

منهج الدراسة:

إتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي من خلال تطرقنا للإطار المفاهيمي المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أيضا بيئة الأعمال والمنهج التحليلي من خلال المؤشرات المعتمدة ،والمعلومات والإحصائيات المتحصل عليها وتحليلها لمعرفة وتقيم بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

هيكل الدراسة :

لمعالجة دراستنا حول تقييم بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وفق المؤشرات العالمية، وللإجابة على الإشكالية واثبات صحة الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي ،حيث تناولنا :

الفصل الأول مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، يضم هذا الفصل ثلاث مباحث: حيث خصص المبحث الأول لمدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أما المبحث الثاني تصنيفاتها ومجالات نشاطها ومصادر تمويلها ، بينما يتطرق المبحث الثالث لعوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومعوقاتها وسبل دعمها .

الفصل الثاني : يضم ثلاث مباحث حيث تناولنا المبحث الأول الإطار النظري لبيئة الأعمال ، أما المبحث الثاني فخصصناه لمؤشرات تقييم بيئة الأعمال ، بينما تطرقنا في المبحث الثالث لتحديات و مقومات بيئة الأعمال .

الفصل الثالث: تحليل وتقييم بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق مؤشرات عالمية يتكون الفصل من ثلاث مباحث، خصصنا المبحث الأول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما المبحث الثاني خاص ببيئة أعمال في الجزائر ، بينما ركزنا في المبحث الثالث على تقييم مشهد متغيرات بيئة الاعمال في الجزائر .

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي عالجت موضوع بيئة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها:

- دراسة (سامية عزيز)، بعنوان" واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية في مؤسسات خاصة متنوعة النشاط في مدينة بسكرة "وهي عبارة عن أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإنسانية ،جامعة محد خيضر، بسكرة، 2014/2013، عالجت هذه الدراسة الإشكالية التي تتعلق بماهو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ي الجزائر، وقد تطرقت هذه الدراسة لمعرفة كيف تساهم لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التنمية الإجتماعية، ليصل بذلك إلى جملة من النتائج منها: يؤدي سوء التخطيط الى إعاقة المؤسسات الصغير ولمتوسطة.
- دراسة (مالكية احميده)، بعنوان" متطلبات تأهيل المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل أبعاد التنمية المستدامة ، وهي عبارة عن الأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022/2021، عالجت هذه الدراسة الإشكالية التي تتعلق بالمتطلبات الكفيلة بتأهيل بيئة الأعمال لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع مكانتها و زيادة فعاليتها في تحقيق أهداف التنمية ، وتعرضت هذه الدراسة إلى ما العلاقة بين التنمية المستدامة والمؤسسات صغيرة والمتوسطة ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة ،ثم المتطلبات الواجب توفرها لتحسين بيئة الأعمال لقطاع المؤسسات صغيرة والمتوسطة في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة ، لتصل بذلك إلى جملة من النتائج أهمها: رغم الجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال، إلا أن الاداء التنافسي للإقتصاد الجزائري لم يتحسن وظل يراوح مكانة في مراتب متأخر ضمن التقارير العالمية الخاصة المتعلقة بالتنافسية أو بيئة الأعمال.
- دراسة(سعايدية وردة) بعنوان "تأهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنويع الإقتصادي في الجزائر"، وهي عبارة عن أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2023/2022، عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية: هل يساهم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطوير تنافسيتها في تفعيل دورها في دعم التنويع الإقتصادي في الجزائر؟، تم في هذه الدراسة التطرق إلى ماهية التنويع الاقتصادي، إضافة إلي ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، ليصل الباحث بذلك لجملة من النتائج

أهمها: يعتبر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الريعية ضرورة حتمية لدعم وترقية هذه المؤسسات و زيادة عددها وتحسين تنافسيتها.

تتفق هذه الدراسات مع هذه الدراسة في الكثير مما تم تناوله أو تشخيصه حيث تشترك الدراسات السابقة الذكر مع هذه الدراسة في عدة محاور، ومنها :السياق النظري والمفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ودورها الكبير في تنمية اقتصاديات الدول، وتتفق هذه الدراسات مع هذه الدراسة في كثير مما تم تناوله أو تشخيصه حول أهمية و دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما تعلق ببيئة الأعمال بشكل عام فيما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها ركزت وبالتحديد على بعض المؤشرات العالمية الخاصة بتقييم بيئة الأعمال على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

وكأي طلاب علم اعترضنا في طريقنا بعض الصعوبات خلال القيام بدراسة الموضوع، يمكن الإشارة اليها كما يلي:

- التناقض في المعلومات وقلة وإنعدام الإحصائيات المتعلقة بالمؤشرات المعتمدة خاصة السنوات الأخيرة منها.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد الفصل:

زاد الإهتمام في الآونة الأخيرة في مختلف دول العالم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للدور الذي تلعبه في الإقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية، وذلك من خلال تشكيلها مجالا خصبا لتطور المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية ،فهي تشكل مصدر للإبداع والإبتكار، من الصعب جدا تقديم صورة واحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أنحاء العالم ،وذلك لإختلاف السياسات والتوجهات والمستويات الإقتصادية وطبيعتها ومعاييرها، إضافة الى صعوبة وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أجل أخذ نظرة على موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قسمنا فصلنا الى ثلاثة مباحث كمايلي:

المبحث الأول :مدخل الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني : تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها ومحدداتها

المبحث الثالث : عوامل نجاح و معوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها

المبحث الأول :مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا للتوافق آراء الباحثين حول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الهام الذي تلعبه إلا أنه يوجد إختلاف حول هذه الآراء في وضع تعريف موحد وشامل لهذه المؤسسات ،حيث تختلف من دولة الى أخرى بإختلاف الإمكانيات الإقتصادية الإجتماعية لها ومراحل نموها .

المطلب الأول :معايير التفريق لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ليس هناك تعريف موحد متفق عليه وهذا راجع لإختلاق المعايير المعتمد عليها في تصنيف هذه المؤسسات وطبيعة النظام الإقتصادي في الدولة وسيتم إنتهاج معيارين هما :

أولا /المعايير الكمية :من أهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد[1]:

- معيار رأس المال: يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والإستثمارية، إلا أنه يبقى مختلف من دولة الى أخرى، فمثلا في مجموعة من الدول الأسيوية شملت الفلبين،الهند،كوريا وباكستان فإن سقف رأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 35ال200 ألف دولار وفي الدول المتقدمة يقدر ب 700 ألف دولار.
- معيار حجم الموجودات: أي كل ما تملكه المؤسسة من أصول ثابتة .
- معيار رقم الأعمال: يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية، ويستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلا أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص. إن كبر حجم مبيعات المؤسسة أو أعمالها قد يؤول الى إرتفاع الأسعار وليس لعدد الوحدات المباعة .

(رقم الأعمال =عدد الوحدات المباعة ×السعر) و بما أن السعر عادة ما تحدده قوى خارجية عن المؤسسة يصعب تحقيق أرقام كبيرة لذى يتجه المحللون الى رقم المبيعات القياسي أي يأخذ بعين الإعتبار التغير في الأسعار عوضا عن رقم الأعمال الإسمي.

- معيار العمالة: من أكثر المعايير إستخداما لبساطة إستخدام التطبيق وسهولة الحصول على المعلومات والثبات النسبي .

[1]- عبد الله خبابة ،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 13.

- معيار معامل رأس المال: هذا الأخير جاء للمزج بين معيار العمل و رأس المال ،لتفادي النقص الذي يمكن أن يسببه كل من المعيارين لذى فهو يعتبر معيار مزدوج، معيار معامل رأس المال يعبر عن الحجم من رأس المال (كمية الإستثمارات)اللازمة لتوظيف وحدة واحدة من العمل،(م ر م=رأس المال الثابت /عدد العمال).[1]

ثانيا/ المعايير النوعية: من أهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد[2]:

- معيار الإدارة والتنظيم: يستند هذا المعيار الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها ما يميزها عن المشروعات كبيرة الحجم،من حيث مستوى تنظيم المشروع وإدارته، فمن حيث التنظيم يتميز ببساطة التنظيم المستخدم،أما من حيث الإدارة فهي غالبا ما تدار من قبل صاحب المشروع فالمالك هو المدير في أغلب الحالات، وبتالي تتوقف قدرة هذه المشروعات على النجاح والمساهمة في الإقتصاد الوطني على كفاءة القائمين بإدارتها.
- المعيار التقني: بناء على هذا المعيار توصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بأنها تلك التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة ذات كثافة رأس مالية منخفضة وكثافة عمالية عالية ،ووفقا لهذا المعيار يتم تصنيف المؤسسات الى صغيرة ومتوسطة وكبيرة بناء على درجة المكنة المستخدمة من جهة والأيادي العاملة من جهة أخرى، ورغم كل تلك معايير وربما بسببها أيضا مازالت صعوبة في إعتماد معيار موحد لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة .

ويمكن تلخيص أهم العوامل المؤثرة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي[3]:

- نوع النشاط وخصائصه .
- مستوى التقدم الإقتصادي الذي تعيشه الدولة ومرحلة التنمية التي وصلت لها.
- السياسات والأنظمة السياسية والإقتصادية والإجتماعية.
- النمط التكنولوجي ومستوي التقنية المستخدمة.
- درجة وفرة أو ندرة الموارد وعوامل الإنتاج.

[1] - عبد الله خبابة ، مرجع سبق ذكره ،ص 13

[2] – جميل هيا بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النفائس للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن ،2008، ص ص 29 ، 30

[3] – أسامة عبد العزيز الزامل وآخرون ،دراسة حول **تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني** ، منتدى الرياض الاقتصادي ،نحو تنمية إقتصادية مستدامة ،الدورة السادسة ، المملكة العربية السعودية، 09-11ديسمبر 2013، ص 20.

- التقاليد والقيم السائدة في القطاعات الإقتصادية.

المطلب الثاني: تعريف و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا/التعريف

- **التعريف المتداول في فرنسا :**

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي يتولى فيها قيادتها شخصيا، ومباشرة المسؤوليات المالية والإجتماعية والتقنية والمعنوية ،مهما كانت الطبيعة المعنوية للمؤسسة[1] .

- **تعريف لجنه التنمية الإقتصادية بالأمم المتحدة** :هي المؤسسة التي تتضمن إثنين على الأقل من هذه لخصائص[2] :

- عدم إنفصال الملكية على الإدارة ،فعادة ما يكون المدير مالك المشروع .
- تتمثل الملكية أو رأس المال في فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد.
- مجال النشاط محليا في الغالب ،حيث يعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.
- حجم المشروع يكون صغير مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تعمل في نفس المجال .

- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض المؤسسات والمنظمات الدولية** وكذلك بعض الدول الرائدة والتي إتخذت معياري "عدد العمال ومجموع الأصول الرأس مالية "من خلال الجدول التالي:

[1]- نبيل جواد ، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،لبنان ،2007 ، ص24.

[2] – محمد خليل محمود محمد، **المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة: دراسة التجربة اليابانية**، دار جميثرة للنشر و الترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2018، ص 2 .

الجدول رقم (01):تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض المؤسسات والمنظمات الدولية

	على مستوى بعض المؤسسات والمنظمات الدولية	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID	هي تلك المؤسسات التي يعمل بها من (6) إلى (15)عامل وتقل أصولها الرأسمالية الثابتة عن (25)ألف دولار بإستثناء الأراضي والمباني
2	الإتحاد الأوروبي European Union	هي تلك مؤسسات التي يتراوح عدد العاملين بها بين (10)الى (250) عامل ولا تزيد قيمة الأصول المستثمرة عن تسعة ملايين دولار
3	منظمة العمل الدولية ILO	هي تلك المؤسسات التي يعمل بها ما لا يزيد عن (50)عامل ولا يزيد رأس مالها عن (100) ألف دولار
	على مستوى بعض دول العالم	**تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
1	المملكة المتحدة	هي تلك المؤسسات التي يعمل بها (200)عامل ولا يزيد رأس المال المستثمر فيها عن مليون دولار
2	إندونيسيا	هي تلك مؤسسات التي يعمل بها أقل من (100)عامل ولا تزيد أصولها الثابتة عن (500) ألف روبية أندنوسية
3	الهند	هي تلك المؤسسات التي توظف أقل من (50)عامل ولايتجاوز الأصول الرأس مالية (500)ألف روبية

المصدر: أحمد محي خلف صقر، **المشروعات الصغيرة الفكرة و آلية التنفيذ**، دار التعليم الجامعي للنشر، الطبعة الأولى ،الإسكندرية، مصر ،2020، ص ص 21 ، 22.

- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول** العربية: قامت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بالتعريف لهذا المفهوم على النحو الآتي[1]:

- المشروعات الصغيرة جدا يعمل بها أقل من 5 عمال، ورأسمالها المستثمر في الأصول الثابتة (عدا الأرض والأبنية ورأس المال العامل) أقل من 500 دولار أمريكي.
- الصناعات الصغيرة Small يعمل بها من 6- 15 عاملا، ورأسمالها المستثمر في الأصول الثابتة أقل من 15000 دولار.

[1]- عبد الرحمن كساب عامر ، **جسور التنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة**، دار الكتاب للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة ، مصر ،2016، ص 26.

- الصناعات المتوسطة Medium يعمل بها من5 – 50 عاملا، وتستثمر من15000-25000 دولار في الأصول الثابتة.

من الملاحظ الاختلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينهما، فالمشروعات التي يقل عدد العاملين فيها عن 500 عامل في أمريكا ودول أوروبا الغربية وأقل من 300 عامل في اليابان وكوريا الجنوبية تعد مشروعات صغيرة، بينما تعد هذه المشروعات كبيرة جدا بالنسبة للدول النامية.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي المؤسسة التي تتضمن عدد عمال معين و تحقق رقم مبيعات محدد ، كما تختلف هذه المؤسسات عن غيرها في كونها تشمل مجال نشاط محلي في الغالب ،حيث يعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.

ثانيا/ الخصائص :تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة ميزات وخصائص يمكن إبرازها في النقاط التالية [2]:

- المركزية: تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمركزية في مباشرة أعمالها، حيث يقوم مالك المشروع بنفسه ،أو بمعاونة عدد محدود من المساعدين بتأدية النشاطات المختلفة في المنظمة، كما نجد أن إتخاذ القرار في المؤسسة تميل الى المركزية العالية في عمليات التخطيط بشكل عام ،و التخطيط الإستراتيجي بشكل خاص ،وتتركز في أيادي الإدارة العليا .
- اللارسمية :يغلب طابع غير رسمي على أنشطة الأعمال الصغيرة المختلفة، بسبب قلة عدد العمال ،وصغر حجم هذه المؤسسات وتقاربها المكاني، و زيادة عملية التفاعل ،كما أن الإدارة والعمال في تلك المؤسسات يعرفون بعضهم بعضا، كما تؤدي الغير رسمية الى التعاون بين الإدارة والعمال خلال ممارسة الأنشطة المختلفة.
- المحلية: تكون أغلب العمليات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة جغرافية واحدة، عدا العمليات التسويقية.

[1]- عبد الرحمان عمركساب ، مرجع سبق كره ،ص 26.

[2]- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة**، الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2010 ، ص ص 67، 68.

إضافة الى تلك الخصائص يمكن الذكر أيضا [1]:

- لا يوجد إنفصال بين الملكية و الإدارة و إستقلالية صاحب المشروع.
- بساطة الهيكل التنظيم، حيث تدار من قبل صاحب المشروع ،و هو المسؤول عن التخطيط والإنتاج والتسويق.
- تتصف بصغر حجم رأس المال وتعتمد على المدخرات الشخصية أو المدخرات العائلية في تمويل المشروعات.
- قلة البدائل المتاحة للتمويل.
- تعتمد بدرجة عالية على الخدمات المحلية، نظرا لضعف القدرة التمويلية .
- تتمتع بقدرة كبيرة وسرعة على التكيف مع تغيرات السوق من حيث كمية الإنتاج ونوعيته مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات وفترات الركود الإقتصادي .

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية للنمو الإقتصادي والتخطيط المستقبلي، وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم وأهميتها نابعة من الأمور التالية [2] :

- دورها في التوظيف .
- إرتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة .
- أهمية حجم إستثماراتها في تكوين الإقتصاد الحر.
- إعتبارها العمق الإستراتيجي للمؤسسات الكبيرة (المساهمة في تلبية بعض إحتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالموارد الأولية أو الإحتياطية).
- كونها ذات ميزة تنافسية نسبية يمكن للشركات الكبرى الإستفادة منها (تسويق بضائع من خلالها).
- مهاراتها التنظيمية (صغر حجمها)
- التعرف على أحوال السوق لقربها من المتعاملين.
- قدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعتبر مدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى(تعظيم الإستفادة من الخدمات المحلية).

[1]– عبد الرحمن كساب عامر ,مرجع سبق ذكره، ص ص 36 ، 37 .

[2]- مصطفى يوسف كافي، **بيئة و تكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،الأردن ، 2014، ص ص 36،37.

ويمكن تناول أهميتها للإقتصاد الوطني في النقاط التالية [1]:

- إتاحة فرص للتشغيل والقضاء على البطالة نظرا لكونها مشروعات كثيفة العمالة في الأساس .
- الإنتشار الجغرافي وخدمة إحتياجات قطاعات عريضة من المستهلكين فهي تقوم بتلبية إحتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة .
- التجديد والإبتكار ليس فقط بتطوير منتج أو خدمة جديدة للسوق، ولكن أيضا الإهتمام بالإستثمار المتزامن في تأمين مشاريع جديدة .
- التكامل مع المشروعات الكبيرة وترابط الأعمال التجارية فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في دعم المنشآت الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج، ومما يدل على التكامل بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الريادية الصغيرة، على سبيل المثال تتعامل شركة جنرال موتورز مع أكثر من (37) ألف عمل من المشروعات الصغيرة لتزودها بالبضائع والخدمات المختلفة .

و يمكن تناول أهميتها الإجتماعية إلى جانب الأهمية والأدوار الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية [2]:

- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على إكتشاف إحتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام وبالتالي تقديم السلع والخدمات.
- التخفيف من المشكلات الإجتماعية: ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره، وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على إحتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة والتهميش والفراغ وما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة عن طريق منحهم مناصب عمل تؤمن لهم الإستقرار النفسي والمادي.

---

[1] – جيهان عبد السلام عباس ،**تمويل وإدارة مشروعات ريادة الاعمال و أثرها على التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الرابع حول "تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية"، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة ،مصر، ماي 2020 ، ص ص 10، 11 .

[2] –سامية عزيز ،**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية** ،مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2011 ، ص ص 89 ،90 .

- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد: إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذواتهم وآرائهم وترجمة أفكارهم .
- خدمة المجتمع: تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة جليلة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياته وزيادة قدراته الإستهلاكية وتحسين مستوى معيشته وتحسين مستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات الاجتماعية.

المبحث الثاني :تصنيفات ومجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها

تكسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في إقتصاديات الدول لما لها من تأثير في جميع المجالات فهي تختص في من المجالات وتتنوع نشاطاتها وقطاعاتها وكذا تصنيفاتها، ويعتبر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم عوامل قيام المؤسسة وتطورها من أجل تكوين طاقات إنتاجية، ومواكبة التحولات الإقتصادية والتطورات التكنولوجية الحاصلة .

المطلب الأول: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **تصنيف المؤسسات الصغيرة المتوسطة حسب معيار الملكية:** يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الملكية كما يلي[1] :

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية: هذا النوع من المؤسسات تعود ملكيته للقطاع الحكومي، إلا أننا نشير إلى أن هذا الصنف من المؤسسات الصغيرة والمتوسط يعتبر قليل جدا في جميع الدول خاصة المتطورة منها.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة: وهي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص سواء كان محليا أو عبارة عن إستثمار أجنبي،و هذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات مساهمة شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات تضامنية، كما يمكن أن تأخذ شكل مشاريع إستثمارية فردية أو عائلية، وهذا النوع من المؤسسات هو الأكثر إنتشارا في العالم.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلطة: وتكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص بنسب متفاوتة.

[1]- سيد علي بلحمدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الإقتصادية في ظل العولمة –دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة ، الجزائر، 2006 ، ص ص 35 ، 36.

- **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني:** يمكن تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المعيار القانوني كما يلي [1]:

- مؤسسات فردية: هي المؤسسة التي يمتلكها و يديرها فرد واحد ،حيث يقوم بإتخاذ جميع القرارات وفي مقابل يحصل على أرباح،و هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة من أرباح وخسائر .
- مؤسسات الشركات: هي مؤسسات تعود ملكيتها لشخصين أو أكثر، يلتزم كل طرف بتقديم حصة من مال أو عمل لإقتسام ما قد ينشأ من أرباح أو خسائر في هذه المؤسسة .
- مؤسسة الأشخاص: تتكون شركات الأشخاص بين أشخاص يعرفون بعضهم البعض معرفة أي أنها تقام على الإعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء ،وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طري تقديم حصة من رأس المال و بالمقابل الحصول على جزء من الأرباح، وتتضمن شركات الأشخاص (شركات التضامن ،شركات التوصية البسيطة ،شركات الأموال، شركات المساهمة ،شركات التوصية بالأسهم)[2].

- **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق طبيعة المنتجات:** تقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق طبعة منتجاتها الى ما يلي [3]:

- مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية: السلع الإستهلاكية تشير الى المنتجات النهائية التي تم تصنيعها أو إعدادها للإستخدام الشخصي أو الإستهلاك النهائي .
- المؤسسات التي تنتج السلع الوسيطية: تشير مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة الى الشركات والمؤسسات التي تقوم بإنتاج وتصنيع قطع غيار ومواد البناء والمواد الأساسية التي تستخدم في صناعات أخرى .
- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: تشير مؤسسات إنتاج سلع التجهيز الى الشركات والمؤسسات التي تعمل في عملية التجميع والتركيب للمنتجات من خلال إستيراد أجزاء مختلفة وتجميعها للحصول على المنتج

[1]- سليمة هالم ، **هيئات الدعم و التمويل و دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017/2016 ، ص 37 .

[2]- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، دار ايتراك للطباعة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2008،ص ص 62، 63.

[3]- وردة سعايدية، **تأهيل و تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار إستراتيجي لدعم التنويع الإقتصادي في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، الجزائر ، 2024/2023، ص 33 .

النهائي، تطلب هذه المؤسسات إستثمارات كبيرة وتوظيف عمالة مؤهلة للقيام بعمليات التجميع والتركيب [1].

- **تصنيف يقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى ثلاثة مجموعات:** تتمثل هذه المجموعات فيما يلي [2]:
  - الأعمال الأولية وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني.
  - الصناعات التحويلية وتشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها الى سلع ومنتجات نهائية أو وسيطة بالإعتماد على الآلات والمعدات التي لديه.
  - مشروعات الخدمات والتي تشمل القيام بتقديم الخدمات وأعمال الأشخاص غير الراغبين أوالقادرين على القيام بها بأنفسهم كخدمات الصحة والترفيه والتدريب والتعليم وغيرها.
- **هناك تصنيف آخر يقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث النشاط الى ثلاثة أقسام هي[3]:**
  - المشروعات الإنتاجية: المشروعات التي تنتج سلعا إستهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية ،أو تنتج سلعا إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات.
  - المشروعات الخدمية: وهي التي تقدم خدمات لعملائها مثل خدمة الإستشارات الطبية أو الهندسية أو الإدارية أو السياحية أو إصلاح السيارات أو خدمات الكمبيوتر.
  - المشروعات التجارية: وهي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها وتغليفها وبيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة .

[1] – مرجع نفسه ، ص 33

[2] – ميساء حبيب سلمان ،سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة و أثرها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الاردن ، 2017 ، ص ص 30 – 33.

[3] – محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003، ص ص 21 ،22.

الشكل البياني رقم 1: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

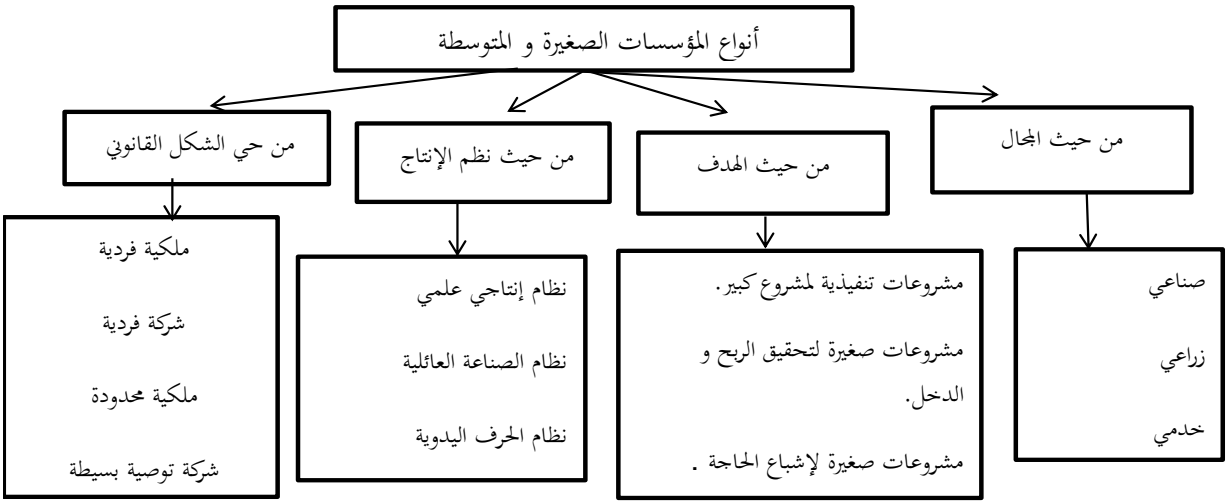

المصدر: ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة و أثرها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2017 ، ص 33.

المطلب الثاني : مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجانب الأرحب من مساحة المشاريع و النشاطات الإقتصادية داخل الإقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم، ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي[1] :

- **مجال الخدمات:** تشمل الخدمات الفندقية ،السياحية ،خدمات الصيانة و التشغيل ، حماية البيئة من التلوث ،خدمات النقل و التفريغ ،خدمات الكمبيوتر و خدمات الإستشارة ،إقامة الورشات ذات التقنية الحديثة ،أو أسواق مركزية و مراكز تجارية و غيرها
- **المقاولات:** حيث يرى كل من Shane et Venkatarmine بأن المقاولاتية هي مجموعة من العمليات لإكتشاف فرص لإنشاء سلع وخدمات مستقبلية يتم إكتشافها، تقييمها وإستغلالها، حيث أن الفرصة حسب (Cassan1982) هي حالات سوقية أو سلع جديدة، خدمات، مواد أولية وطرق تنظيمية يتم استغلالها وبيعها بأثمان أعلى من تكلفتها الإنتاجية، مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب مباني

[1]- مريم لسبع ، سارة واديوب ، **واقع وآفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول تنافسية الصناعات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية و الإقليمية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر ، يومي 27-28 نوفمبر 2017،ص ص 91، 92 .

جاهزة أو المطارات أو الطرق أو الجسور أو السدود أو الموانئ ،مقاولة المشاريع الكهربائية و شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي،مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع[1] .

- **المجال الزراعي:**
  - مؤسسات الثروة الزراعية (إنتاج الفواكه و الخضار أو الحبوب أو بيوت الزراعة).
  - مؤسسات الثروة الحيوانية (كتربية الأبقار و الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الألبان ومشتقاتها).
  - لثروة السمكية (كصيد الأسماك و إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك) .
- **مجال الصناعي (مشاريع متعلقة بالتنمية الصناعية):** يقصد بمشاريع التنمية الصناعية والإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، يمكن توضيحها في الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة، مثال صناعة الألبان والمطاحن، وتقطيع الحجارة والمنتجات الحجرية وأعمال المقاولات، وأية أنشطة تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جدا نتيجة لقيام الصناعات الصغيرة قريبا في أماكن وجود المواد الخام وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها، والصناعات التي تنتج منتجات سريعة(صناعة الألبان، الخبز والحلويات ..)والصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلك (النجارة،خياطة الملابس)، والصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي (الذهب، الماس، ملابس الطرز، الخزف..) [2].
- **نشاط التعدين:** تلك المشاريع التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولاتتطلب عند إكتشافها أو تقييمها أو إستخراجها أو تجزئتها، عمليات تكنولوجية معقدة، ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو باهظة التكاليف[3].

---

[1] – مريم بوخضرة، واخرون، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم العمل المقاولاتي و تحقيق التنمية في الجزائر**، مجلة البحوث و الدراسات التجارية، ، جامعة زياني عاشور، الجلفة ،المجلد 02، العدد 02 ، 2018، ص 89 .

[2] – عادل شهدان ، عبد اللطيف الغرياوي، **تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الإقتصادية و آليات مكافحة البطالة**، دار الفكر الجامعي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ،الإسكندرية، مصر، 2020، ص 92.

[3] – المرجع نفسه، ص 93

المطلب الثالث :مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويمكن حصر مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المدخرات الشخصية لمالك المشروع وإجمالي المدخرات العائلية ،إضافة الى الاقتراض من البنوك التجارية في حالة الحاجة لذلك، أو من البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين، أو من مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة، وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من طرف الحكومة والجهات الرسمية[1] .

أولا/ المصادر الداخلية

تعتبر من أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يحمي المؤسسة من مخاطر اللجوء الى التمويل بالمصادر الخارجية كما يرفع من قدرتها على الإستدانة، يعرف التمويل الذاتي على أنه العملية التي تقوم على أساسها المؤسسة الإقتصادية بتمويل نشاطاتها وإستثماراتها دون اللجوء الى مصادر خارجية، حيث يتم تمويل المؤسسة بأموالها الخاصة، المتمثلة في [2]:

- رأس المال (الأموال الشخصية): ويسمي أيضا بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء إضافة إلى مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الإنطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما تحافظ على إستقلاليته المالية.
- التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر إستعمالا من طرف المؤسسة وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل وذلك لتلبية الإحتياجات التمويلية وكذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمداخيل بعد تخفيض التكاليف للمؤسسة خلال السنة، وقيمة الأرباح الموزعة على المساهمين، والإهتلاكات والمؤونات التي تدخرها المؤسسة لمواجه المخاطر المستقبلية، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي و بديلا تمويليا أمام المؤسسة لشراء أصول جديدة دون الحاجة إلى الإقتراض من المصادر الخارجية.

[1] – يوسف عزت خيرت ، **إدارة المشروعات الصغيرة تصميم مشروعات التنمية –جدوى المشروع**، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2018، ص 13 .

[2] – محمد الناصر مشري ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ، 2009/2008، ص 24 .

ثانيا/ المصادر الخارجية

- **التمويل بواسطة الدين :**

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى البحث عن مصادر تمويل جديدة عندما تكون مصادر التمويل الذاتية غير كافية لمواجهة إحتياجاتها فإن التمويل بالمصادر الخارجية يمثل الحل الثاني لهذه المؤسسات للحصول على التمويل اللازم كما أن اللجوء الى هذه المصادر من التمويل مرتبط بالمراحل الحياتية التي تمر بها هذه المؤسسات ودرجة النشاط التي تمارسه فهو يتم بشروط وإجراءات تختلف بإختلاف المصدر الذي تلجأ إليه[1].

وعموما يمكن أخذ عديد من الأشكال في التمويل عن طريق الديون تأخذ الأشكال التالية [2]:

- الديون قصيرة الأجل: تواجه المؤسسة في الأجل القصير مجموعة من الإحتياجات وذلك من أجل تمويل عملية إستغلالها والتي لا تزيد عن سنة، ومن أكثر مصادر التمويل قصيرة الأجل إستخداما نذكر منها:
  - ✓ الإئتمان التجاري: هو نوع من التمويل قصير الأجل تحصل عليه المؤسسة من الموردين ،ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتجر فيها أو تستخدمها في العملية الصناعية، وتعتمد المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة على هذه المصادر من التمويل بدرجة كبيرة .
  - ✓ الإئتمان المصرفي: القروض القصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك، إذ يأتي هذا النوع من الإئتمان في المرتبة الثانية بعد الإئتمان التجاري وذلك من حيث درجة إعتماد المؤسسة عليه كمصدر للتمويل .
- الديون متوسطة الأجل: تمثل القروض متوسطة الأجل نوعا من القروض التي تلتزم المؤسسة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين، وتخضع عملية الإقراض لعديد من الشروط فيما يتعلق بمعدل الفائدة وتاريخ الإستحقاق وأسلوب السداد، وعادة ما يتم بصورة منتظمة على مدار سنوات[3] .

---

[1] - أمين كعواش، **تقييم لآليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل برنامج الدعم الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2014/2013 ، ص ص 101-107

[2] – المرجع نفسه ، ص 105.

[3] – المرجع نفسه، ص 109.

- الديون طويلة الأجل :ويأخذ شكلين أساسيين هما[1] :

✓ القروض طويلة الأجل: هي قروض تحصل عليها المؤسسة من المؤسسات المالية كالبنوك وشركات التأمين ،وقد يصل تاريخ إستحقاقها الى ثلاثين عام يتم فيه الإتفاق على الشروط .

✓ السندات: يمثل مستند مديونية طويل الأجل تصدره المؤسسات يعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الإسمية للسند في تاريخ الإستحقاق، كما يعطي الحق في سعر فائدة دوري يتمثل في نسبة مئوية من القيمة الإسمية بصرف النظر عن الأرباح التي حققتها المؤسسة مع الأولوية في الحصول على كافة الحقوق عند تصفية المؤسسة .

ثالثا/ التمويل بصيغ الإسلامية: من صيغ التمويل الإسلامي مايلي[2] :

- **المرابحة:** هو أن يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها من السوق بناء على دراسة لأحوال السوق أو بناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملائه، يطلب فيه من البنك شراء سلعة معينة أو إستيرادها من الخارج مثلا فإذا إقتنع البنك بحاجة السوق إليها قام بشرائها، فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو لغيره مرابحة وهي أن يعلن البنك قيمة الشراء مضافا إليها ما تكلفه البنك من مصروفات بشأنها ويطلب مبلغا معينا من الربح، أي أن الطرفان البنك والعميل يتفقان على نسبة معينة من الربح تضاف إلى التكلفة الكلية للسلعة للوصول إلى سعر البيع ثم يتفقان بعد ذلك على مكان وشروط تسليم السلعة (البضاعة محل المرابحة) وطريقة سداد القيمة للبنك .
- **المشاركة:** هي أن يشترك إثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أوصناعية أوخدمية، يكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح، ولا يشترط المساواة في حصص الأموال المشتركة، أو المساواة في العمل أو المساواة في المسئوليات أوالمساواة في نسب الربح، أما الخسارة فهي فقط بنسب حصص رأس المال، وقد تكون المشاركة بين البنك وعملائه في عملية واحدة فقط تنتهي بإنتهاء تنفيذها، وتسمى المشاركة في صفقة واحدة، أو قد تكون المشاركة ثابتة تنتهي بإنتهاء المشروع وتسمى المشاركة الدائمة، وتوزيع نسب الربح فيها وفقا لنسب رأس مال الشركاء .

[1] – أمين كعوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 109 .

[2] – نادية عبد الجبار الشريدة، عمار عصام السماراني، **أدوات تمويل البنك الإسلامي و دورها في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، المجلة الدولية في العلوم القانونية و المعلوماتية، جامعة العلوم التطبيقية ، البحرين ،المجلد 2 ،العدد 1 ، 2019 ، ص 196.

- **المضاربة:** تقوم المضاربة على أساس تقديم المال من جانب رب المال (صاحب المال أو الشريك بماله) وتقديم العمل من جانب المضارب (الشريك بعمله وجهده) ويقوم المضارب عميل البنك بالإتجار في هذا المال الذي حصل عليه من رب المال (البنك) في مشروعات تجارية أوصناعية أو زراعية أو خدمية تتصف بالحلال وتبتعد عن الحرام، يتم إقتسامه بين البنك رب المال) والعميل المضارب بعمله بالنسب الشائعة والمعلومة في الربح، وأما الخسارة فإنها تكون على حساب رب المال (البنك) مالم يثبت أن المضارب بعمله (عميل البنك) كان قد قصر أو أهمل في إستخدام المال أو خالف شرطاً من شروط عقد المضاربة، فإنه في هذه الحالة يتحمل ويضمن أي عميل جزءا من مال المضاربة.
- **الاستصناع:** هو شكل من أشكال تمويل إنتاج السلع في مرحلة ما قبل الشحن أو مرحلة الإنتاج بمعنى تمويل عملية إنتاج السلعة .
- **بيع السلم:** عقد يجري بين طرفين أحدهما يدفع الثمن عاجلا، والآخر يتسلم سلفة أجلا فهو بيع.

المبحث الثالث: عوامل نجاح و معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها

تحيط بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة جملة من المعوقات التي تؤثر على إنشاءها وعلى دورة حياتها برغم من دورها المهم في العديد من المجالات الإقتصادية والإجتماعية، إلا أن هذه المعوقات تكبح نموها وتقلص من تفعيل دورها في تحقيق النمو الإقتصادي، أين بات من الضروري مجابهة هذه المشاكل والسعي لتقليصها لتحقيق إستدامة هذه المؤسسات، وسنتطرق في هذا المبحث الى أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها .

المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أولا/ عوامل المرتبطة بالمالك أو المدير: خلال الثلاث السنوات الأولى من عمر المشروع لا بد أن تتوفر لدى المالك أو المدير مجموعة من العناصر والتي تتمثل خاصة في[1]:

- الثقة بالنفس .
- التفرغ الكامل للعمل.
- العمل بجد لفترة طويلة خلال اليوم مع القدرة على التوقف عن العمل في الوقت المناسب.

[1]- عمر فرحاتي، **تقييم واقع التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و التوجه نحو التمويل الإسلامي كحل أمثل لتمويل و إستدامة هذه المؤسسات** ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر ،الوادي،الجزائر، يومي 6 و7 ديسمبر 2017، ص 11

- المعرفة السابقة لطبيعة المنتجات و الخدمات التي سيتم التعامل معها بالإضافة إلى بعض الخصائص الـتي لايجب أن يهملها رجل الأعمال الناجح والمتمثلة في:(الصحة، الحس الجيد بالزمن الثقة الإبتكار الإستقلالية، الأخلاق، التكيف الحكم الرشيد، الرؤية المستقبلي).
- السن الذي يلعب دورا هاما في الحياة العملية ومن الأفضل أن يتراوح بين 30 و 50 سنة.
- الخبرة المهنية في مجال الأعمال التي يتراوح متوسط المعرفة فيها بـ 13 سنة مع توافر خبرة إدارية حتى يتمكن من إنجاز مختلف المهام الإدارية.

ثانيا/ عوامل مرتبطة بالأنشطة الوظيفية والروتينية: من بين أهم العوامل التي بإمكانها إنجاح أي مشروع ضرورة الاهتمام بالوظائف الإدارية والمتمثلة في التخطيط، التنظيم، القيادة، التحفيز، الإتصال، الرقابة، التقييم والتقويم بإعتبارها أساس تحقيق أهداف منظمات الأعمال، بالإضافة إلى بعض العناصر المرتبطة بالتشغيل كالقدرة على إبتكار تكنولوجيا إنتاج جديدة تختصر في الوقت وتقلل من التكاليف وتزيد في الجودة، أو كتوفير الظروف الملائمة للتكيف مع التكنولوجيا الجديدة، أو كالقدرة على توفير العمالة المناسبة عند مستوى أجور تنافسية، كل هذه الأمور عليها أن تتجسد ضمن إستراتيجية واقعية و واضح بالخصوص لما تكون مرتبطة بالسوق أي لا بد من توافر ميزة تنافسية[1].

ثالثا/ عوامل مرتبطة بالمؤسسة: وهنا تعتبر العوامل المرتبطة بالمؤسسة كعمر المؤسسة، موقعها، قطاع نشاطها، وقدرتها على تحصيل التمويل وإستيعاب المعرفة ضرورية لنجاح المؤسسة، كما أن توفر المؤسسة على يد عاملة مؤهلة يعتبر إستثمار في حد ذاته [2].

العوامل التي تعبر عن مدى تميز المؤسسات الناجحة عن المؤسسات الفاشلة و في هذا السياق يرى drucker أنه لابد من توفر ثلاثة عوامل لتحقيق النجاح[3]:

- ضرورة إدخال وجهة نظر خارجية في مجالس الإدارة لتوسيع رؤيتها .
- إتباع قواعد ملزمة بألا يمنح لأي فرد من عائلة المالك منصبا إداريا لا يستحقه، يكون على أساس الكفاءة.

[1] – عمر فرحاتي ، مرجع سبق ذكره ،ص 11.

[2] - حمزة سالمي ، محمد حشماوي، **عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مجلة إدارة أعمال و الدراسات الإقتصادية، جامعة زياني عاشور، الجلفة، الجزائر ،المجلد 08، العدد 01 ، 2022،ص 363.

[3] – بسمة بن شريط، **أثر العوامل الإجتماعية و الثقافية في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2020/2019،ص ص 42 43 .

- عدم التقليل من أهمية التفكير و التحليل بسبب ضغوطات قرارات العمل و قيام بالتخطيط و المراقبة .

ويمكن طرح ثلاثة مجموعات من العوامل الواجب توفرها لنجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يمكن تقسيمها على النحو التالي[1] :

- ✓ العوامل الشخصية: من أجل تحقيق النجاح يتوجب على صاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة الحرص على فصل الظروف الأسرية عن بيئة العمل، توفر السمات الريادية، حب الإنجاز والإبداع والإبتكار.
- ✓ العوامل المتعلقة بالمؤسسة: التي يمكن تقسيمها بدورها الى عوامل يجب توفرها قبل إنطلاق المؤسسة في النشاط وعوامل أخرى يجب أن تتوفر قبل الإنطلاق إجراءات دراسة جدوى المشروع، إضافة ضرورة توفير وتطبيق الأساليب الإدارية من تخطيط و توجيه ورقابة أثناء النشاط.

المطلب الثاني : المشاكل والمعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن ذكر أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

أولا/ المشاكل الإدارية: تتمثل بضعف المهارات الإدارية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وضعف الإنتاجية ونقص الموارد التكنولوجية وإرتفاع تكاليفها، إضافة الى النقص في الأيادي المؤهلة والمدربة وبالتالي تدني مستوى الكفاءة "إن إنخفاض الكفاءات الإدارية وضعفها الناجم عن إفتقار التجربة والتدريب المنظم والتخصص يؤدي الى وجود خطأ غير مقبول إقتصاديا في إختيار نوع الصناعة، سوء إختيار اللآلات وعدم المعرفة في التطور التكنولوجي"[2] .

- مشكل العقار الصناعي: يعاني أصحاب المؤسسات الصغير والمتوسطة من صعوبة كبيرة في إيجاد مكان ملائم لإقامة مشروعاتهم أو مؤسستهم بسبب الإرتفاع الفاحش لسعر العقار وأحيان إنعدام وجوده الأمر الذي يجمد جزء من رأسمال المستثمر في شراء العقار عوض إستثمار هذه الأموال[3] .
- إجراءات التأسيس: يعد تعقيد إجراءات الإنشاء والحصول على التراخيص الرسمية من أهم المعوقات التى تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى تعدد الجهات التفتيشية والرقابية، ناهيك عن السياسات الحكومية المتحيزة لصالح المؤسسات الكبيرة المتمثلة في أنظمة الحوافز والتسهيلات والدعم ،الأمر الذي

[1] - بسمة بن شريط ، مرجع سبق ذكره، ص 43 .

[2] – حسن الحسني فلاح ، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الشروق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006 ، ص 39 .

[3] – ميساء حبيب سلمان ، **المشروعات الصغيرة و أثرها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، عمان، الأردن ، 2015 ، ص44.

يؤدي إلى خروجها عن القانون والعمل في إطار القطاع غير المنظم بعيدا عن رقابة الأجهزة الحكومية، مما خلق مشاكل تنظيمية فضل عن ظاهرة عمالة الأطفال وإستقدام العمالة الأجنبية[1].

- الضرائب: أبرزها إنحياز قوانين الإستثمار المطبقة في العديد من الدول الى المشروعات الكبيرة وخاصة في موضوع الإمتيازات والإعفاءات الضريبية، في حين لا تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهذه الإعافاءات لكنها غير مشمولة بهذه القوانين، مما يضعها في موقف تنافسي غير متكافئ[2].

ثانيا/ مشاكل التمويل: يعتبر التمويل عصب الحياة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شأنها في ذلك شأن المنشآت الكبيرة، لكن هذا يثير قضية مهمة وهي أن مصادر التمويل المتاحة أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة ،وأيضا كمية التمويل تتضاءل عنها في المنشآت الأخرى، ولعل ذلك يرجع الى المخاطر التي تنتج من الشكل القانوني للمشروع والذي يكون في الغالب في شكل مشروع فردي أو شركة أشخاص تجعل البنوك التجارية تتردد في التعامل مع تلك المؤسسات رسميا لعدم توفر المعلومات المالية الكافية[3] .

ويعود عزوف مؤسسات التمويل هذه على تقديم الإئتمان اللازم للمؤسسات الصغيرة لمزاولة نشاطاتها المختلفة لجملة من الأسباب يمكن إبرازها فيما يلي :

- تكلفة القروض المرتفعة: إن تكاليف الخدمة أو المعاملات المصرفية في تمويل المؤسسات التي تتميز بصغر حجمها تكون مرتفعة بسبب المبلغ الصغير للقروض ،حيث أن البنوك تتحمل جراء تعاملها مع هذا النوع من المؤسسات تكاليف مختلفة ناجمة عن وجود إجراءات إدارية أكبر مطلوبة في حالة منحها القروض الصغيرة .
- إرتفاع مخاطر إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ثالثا/ مشاكل التسويق: إن عدم وجود صيغة حماية ملائمة تحمي هذه المشروعات المهمة والتسويقية قد تعرض المؤسسات الصغير لتذبذب الإنتاج من عام الى آخر أو من موسم الى لآخر، مما يؤدي الى مشاكل فائض الطلب تارة ونفاذ العرض تارة أخرى، إضافة الى ذلك وجود بعض العوامل على سبيل المثال عدم كفاية البيانات

[1] – ميساء حبيب سلمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

[2] – عامر خربوطيلي، **ريادة الأعمال و إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة**، الجامعة الإفتراضية السورية للنشر، دمشق ، سوريا ، 2018 ، ص 68 .

[3] – أحمد عبدة الصباغ، **المشاكل المحاسبية في المنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم و طرق علاجها**، دار حميثرة للنشر والترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2023، ص 65 .

والمعلومات عن الأسواق والموردين[1]. إضافة الى صعوبة وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق العالمية وذلك نتيجة بعض الأسباب التجارية السائدة في معظم البلدان النامية والمتقدمة ونذكر منها [2]:

- إختلاف المعايير والقوانين بين البلدان المصدرة و المستوردة بأمور الإستيراد ولتصدير.
- تعقيد الإجراءات الخاصة بالتصدير.
- إتباع سياسة الحماية الجمركية والتقنين.
- تعدد الجهات التي يجب الحصول على موافقتها بشكل مسبق.

رابعا/ المشاكل الفنية والإنتاجية: و يمكن إيجاز أهم المشاكل الفنية والإنتاجية فيما يلي [3]:

- عدم التأهيل والتدريب للعاملين بما يتلائم مع الجديد المتعلق بالتقنيات الحديثة .
- عدم القدرة في كثير من الأحيان على الحصول على التكنولوجيا المتطورة بشكل ميسور، لأسباب قد تكون مالية أو فنية أو ضعف إعداد الموارد البشرية بشكل جيد للتعامل مع التقنيات .
- عدم القدرة على الإستفادة من إقتصاديات الحجم بشكل ملائم لضعف المقدرة المالية أولا وضعف القدرة على الإنتاج ثانيا.

خامسا/ المشاكل تنظيمية وتشريعية: تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الإقتصادية ،الصحية ،الضمان الإجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دوائر المواصفات والمقاييس وغير ذلك)، إنتهاءا الى غياب التنسيق بين هذه الجهات وبين الجهات الخاضعة للمؤسسات لصغيرة والمتوسطة في حال وجدت ناهيك عن السياسات الحكومية المتحيزة لصالح المؤسسات الكبيرة والمتمثلة بأنظمة الحوافز والتسهيلات والدعم، وقد تعمل بعض التشريعات بحرمان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من هذه الإمتيازات التي تؤدي الى دفعها للعمل في قطاع غير منظم[4].

---

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، **إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،الإسكندرية، مصر، 2009، ص 70 .

[2] – مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 62 .

[3] – علي الخضر، بيان حرب، **إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة**، جامعة دمشق للنشر و التوزيع ، دمشق، سوريا، 2006 ، ص 154 .

[4]- ميساء حبيب سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 45.

المطلب الثالث: آليات دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تجاوز العقبات التي تعترض وتحد من التطور الملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب إتخذ إجراءات تشتمل على المحاور لأساسية التي تعالج المشكلات التي تواجه المستثمرين، وقد حاولت الوزارة المكلفة بالقطاع إعداد هذه الإجراءات التي سوف نتعرض لها.

أولا/ مجالات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن المشاكل والعجز الذي يعاني منه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة يجعل من الدعم الحكومي واجبا وحقا، ومن أهم الأساليب وأنجعها للمساهمة في معالجة الإختلالات، والإرتقاء بمستوى عمل هذه المؤسسات خاصة في الدول النامية التي تعاني من شدة المشاكل وكثرة التحديات، إن دعم أي دولة لهذا القطاع يجب أن لا يقتصر على مجال واحد فقط بل يجب أن يكون في عدة مجالات كالدعم الفني، والدعم المالي، والدعم التقني أو التكنولوجي، دعم التكوين والتدريب، الدعم الإعلامي والاتصالي ... الخ[1].

ثانيا/ آليات الدعم والمساندة: تتضمن آليات الدعم والمساندة، إلى جانب النصوص التشريعية والقواعد التنظيمية في السياسة الاقتصادية والقوانين المالية مجموعة من المؤسسات المقامة لهذا الغرض التي أثبتت نجاعتها في مساندة ودعم وتقليل المعوقات والصعوبات التي تقف أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يضمن لها النجاح والاستمرار في التوسع والتطور، وسوف نشير فيما يلى إلى بعض الأنظمة والآليات المعتمدة في كثير من الدول لدورها الفعال في مساندة ودعم هذه المؤسسات ومن بين هذه الآليات نذكر[2] :

- **حاضنات الأعمال:** فكرة الحاضنات مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال فيها فور ولادتهم من أجل تخطي صعوبات الظروف الخاصة المحيطة بهم، وذلك عن طريق تهيئة كل السبل من أجل رعايتهم ،ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد أن يتأكد أخصائي الرعاية من صلابته وقدرته على النمو والحياة الطبيعية وسط الآخرين، إذن فالحاضنة هي منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز مناسب به كل الإمكانات المطلوبة لبدء المشروع وتنميته، و تدار هذه المنظومة عن طريق إدارة معينة متخصصة تقدم جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،هذا المكان يوفر جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها إقامة وتنمية المؤسسات الصغيرة و لتي تشمل:

[1]– علي السلمى، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة** ، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1999 ، ص 16.

[2]– ريحان شريف ، ريم بونوالة، **حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة –نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات** ، الملتقي الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، الجزائر، يومي 18و19 أفريل 2022 ، ص 6 .

- الخدمات الإدارية (إقامة المؤسسات الخدمات المحاسبية، إعداد الفواتير، تأجير المعدات ... الخ).
- خدمات السكرتارية (معالجة النصوص تصوير المستندات الإستقبال حفظ الملفات ،الإنترنت إستقبال وتنظيم المراسلات والمكالمات الهاتفية ... الخ).
- الخدمات المتخصصة (إستشارات تطوير المنتجات والتعبئة والتغليف التسعير وإدارة المنتج، خدمات تسويقية ... الخ).
- الخدمات التمويلية (المساعدة في الحصول على التمويل من خلال شركات التمويل أو البرامج الحكومية لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة ... الخ).
- الخدمات العامة (الأمن، أماكن تدريب أجهزة الإعلام الآلي، المكتبة ... الخ).

- **الحدائق العلمية**: عرف الحدائق العلمية Science Park على أنها واحة للتعاون بين الإمكانات المعرفية لمنسوبي الجامعات وطلبتها من جهة وبين المتطلبات المعرفية العملية التي تحتاجها المؤسسات الصناعية والشركات التجارية والهيئات الخدمية الأخرى، ولذلك، فإن "الحديقة العلمية" تحتوي عادة على مواقع الشركات والمؤسسات صناعية والتجارية المختلفة تتعاون مع كليات الجامعة وأقسامها من خلال منسوبيها وطلبتها لتطوير معطيات هذه المؤسسات والشركات وفتح آفاق جديدة للعمل والإستثمار المعرفي المشترك وبين ما تحتويه الحدائق العلمية وتأخذ طريقها إلى السوق كمنتجات أو خدمات جديدة متميزة، إذ تستطيع مثل هذه المؤسسات الانطلاق بعد فترة الحضانة الأولى إلى العمل على نطاق واسع ،مع المحافظة على العلاقة مع الحديقة العلمية للجامعة لتجديد معارفها وإكتساب القدرة على المنافسة المعرفية المستمرة ،فهي تهدف إلى الإستفادة من الأبحاث العلمية والإبتكارات التكنولوجية، وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال الإعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات من معامل وورش وأجهزة بحوث بالإضافة إلى هيئة التدريس والباحثين والعاملين كالخبراء في مجالاتهم، أيضا تهدف الحاضنات التكنولوجية أساسا إلى تسويق العلم والتكنولوجيا من خلال التعاقدات والإتفاقات التي تتم بين مجتمع المال والأعمال وتطبيقات البحث العلمي فهي إذن ترتكز على الشراكة والتعاون كإستراتيجية للتنمية الإقتصادية[1].
- **العناقيد الصناعية**: إن العنقود عبارة عن سلسلة من الصناعات المترابطة تتميز بالتعاون والتنسيق فيما بين عناصرها وذات العلاقة فيما بينها سواء من حيث مدخلات الإنتاج، أو أساليب الإنتاج أوالتكنولوجيا المستخدمة، أو شريحة المستهلكين المستهدفة أو قنوات التوزيع أو حتى المؤهلات البشرية المطلوبة في العملية

[1] - أمين كعوش، **مرجع سبق ذكره** ص ص 61 ، 62 .

الإنتاجية، هذه الصناعات المتميزة تستطيع أن تنافس على المستوى المحلي والعالمي عندما تتشكل الشركات والمؤسسات الداعمة والمرتبطة بها لتكون عنقودا صناعيا متكاملا تتعاون في إطاره المؤسسات لتحقيق ربحية أعلى، ومن بين أهم مميزات العناقيد الصناعية هي قدرتها على إيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبتكاليف أقل نسبيا من إستيرادها مما سيؤثر إيجابيا على القدرة التنافسية للصناعة على مستوى الأسواق المحلية والعالمية فنجد مثلا بأن هناك العديد من الصناعات التي تدعم صناعة الأحذية الإيطالية وترتبط بها مباشرة مما ساعد على خلق عنقود صناعي قادر على المنافسة والتميز عالميا فهناك المعاهد المتخصصة بالتصميم، ومصانع الجلود والدباغة، وغيرها، دون إغفال دور الطلب المتميز بدفع الصناعة لتتشكل على هيئة عنقود، فالمرأة الإيطالية تجرب أكثر من مائة حذاء قبل أن تشتري واحدا مما دفع بالصناعة لأن تكون متطورة جدا حتى تستطيع تلبية مثل هذا الطلب.

خلاصة الفصل الأول

يرجع إختلاف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إختلاف درجة النمو من جهة وإختلاف النشاط الإقتصادي بين الدول أو حتى داخل الدولة الواحدة من جهة أخرى وللحد من هذا المشكل تم وضع عدة معايير من بينها عدد العمال ورقم الأعمال.

كما نستخلص أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه مشاكل عديدة تعرقل إنشاءها وتطورها من بينها الصعوبات المالية والمتمثلة في الحصول على التمويل وكذا المشاكل الإدارية وما يترتب عنها من بيروقراطية بالإضافة إلى مشاكل أخرى ...الخ، هذه الصعوبات تحد من إنشائها وتطورها من جهة وتحد من قدرتها التنافسية من جهة أخرى، ولكي ترفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مستوى أدائها ومساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية ومواجهة التحديات لابد من مساهمة الدولة في تدعيم هذا القطاع وذلك من خلال تقديم الدعم اللازم لهم ومساندتهم نظرا للدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

الفصل الثاني : الإطار النظري لبيئة الأعمال

تمهيد الفصل :

تعتبر بيئة الأعمال من المفاهيم المركبة لأنه يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الإقتصادية والإجتماعية، الثقافية والسياسية، القانونية والتنظيمية، التي تسعى الدول إلى تحسينها من أجل الترويج للفرص الإستثمارية فيها، حيث يتوقف قرار الإستثمار في أي دولة على دراسة العديد من المؤشرات المعتمدة دوليا والتي تعكس بيئة الأعمال ،ونظرا لأهمية بيئة الأعمال سنتطرق في هذا الفصل الى عموميات حول بيئة الأعمال ومكوناته، ومؤشرات تقييمه حيث فصلنا هذ الى :

المبحث الأول :ماهية بيئة الأعمال

المبحث الثاني : مؤشرات تقييم بيئة الأعمال

المبحث الثالث : محددات وتحديات ومتطلبات تحسين بيئة الأعمال

المبحث الأول : ماهية بيئة الأعمال

إن مؤسسات الأعمال لا تعمل في فراغ و إنما تعتبر المؤسسة مفتوحة على بيئة خارجية محيطة بها تؤثر وتتأثر بها ،يجب أن تتوفر بيئة الأعمال على الظروف المواتية لإقامة المشاريع و إستغلال معظم الفرص التي توفرها هذه البيئة لتطوير النشاط الإقتصادي .

المطلب الأول : مفهوم بيئة الأعمال

أولا/ تعريف بيئة الأعمال

- **البيئة Environment** : توجه عام في المتغيرات Variables أو القوى Forces المحيطة والعالمية ذات التأثير المباشر وغير المباشر في نشاط مشروعات الأعمال وأدائها، وتعاملاتها، وتصرفاتها، فهذه القوى هي التي تشكلها جميعها، وبالثاني فالمشروع الناجح هو الذي يكون قادراً على التكيف معها، والسبب في ذلك أنه لا يمكنه السيطرة عليها وعلى سلوكها وتوجيهها كما يريد، فهي خارج نطاق سيطرة أي مشروع، وتتصف قوى البيئة بسمة عامة أساسية وخطيرة هي عدم الإستقرار، فهي حالة تغير مستمر وسريع، وهذا يجعلها تحمل في طياتها فرصاً محتملة يتوجب اغتنامها قبل الغير وتهديدات يجب مواجهتها،وهذا ما يصطلح عليه بالتكيف البيئي Adaptation Environmental ،هذا يدعونا للقول أن نجاح مشروعات الأعمال يتوقف على مقدرتهم على التكيف مع قوى البيئة المؤثرة [1].
- **تعريف المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات بيئة الأعمال:** على أنها "تلك البيئة المحيطة بالعملية الاستثمارية والمشكلة من مختلف الظروف والأوضاع التي تؤثر سلبا او إيجابا على فرص نجاح المشاريع الإستثمارية، والتي تشمل الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية وأيضا الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية"[2].
- **تعريف البنك العالمي بيئة الاعمال:** على أنه" مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الإستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل والتوسع وللسياسات

[1]- عمر وصفي عقيلي ،**بيئة الأعمال و الإدارة المعاصرة** ،دار وائل للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،عمان ،الأردن ،2016 ، ص 127.

[2]- بشير هارون ،**أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي –دراسة حالة الجزائر و سنغافورة خلال 1990–2018** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر، باتنة 1،الجزائر ،2022/2021 ، ص 49.

الحكومية تأثير قوي على بيئة الأعمال من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة"[1].

- بيئة الأعمال هي مجموعة من الظروف والسياسات التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه إستثماراته إلى بلد دون آخر، وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن العناصر المكونة لهذه البيئة تتفاوت من بلد لآخر، نذكر منها سياسات الإقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة)، الأنظمة و القوانين ذات العلاقة بالقرار الإستثماري و على وجه الخصوص النظام الضريبي وقوانين العمل، والنظام القضائي و ما يتمتع به من فعالية وسرعة في حسم المنازعات التي قد تواجه المستثمر[2].
- بيئة الأعمال هي مجموعة العوامل والمتغيرات التي تؤثر في آداء المنظمات، حيث تتكون بيئة المنظمة بالمعنى الواسع من المحيط الخارجي الذي نسميه بالبيئة الخارجية، والإطار الداخلي الذي يُمثل البيئة الداخلية، فالبيئة الخارجية تعني كل ما هو موجود خارج حدود المنظمة والذي يمكن أن يؤثر فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، أما البيئة الداخلية فهي مجمل الظروف والقوى التي توجد داخل المنظمة[3].بمعنى هو كل ما يحيط بالمنظمة بشكل عام ويؤثر في حركة وعمل وأداء المنظمة بشكل مباشر أو غير مباشر، فالبيئة تحدد إتجاهات عمل المنظمة وأطرها وكونها المصدر للعديد من الأشياء التي تحتاجها المنظمة [4]

من خلال التعاريف سالفة الذكر يمكن القول أن بيئة الأعمال هي مجمل الظروف الإقتصادية والسياسية والقانونية والإجتماعية التي تؤثر في قرار المستثمر في الإستثمار في ذلك البلد فكلما كانت الظروف ملائمة كلما كانت البيئة جاذبة للإستثمار و العكس كلما كانت الظروف قاسية كلما كانت بيئة الأعمال طاردة للإستثمار.

[1]– فتيحة بكطاش ، أحلام بوعزازة ، **تحليل تطور مؤشرات بيئة آداء الأعمال في الجزائر** ،مجلة الإستراتيجية و التنمية ،جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ،المجلد 10، العدد 05 ، 2020 ،ص 322.

[2]– بختة فرحات ،**بيئة الأعمال و أثرها على التنافسية الدولية دراسة حالة الإقتصاد الجزائري** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير ،كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر ، 2010/2009، ص 52.

[3]– أحمد يوسف دودين ،**إدارة الأعمال الحديثة (وظائف المنظمة)**،اليازوري للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن، 2012 ،ص 51.

[4]–آسيا هبري ،**آثار تغيرات بيئة الأعمال على نشاط الشركات العائلية دراسة تحليلية لمقياس الأعمال السنوي للشركات العائلية الأوروبية 2017**، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص 280.

ثانيا/ الخصائص

إن بيئة الأعمال تتصف بعدة خصائص يجب على المؤسسات التي تسعى لممارسة الأعمال أن تأخذها في حساباتها لدراسة هذه البيئة، ومن ضمن هذه الخصائص [1] :

- التعدد: تتسم بيئة الأعمال بتعدد وكثرة المتغيرات التي تؤثر على أداء الأعمال، فالمتغيرات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والدولية والقانونية والتكنولوجية هي فقط جزء من المتغيرات التي تؤثر على ممارسة الأعمال.
- التعقد: بالإضافة إلى تعدد وكثرة المتغيرات التي تعمل في ظلها مؤسسة الأعمال فإن هذه المتغيرات معقدة في تأثيرها على عمل المؤسسة، فالمتغيرات الإقتصادية على سبيل المثال يمكن تحليلها على مستوى البيئة المحلية وأيضا على مستوى البيئة الدولية .
- الإرتباط: يوجد إرتباط قوي بين متغيرات بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات مما يزيد من درجة تعقد التحليل، فالمتغيرات التي تحدث في عناصر البيئة الإقتصادية قد تكون مرتبطة ببعض متغيرات البيئة الإجتماعية والسياسية.
- الإستمرارية: إن تأثير متغيرات البيئة الخارجية على المؤسسات يتسم بالإستمرارية، مما يستلزم أن تكون عملية تحليل البيئة عملية مستمرة في عناصرها ومتغيراتها.

المطلب الثاني: أهمية بيئة الأعمال

تلعب بيئة الأعمال دورا مهما في جميع مؤسسات الأعمال تقريبا، سيتم شرح أهمية بيئة الأعمال بمساعدة النقاط التالية[2]:

- **المساعدة على فهم البيئة الداخلية:** من المهم للغاية بالنسبة لمؤسسات الأعمال أن تفهم بيئتها الداخلية مثل سياسة الأعمال والهيكل التنظيمي وفي مثل هذه الحالة سيساعد نظام معلومات الإدارة الفعالة على التنبؤ بالتغيرات البيئية للأعمال .

[1] – أحمد بلقاسم ، **بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات كمحدد لجاذبية الإستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة الإستراتيجية والتنمية ، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر،العدد 01 ، 2011 ،**ص ص** 48، 49.

[2] – رابح وسعي ، محمد رملي ،**أثر بيئة الأعمال على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980 /2020** ،مجلة النمو الإقتصادي و ريادة الأعمال مختبر دراسات التنمية المكانية و ريادة الأعمال JEGE، جامعة مولاي الطاهر ،سعيدة ، الجزائر ، المجلد 4 ، العدد 6 ، 2021 ، ص ص 122 ،123 .

- **المساعدة على فهم النظام الإقتصادي:** هناك أنواع مختلفة من الأنظمة الإقتصادية تؤثر على العمل بطرق مختلفة من الضروري أن يعرف رجل الأعمال دور الرأسماليين والإشتراكيين والإقتصاد المختلط.
- **المساعدة على فهم السياسة الإقتصادية:** للسياسة الإقتصادية أهميتها الخاصة في بيئة الأعمال ولها مكانة هامة في مجال الأعمال تساعد بيئة الأعمال على فهم السياسات الحكومية مثل سياسة التصدير والإستيراد، سياسة الأسعار السياسة النقدية، سياسة النقد الأجنبي والسياسة الصناعية وغيرها لديها تأثير كبير على الأعمال التجارية .
- **المساعدة في فهم شروط السوق:** من الضروري أن يكون لدى المؤسسة المعرفة بهيكل السوق والتغيرات التي تحدث فيه ،إن المعرفة عن الزيادة والنقصان في الطلب والعرض والممارسات الإحتكارية والمشاركة الحكومية في الأعمال التجارية وما إلى ذلك ضروري للمشاريع.

المطلب الثالث: العناصر المكونة لبيئة الأعمال

لبيئة الأعمال مجموعة من العناصر والتي يمكن إيضاحها فيما يلى[1]:

- **التكاليف:** قرار الإستثمار هو في نهاية الأمر موازنة بين التكاليف والعوائد، ومن الطبيعي أن يسيطر المستثمر بقدر كبير على عناصر التكلفة داخل مشروعه، فهو يختار التكنولوجيا المناسبة وأفضل الآلات والأجهزة اللازمة للإنتاجية، وهو يصمم مشروعه بما يكفل ضبط التكاليف وتوفير عناصر الأمان، وهو يختار أجهزته الإدارية والعمالية ويوفر لهم التأهيل المناسب والحوافز اللازمة، وهو يضع النظم المحاسبية وأساليب الإنتاج والتسويق وغير ذلك مما يضمن له ضبط التكاليف الإنتاجية ويزيد من قدرته على زيادة التوزيع والإنتشار، وهذه مسؤولية المستثمر عن مشروعه ولكن المشروع ليس كيانا مكتملا بذاته بل إنه يعتمد على الخارج ويواجه تكاليف أخرى ليس له سيطرة عليها وتتوقف على البيئة التي يعمل فيها، فالمشروع يحصل على العديد من الخدمات كالكهرباء والمياه والاتصالات ونقل وغيرها من الوسط المحيط به، والمشكلة هنا ليست فقط في توفرها بأسعار معقولة وإنما أيضا في ضرورة إنتظامها وإستقرار وتزايدها والمشروع يتعامل كذلك مع الجهات الحكومية من الضرائب والجمارك وإدارات الرقابة والإشراف، لكل

[1] – هشام طلحي ،**إنعكاسات مناخ الإستثمار من خلال المؤشرات الإقتصادية الكلية على تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1990–2019**،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ،2022/2021، ص ص 114 ،115 .

ذلك فإن تكلفة الإنتاج لا تتوقف فقط على مدى كفاءة المشروع بل تتوقف إلى حد بعيد على الوسط الذي يعمل فيه.

- **المخاطر**: قرارات الإستثمار تستشرف دائما المستقبل فإن تقديرات المؤسسات بشأن المستقبل تعتبر حاسمة الأهمية ،فالعديد من المخاطر تعتبر جزءا عاديا من الإستثمار بالنسبة لبعض المؤسسات وينبغي عليها أن تتحمله بما في ذلك غموض الاستجابات من جانب العملاء والمنافسين، الحكومات يجب أن تلعب دورا هاما في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة بما في ذلك حماية حقوق الملكية فغموض السياسات الحكومية وأسلوب تنفيذها وعدم إستقرار الإقتصاد الكلي واللوائح التنظيمية العشوائية أمور يمكن أن تؤدي جميعا إلى حجب الفرص وتضييع الحوافز الدافعة للإستثمار وخلق فرص عمل جديدة.
- **العوائق أمام المنافسة**: تفضل المؤسسات عادة عدم الدخول في سباقات المنافسة الشديدة، لكن العوائق أمام المنافسة والتي تعود بالفائدة على بعض المؤسسات تحرم مؤسسات أخرى من الإستفادة من الفرص، وترفع التكاليف التي تتكبدها الشركات الأخرى والمستهلكون كما أن العوائق قد تقلل من حوافز المؤسسات التي تتمتع بالحماية على الإبتكار وزيادة معدلات الإنتاجية، بتالي تعتبر عاملا أساسيا في تحقيق النمو القابل للإستمرار ،مثل إعتبارات المسافة، ووفرات الحجم المرتبطة بتكنولوجيات معينة، ويمكن أن تشكل التكاليف العالية والمخاطر عوائق أمام دخول المؤسسات إلى السوق، كما أن الحكومات تؤثر بشكل مباشر على العوائق وذلك عن طريق تنظيمها لدخول المؤسسات إلى السوق والخروج منه.

إضافة الى عناصر البيئة لخارجية التي يمكن تقسيمها الى لعناصر البيئة الخارجية العامة والتي تتأثر بها جميع المنظمات على إختلاف طبيعة عملها مثل المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية، والفنية والسياسية، وعناصر البيئة الخارجية الخاصة وفي تلك المتغيرات التي ترتبط إرتباطا وثيقا بطبيعة عمل المنظمة ويمكن تلخيصها على النحو التالي[1]:

- **المتغيرات الإقتصادية**: وتنقسم مكونات بيئة الأعمال على المستوى الإقتصادي إلى محورين رئيسيين:

- مكونات إقتصادية داخلية: تشمل على سبيل المثال معدلات النمو الإقتصادي ومستويات الإنتاج المحلي والمستوى العام للأسعار معبرا عنها بمعدلات التضخم إضافة إلى أسعار الفائدة والصرف،

[1]– المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات ، **نشرة ضمان الإستثمار**، السنة 29، العدد الفصلي الأول ،2011، ص ص 9، 10.

بالإضافة إلى كفاءة آداء السياسة المالية وأثرها على الموازنة العمومية للدولة ومستويات الدين العام المحلي ومدى قوة القطاع المالي.

- مكونات إقتصادية خارجية: وتشمل الميزان التجاري بصادراته وإرداته السلعية والخدمية وميزان المدفوعات وبنود حركة رؤوس الأموال حلي والقدرة على تحويل العملة ومستوى الإحتياطيات الدولية ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- **المتغيرت المؤسساتية:** وتشمل كافة العوامل التي تتعلق ببيئة آداء الأعمال، وبطبيعة الحال أية تغيرات تطرأ على آليات تأسيس المشاريع وإستخراج تراخيص كالبناء وتوصيل مرافقه وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الائتمانية وآليات توظيف العاملين والإستغناء عنهم ومرونة دفع الضرائب وسهولة التجارة عبر الحدود ومدى الإلتزام بإنفاذ العقود التجارية بما في ذلك مدى إستقلالية النظام القضائي ونزاهته وسرعة بثه في النزاعات القضائية، وأخيرا آليات حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية .
- **المتغيرات السياسية:** يؤثر الجانب السياسي على قطاعات الأعمال، فالثقافة السياسية ضرورية لرجال الأعمال والمستثمرين وخاصة المصدرين والموردين فالعلاقات الدولية تؤثر في الفرص والمعاملات إلى جانب فهم نظام الحكم والديمقراطية وكيفية صناعة القرار السياسي، كل ذلك يؤثر على القرار التجاري والإقتصادي ،كما يعرف على أنه "التغيرات السياسية والإجتماعية والإقتصادية المحتملة والتي يمكن أن تحدث في المستقبل في دولة ما وتؤثر على بيئة الأعمال فيه وبالتالي تنعكس بالسلب على المؤشرات المالية للعمال والمشاريع وخصوصا معدلات الأرباح وقيم الأصول وغيرها، وبالتالي تؤثر على رغبة وقدرة الشركات العاملة في تلك الدول على سداد إلتزاماتها الخارجية في مواعيد إستحقاقها ،وتختلف مكونات نشوء خطر البلد من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر مثل الحرب والإحتلال ،المظاهرات المستمرة والإحتجاجات والإضطربات والنزاعات بين دول الجوار حالة النزاع على الحدود أو الصراعات الإيديولوجية وتزايد النزعة الإقليمية والعنصرية داخل البلد[1].

[1] - عمر قريد ، **الفساد و أثره على مناخ الإستثمار الأجنبي حالة الجزائر** ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، الجزائر، يومي 06و 07 مايّ2012 ، ص4.

- **المتغيرات القانونية:** إن لهذه الظروف دور متميز في إستقطاب الإستثمارات وبخاصة الأجنبية منها، ذلك أن المستثمر غير الوطني فردا كان أو شركة لن يقدم على الإستثمار خارج الحدود الوطنية لدولته إلا إذا توفرت له الحماية القانونية الكافية، لذا فإنه على الدولة المهتمة بالإستثمار الأجنبي وضع قواعد وتشريعات محددة لمعاملته سواء من ناحية إستقطابه أو حمايته أو تصفيته، كما يجب أن تتضمن تلك التشريعات على ضمانات مهمة ومزايا مختلفة لتشجيع هذا الإستثمار بشرط ألا يؤدي ذلك إلى الأضرار بمصالح الدولة المستقبلة، إذ يجب عليها ألا تسمح لرأس المال الأجنبي أن يمس أمنها كما يجب ألا تسمح له بالسيطرة على ثرواتها الإقتصادية الوطنية أو إحلال منافسة غير متكافئة أو غير مرغوب فيها مع رأس المال الوطني أو الخبرات أو الأيدي العاملة الوطني[1].

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم بيئة الأعمال

قد إزدادت أهمية ودور المؤشرات الدولية والإقليمية الكمية والنوعية في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية بيئة الإستثمار(بيئة الأعمال) إذ أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالات إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من إستثمارات، وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات لم تصل الى درجة الدقة والموضوعية الكاملة إلا أن رجال الأعمال وصانعي القرار يسترشدون بمدلولاتها التأشيرية، وفي هذا الاطار سنحاول عرض أهم المؤشرات الدولية (كمية ونوعية).

المطلب الأول : المؤشرات النوعية

يقصد بالمؤشرات النوعية هي تلك المؤشرات التي لا يمكن حسابها ولكن تعطى لها قيم تقديرية تستند الى آراء الخبراء و المحللين أو رجال الأعمال ونذكر منها :

أولا/ مؤشر الحرية الإقتصادية: يركز مؤشر الحرية الإقتصادية على أربعة جوانب رئيسة للبيئة الإقتصادية وريادة الأعمال التي تمارس عليها الحكومات عادة الرقابة على السياسات التجارية وبما يشمل(قواعد القانون)،(حجم الحكومة) (الكفاءة التنظيمية)،(إنفتاح السوق) ،يتم قياس المؤشر من خلال 12 مكونا محددًا للحرية الإقتصادية، ويتم تصنيف كل منها على مقياس من (0 إلى 100 نقطة، والتي يتم حسابها من عدد من المتغيرات الفرعية، بحيث يتم ترجيح مكونات مؤشرات الحرية الإقتصادية الإثني عشر بالتساوي بحيث لا تنحاز النتيجة الإجمالية

[1] – الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الإستثمار على النمو الإقتصاي الجزائري منذ 1993** ،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر، 2019/2018 ،ص 21 .

النهائية تجاه أي مكون والهدف الرئيسي من إحتساب مؤشر الحرية الإقتصادية هو تقييم البيئة الإقتصادية وريادة الأعمال في كل الدولة بطريقة متوازنة قدر الإمكان، ومن جانب آخر لا يتم قياس المؤشر لغرض شرح مكونات النمو الإقتصادي أو أي متغير تابع آخر[1].

وفي التقرير السادس من تنافسية الإقتصادات العربية تم تضمين مجموعة من المؤشرات الفرعية التالية[2] :

- **مؤشر العبء الضريبي**: يقيس المؤشر معدلات الضرائب الهامشية على الدخل الشخصي ودخل الشركات والمستوى الضريبي الإجمالي بما في ذلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرضها الحكومة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، تعتبر إرتفاع قيمة المؤشر في صالح الدولة.
- **مؤشر حقوق الملكية**: يقيس المؤشر الحماية القانونية في الدول والمتعلقة بحقوق الملكية الخاصة ودرجة إنفاذ تلك القوانين، يتضمن المؤشر مجموع متغيرات هي(حقوق الملكية المادية، حقوق الملكية الفكرية، قوة حماية المستثمر، خطر مصادرة الملكية، جودة إدارة الأراضي).
- **مؤشر حرية الأعمال التجارية**: يقيس المؤشر التكلفة والوقت لفتح الأعمال التجارية وإمكانية تشغيلها وإغلاقها.
- **مؤشر حرية التجارة الخارجية**: يقيس المؤشر مدى تأثير الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الواردات والصادرات من السلع والخدمات داخل وخارج البلاد، يتضمن على(متوسط معدل التعريفة المرجحة بالتجارة، الحواجز غير الجمركية).

ثانيا/ مؤشر التنافسير العالمية: يصدر المنتدى الإقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ عام 1979 لقياس قدرة النمو والإنتاجية التي تتمتع بها الدول، والمنافسة الإقتصاديا لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية بإستخدام أحدث التقنيات وتحسين بيئة الأعمال، ويدمج الجوانب الناشئة التي تشدد على دور رأس المال البشري والإبتكار وإستخدام التكنولوجيا، وقد طرأت تعديلات على منهجية مؤشر التنافسية العالمي الجديد في سنة 2018 لتقييم محركات التنافسية على المدى الطويل بدمج مفهوم

[1] – صندوق النقد العربي ،**تقرير تنافسية الإقتصادات العربية** ،2023 ،ص ص 26 ،27.

[2] – المرجع نفسه ص 27 .

الثورة الصناعية الرابعة، ويستند المؤشر لأربع مؤشرات رئيسية محددة للنمو على المدى الطويل والمتمثلة في البيئة التمكينية ، رأس المال البشري ، الأسواق والنظام البيئي للإبتكار[1].

ثالثا/ المؤشر المركب للمخاطر القطرية والمؤشر اليورموني للمخاطر القطرية: يمكن التطرق فيما يلي للتعرف على هذا المؤشر ومكوناته ومؤشراته الفرعية كما يلي[2]:

يصدر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980، الغرض قياس المخاطر المتعلقة بالإستثمار، ويغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية .

- **مكونات المؤشر:** يتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي مؤشر تقييم المخاطر السياسية يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب، مؤشر تقييم المخاطر الإقتصادية بشكل (25%)، مؤشر تقييم المخاطر المالية يشكل (25%).
- **دليل المؤشر** :يقسم المؤشر المركب الدول الى خمسة مجموعات حسب درجة المخاطرة ،بحيث كلم إرتفعت درجة المؤشر إنخفضت درجة المخاطرة كما هو مبين في الجدول :

الجدول(2): درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية .

درجة المؤشر (نقطة مئوية)	التوصيف
من صفر الى 49,5	درجة المخاطرة مرتفعة جدا
من 50 الى 59,5	درجة المخاطرة مرتفعة
من 60 الى 69,5	درجة المخاطرة معتدلة
من 70 الى 79,5	درجة المخاطرة منخفضة
من 80 الى 100	درجة المخاطرة منخفضة جدا

المصدر: عبد الكريم البشير ، **إنعكاس المخاطر القطرية على الإستثمار الأجنبي المباشر–حالة الجزائر** ،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق و التحديات، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف ، الجزائر ،2008، ص6.

[1] – عمر غزازي ، رانية إدير ،**دور بيئة الأعمال في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و انعكاسها على آداء الإستثمار السياحي في الجزائر** ،مجلة الإبداع ،جامعة البليدة 2 ، الجزائر ،المجلد 11 ، العدد 01A، 2021 ،ص ص 252 ،253 .

[2] – عبد الكريم البشير ، **إنعكاس المخاطر القطرية على الإستثمار الأجنبي المباشر –حالة الجزائر** ،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات ،الآفاق و التحديات، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف ، الجزائر ،2008،ص ص 5،6.

رابعا/ مؤشر ضمان لجاذبة الإستثمار: يصدر من قبل المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، التي تقوم بإصدار تقرير سنوي عن بيئة الإستثمار في الدول العربية منذ سنة 1985 وتم تطوير هذا المؤشر سنة 2012 حيث إنطلق بناؤه على أساس جاذبية الدولة للإستثمارات الأجنبية والتي تعرف حسب الأدبيات الإقتصادية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الإستثمارية والفرص الإقتصادية المجدية في مجالات متعددة وإستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس الأموال والخبرات والمبدعين في مختلف الميادين، وتتوقف هذه الجاذبية على ثلاث مجموعات رئيسية تم بناء المؤشر من خلال مجموعة المتطلبات الأساسية، مجموعة العوامل الكامنة، مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية، وتتألف كل مجموعة من عدد من المؤشرات الفرعية، حيث يبلغ عددها الإجمالي إحدى عشر مؤشرا، والتي تتفرع بدورها إلى 52 متغيرا كميا، وتمثل غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاثة وذلك من أجل تقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية التي قد تبعد مؤقتا بعض المتغيرات عن مستواها العادي[1].

خامسا/ مؤشر ريادة الأعمال العالمي: يصدر هذا المؤشر بشكل سنوي عن المرصد العالمي لريادة الأعمال منذ عام 1999، ويقيس مؤشر ريادة الأعمال العالمي سلامة البيئة التنظيمية للمشاريع في الدولة التي يغطيها المؤشر، كما يساعد هذا المؤشر في تصنيف الدول حسب أدائها ويسهل عملية المقارنة فيما بينها في كل ما له صله بالجهود وسياسات دعم ريادة الأعمال[2].ويتناول هذا المؤشر ثلاث ركائز أساسية تتمثل في كل من ريادة الأعمال، النشاط الريادي ، وأركان الطموح الريادي، وتتوزع هذه الركائز الثلاث بدورها على 14 مكون رئيسي، ويحتوي كل مؤشر أو مكون منها على متغير فردي ومؤسسي بحيث يتوافق مع جوانب الإقتصاد الكلي والفرعي، وتبعا لما سلف ذكره تشمل الركائز الثلاث، أركان ريادة الأعمال (وتشمل تقصي الإحتمالات المتوفرة، مهارات البدء بالمشروع، بناء شبكة علاقات المشروع، دعم الثقافة)، أركان النشاط الريادي(وتشمل فرصة البدء، الجاهزية

[1] – عبد المالك بضياف ،آمال براهمية ،**تحليل أداء الإقتصاد الجزائري وفق مناخ الأعمال و دوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة ،الجزائر ، المجلد 12، العدد 02 ، 2019 ، ص 788 .

[2] – المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الإستثمار، 29 ،العدد الفصلي الأول ،2011 ،ص 29.

التقنية، الموارد البشرية، المنافسة)،أركان الطموح الريادي(وتشمل سلع ومنتجات وخدمات جديدة، تقنيات جديدة، نسب النمو ، الانتشار الدولي، المخاطرة)[1].

المطلب الثاني: المؤشرات الكمية

يقصد بالمؤشرات الكمية تلك المؤشرات التي يمكن قياسها كميا إما بنسب مئوية أو بعدد الإجراءات أو الأيام اللازمة للقيام بأحد الأنشطة أو غيرها و نذكر منها :

أولا/ مؤشر سهولة آداء الأعمال : يمكن التطرق فيما يلي للتعرف على هذا المؤشر ومكوناته ودليل المؤشر كما يلي[2]:

يصدر منذ عام 2004 ضمن تقرير بيئة آداء الأعمال سنويا عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية

- **مكونات المؤشر**: يتكون المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تضم مؤشر تأسيس المشروع ومؤشر إستخراج التراخيص، ومؤشر توظيف العمالة ومؤشر تسجيل الملكية ومؤشر الحصول على الائتمان ومؤشر حماية المستثمر ومؤشر دفع الضرائب ومؤشر تنفيذ العقود ومؤشر إغلاق المشروع ومؤشر التجارة عبر الحدود.
- **دليل المؤشر**:يدل تصنيف الدول في مؤشر سهولة آداء الأعمال على مدى تمتعها ببيئة أعمال مناسبة وجاذبة للإستثمار، حيث تدل القيمة الأدنى على بيئة أعمال أفضل والعكس صحيح، وتحسب قيمة المؤشر المركب لكل دولة من متوسط النسب المئوية لمؤشراتها الفرعية.

ثانيا/ مؤشر مدركات الفساد: أطلق مؤشر مدركات الفساد سنة 1995 ليصبح إحدى أهم الإصدارات البحثية المنظمة الشفافية الدولية وأبرز المؤشرات العالمية لإنتشار الفساد في القطاع العام، ويعطي المؤشر لمحة سنوية عن الدرجة النسبية الإنتشار الفساد من خلال ترتيب الدول والأقاليم في مختلف أنحاء العالم، وقامت منظمة الشفافية الدولية سنة 2012 بمراجعة منهجيتها في إعداد المؤشر للسماح بمقارنة الدرجات من سنة إلى أخرى ،كما كشف مؤشر مدركات الفساد لعام 2018، عن أن الفشل المتواصل لمعظم الدول في الحد

[1] – عبد الحكيم حجاج ، عبد الوهاب شنيخر ، **تقييم بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وفق المؤشرات العالمية**، كتاب جماعي بعنوان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين تحديات الحاضر وافاق المستقبل، منشورات مخبر التنمية المحلية المستدامة الزراعة التنمية الريفية، السياحة الايكولوجية LDLD، جامعة الطارف، الجزائر، 2021، ص 492 .

[2] – عميروش محند شلغوم ، **دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية** ،مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع ، الطبع الرابعة ، بيروت، لبنان ،2012 ،ص ص 114 ،115.

من الفساد على نحو فعال يساهم في مفاقمة أزمة الديمقراطية في العالم، ويستند مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 إلى 13 إستطلاعا تقييما للفساد أجراه خبراء لتحديد درجة إنتشار الفساد في القطاع العام في 180 دولة وإقليما عن طريق إسناد درجة تتراوح بين 0 الأكثر فسادا(و 100 (الأكثر نزاهة)[1] .

ثالثا/ مؤشر الحوكمة الرشيدة: يصدر عن مجموعة البنك الدولي سنويا مؤشرات حول فاعلية الحكومة والحوكمة الرشيدة، وتتعلق هذه المؤشرات بعدالة المحاكم و السياسات في مؤسسات الدولة إتجاه المواطنين والمقيمين ومدي فعالية الحكومة في التصدي للمحسوبيات والرشاوي وكذلك قدرتها علي تنفيذ السياسات الفعالة والسليمة وإحترام القانون وضمان حقوق الأفراد إضافة الي دور القضاء في التصدي للفساد الإداري وجميع العمليات التي يتم تحديدها ومراقبتها من قبل الحكومة و التي تصب في خدمة الوطن، في هذا الاطار نود أن نشير بأن قيمة كل مؤشر من المؤشرات تقع بين 2.5 نقطة، ويشير إرتفاع قيمة المؤشر الى الأفضل، حيث تدل على الإجراءات الفعالة التي ساهمت في تحسين وضعية المؤسسات والحكومة الرشيدة [2].

تم إختيار ثلاثة مؤشرات تعكس مدى فعالية الحكومة وسيادة القانون ومكافحة الفساد الإداري كما يلي[3] :

- **مؤشر فاعلية الحكومة:** يركز المؤشر على جودة الخدمات العامة ، جودة الخدمة المدنية، ودرجة إستقلاليتها عن الضغوط السياسية ، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها ،ومصداقية إلتزام الحكومة بهذه السياسات.
- **مؤشر سيادة القانون** : يركز المؤشر علي مدي الثقة بفعالية القضاء المحاكم و كيفية تنفيذ العقود وضمان الدولة لحقوق الملكية .
- **مؤشر مكافحة الفساد الإداري:** يركز المؤشر على التدابير الهادفة الي مكافحة جميع أشكال الفساد الإداري والمحسوبية في المؤسسات العامة، التي تؤدي إلى تعطيل أعمال المراجعين.

رابعا/ مؤشر الشفافية: يعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية والشركات متعددة الجنسية، لغرض تأطير جهودها في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات، وتصدر منظمة الشفافية الدولية أيضًا مؤشر الرشوة الذي بقي يرصد الرشوة لكونها أسوء مظاهر الفساد، يلعب مؤشر الشفافية دورًا مهما في جذب

[1]- حليمة بزاز ،**آليات منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد** ،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني ظاهرة و آليات مواجهة الفساد في الجزائر ، يوم 11 أفريل 2021،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ،الجزائر ، ص 15 .

[2]- صندوق النقد العربي ، **تقرير تنافسية الإقتصاديات العربية** ، العدد السادس ،فبراير 2023 ، ص 28 .

[3]- مرجع نفسه ص 28 .

الإستثمارات الأجنبية المباشرة لأنه يعطي مؤشر مهم لأي بلد كونه يتمتع بقلة الفساد فيه، فالفساد يؤدي إلى تحجيم الإستثمار الأجنبي، في الوقت الذي تسعى فيه البلدان إلى تشجيع إستقطاب الإستثمارات الأجنبية لما لها من أهمية في توفير الموارد المالية وفرص العمل ونقل المهارات والخبرات التكنولوجية في بناء وتعزيز الإقتصاد الوطني، وذلك يدل على التأثير الإيجابي لذلك المؤشر على حجم التدفقات الإستثمارية المباشرة[1].

خامسا: مؤشر التنمية البشرية: صدر هذا المؤشر عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنويا منذ عام 1990 ويرتب مؤشر تنمية الدول في إطار ثلاثة مجموعات تعكس مستويات التنمية البشرية (مرتفع، متوسط ضعيف) وقد أظهرت المنهجية حساب هذا المؤشر وخاصة من ناحية إحتساب معدل الدخل الفردي، وأضيف إليه مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الإجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلا على أساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والإقتصادية، كما وضع مؤشر الفقر للدول النامية ومؤشر للدولة المتقدمة لجلب الإنتباه مباشرة إلى مدى الحرمان والفقر داخل البلد[2].

المبحث الثالث :محددات وتحديات ومتطلبات تحسين بيئة الأعمال

هناك العديد من العوامل التي تؤثر وتتأثر بطبيعة الأعمال والإستثمارات والتي تكون إما تأثيرا سلبيا أوتأثيرا إيجابيا، فبيئة الأعمال تمتلك محددات تؤثر في تحفيز الأعمال وجذب الإستثمارات إذا كانت العوامل مشجعة ومحفزة أو العكس، إضافة الى مجموع تحديات التي تواجه البيئة كونها تعمل مع عدة متغيرات وعوامل لا يمكن التحكم بها.

[1]- محمد غياث شيخة، **الإستثمار المبادئ –لأدوات – المخاطر و التقييم** ،دار رسلان للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ، دمشق ، سوريا ، 2021 ، ص 37 .

[2]- مرجع نفسه ،ص 36.

المطلب الأول: محددات بيئة الأعمال

لابد من توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافز الى الأعمال والإستثمار، وتكون مقومات في حال كنت هذه العوامل مشجعة فإنها ستحفز على العمل والإستثمار في توسع أعمالهم أو إستثمارات جديدة والعكس إذا كانت العوامل طاردة وغير مشجعة وبهذا يمكن عرض المحددات بالشكل التالي[1]:

أولا/ المحددات الإقتصادية: تعتبر المحددات الإقتصادية أهم مدخل يعتمد عليه صانع قرار الإستثمار، لما لها من جوانب تأثيريه مهمة على سير المشروع الإستثماري على مستوى الدولة نذكر منها[2] :

- **حجم السوق:** يعد حجم السوق من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توجيه الإستثمار، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي الى تزايد تدفق هذه الإستثمارات.
- **توفير الايدي العاملة ومستويات الأجور:** يعد توفر الأيادي العاملة الرخيصة دافع للإستثمار كون إنخفاض التكاليف الإنتاجية يؤدي الى دعم القدرة التنافسية للشركات الأجنبية وخصوصا تكاليف عنصر العمل .
- **الخصخصة:** تؤثر برامج الخصخصة في تدفقات الإستثمار بعدة طرق أبرزها، إتاحة وسيلة ملموسة لتلك الإستثمارات للمشاركة في إقتصاد بلد معين ، إزالة كافة العقبات المعيقة للإستثمار، تحسين البنية الأساسية وإعطاء إشارة من الحكومة بإتخاذها الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة ملائمة للإستثمار في القطاع الخاص.
- **البنى التحتية:** إن واقع البنى التحتية يؤثر تأثيراً كبيرا على قرار الإستثمار لدى العديد من المستثمرين، ويتمثل بإمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة وشبكات النقل المصممة تصميما جيدا أو الطرق، الموانئ، المطارات، والسكك الحديدية، وشبكات الإتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز وتلعب الدولة دورا هاما في توفير أو تحسين نوعية هذه الخدمات أو زيادة إتساعها مع المعايير والمواصفات الدولية.
- **المناطق الحرة:** تعرف المنطقة الحرة بأنها جزء محدد من قبل جهة إدارية وتشريعية أعلى وتكون معزولة عن أراضي الدولة الأخرى يسمح فيها بإستيراد البضائع وتخزينها واعادة تصديرها وإقامة الصناعات والنشاطات

[1]–كاظم أحمد البطاط ، و آخرون ،**البيئة الإستثمارية و دورها في تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي** ،دار الأيام للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2017 ، ص ص 23 ،25 .

[2]– محمد إسماعيل جمال قاسم ،حسن كريم زايدي ، **الإستثمار الأجنبي المباشر** ، صندوق النقد العربي ،أبو ظبي ،دولة الإمارات العربية المتحدة ، 2022 ، ص 13 .

الإستثمارية الأخرى بمعزل عن القيود الإدارية والتنظيمية وفي حدود ما تنص عليه القوانين التي تنظم تأسيسها.

- **التضخم**: عادة يستخدم كأحد مؤشرات عدم مقدرة الحكومة والسلطة النقدية على تحقيق التوازن من العرض النقدي، ويري الإقتصاديون أن إرتفاع التضخم له أثر سلبي على تدفقات الأجنبي المباشر للدول المستقبلة للإستثمار.
- **الكتلة النقدية**: تعتبر الكتلة النقدية من إحدى مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الذي يركز على المستثمر الأجنبي ،حيث يقيس عمق القطاع المالي مما يقلل أو يزيد من تكلفة المعاملات المالية كما يتوقع أن يساهم إرتفاع معدل الكتلة النقدية في البلد المضيف في إستقطاب الإستثمارات الاجنبية[1].

ثانيا/ المحددات السياسية: تعد البلدان أكثر عرضة للخطر بسبب الإضطرابات السياسية وسياسات تأميم الإستثمار (بدون تعويض مناسب) لذلك تكون أقل جاذبية لرؤوس الأموال المختلفة، على خلاف الدول التي تقدم بيئة سياسية مستقرة وضمان حقوق الملكية، وقد ثبت أن النماذج السياسية والإقتصادية أكثر قدرة على التنبؤ بتوزيع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ،لذلك يعتبر الإستقرار السياسي شرطا أساسيا لا يمكن الإستغناء عنه وتبنى عليه الإستثمارات وينقسم هذا المحدد إلى[2]:

- **الإستقرار السياسي المحلى**: أي عدم وجود نزاعات أهلية في البلد المضيف ويرتبط كذلك بإيديولوجية الحكم الممارس، حيث تلقي الإستثمارات الأجنبية تلك الدول التي تعشق مفاهيم وسياسات الحرية الإقتصادية.
- **المخاطر الإقليمية** :تتمثل في إستقرار الدول المجاورة سياسيا وأمنيا.
- **العلاقات الدولية** :تتمثل في علاقة الدولة المضيفة بالدول الأخرى فكلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عامل الجذب الاستثمار الأجنبي لتلك الدولة .

[1]- محمد إسماعيل جمال ، مرجع سبق ذكره ،ص 13

[2]- عبد الحكيم فلوج ،**دور تحفيز الإستثمارالأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات –دراسة حالة الجزائر 1993 /2020** ،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ، 2021/2020 ، ص 57 .

حيث تتعرض تلك البلدان الغير مستقرة سياسيا إلى أزمات عنيفة وإنتشار الحروب الأهلية وانقسام الدول وفقدان الدولة الحاكمة، الأمر الذي يؤدي الى بيئة غير مواتية لتنفيذ المشاريع الإستثمارية وهروب رؤوس الأموال المحلية و الوطنية .

ثالثا/ لمحددات الاجتماعية والثقافية: تعد الظروف الاجتماعية ونمط معيشة أفراد المجتمع كالعادات والتقاليد السائدة، بالإضافة إلى التجانس الديني أو اللغوي بين فئات المجتمع ومدى إهتمام الدولة المضيفة للإستثمار الأجنبي خاصة بالخدمات الصحية والتعليمية لأفراد مجتمعها من العوامل المؤثرة والتي يأخذها المستثمر الأجنبي بالحسبان قبل أن يتخذ قراره الإستثماري، إذ أن الدين والعقيدة داخل الدولة المضيفة يؤثران على شكل الإستثمارات الأجنبية مما قد يؤدي إلى توجيه المشاريع الإستثمارية نحو إنتاج سلع معينة أو حظر إنتاج سلع أخرى، فعلى سبيل المثال لو قام مستثمر بإنشاء مشاريع إستثمارية في دولة إسلامية تمنع الربا أو لحم الخنزير وتعاطي الكحول وغيرها من المحرمات فهذا المستثمر سيجد صعوبة وممانعة من قبل المجتمع في إنشاء مثل هكذا مشاريع بالإضافة إلى أن هناك من العوامل والمتغيرات الإجتماعية التي تؤثر بشكل أو بآخر على سلوك المستثمر الأجنبي أو على ممارسة الأنشطة المستثمرة وتقاليد الدولة المضيفة وعاداتها وإختلاف اللغة وإرتفاع نسبة الأمية وما يترتب عليها من إنخفاض قدرة الشركات الأجنبية على القيام بالكثير من الحملات الإعلانية أو التسويقية والترويجية، إضافة إلى ضرورة إهتمام الدول المضيفة بالبرامج الصحية ورفع مستوى التعليم من خلال إهتمامها بالبحوث والعمل على تطوير قدرات المجتمع بشكل عام والهيئة عمالة مدربة ماهرة وبأجور تنافسية، أي إستخدام الأيدي العاملة على أفضل وجه مستطاع من أجل الحصول على أرفع مستوى من الإنتاج وبأقل جهد يبذل وبأدنى تكلفة ممكنة وفي أقصر وقت ممكن[1].

رابعا/ المحددات القانونية: إن تبني الدولة القواعد قانونية مرنة ومسايرة للتطورات الدولية يعتبر حافزا لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أن المحددات القانونية أصبحت أحد العناصر الأساسية في تحسين بيئة الأعمال كونها تمنح الثقة والضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي، ويمثل الإطار القانوني الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الإقتصادي، بحيث يختلف من دولة إلى أخرى نظرا لإختلاف وتباين توجهات المشرع وذلك لعدة أسباب أهمها الظروف الإقتصادية السائدة مثل مدى إحتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها لإستغلال الموارد الطبيعية ،مدى توفر اليد العاملة الوطنية والحاجة لتشغيلها ،حجم السوق المحلي ومدى

[1]- هشام طلحي ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 126 .

إستجابته لمنتجات المشاريع الإستثمارية، الظروف السياسية السائدة في الدولة والتي تؤثر على السياسات الإقتصادية وتنعكس بالضرورة على ما يقرره المشرع[1].

المطلب الثاني :تحديات بيئة الأعمال

أولا/ تحديات تتعلق بالبيئة الخارجية لمؤسسة الأعمال: وهي تحديات داعية للتغيير تتسبب بها أحداث خارجية وجهات خارجية تكون في العادة خارجة عن إرادة المنظمات ومن أهمها [2]:

- **القوانين والتشريعات الحكومية الجديدة:** تعمد الحكومات بين حين وآخر إلى إصدار قوانين وتعليمات تفرضها في الغالب مكونات الإقتصاد الكلي، مثل إرتفاع معدل التضخم الذي يستدعي أحيانا تدخل الدولة للحد من إرتفاع الأسعار، وإرتفاع معدل البطالة والذي قد يدفع الحكومة إلى إصدار قانون ينظم إدخال العمالة الأجنبية إلى البلاد وغيرها من الظروف، حيث تجد المنظمات نفسها بحيرة على إحداث التغيير في هياكلها التنظيمية أو في إجراءات العمل لديها أو حتى في منتجاتها أو خدماتها .
- **الاتحادات والنقابات العمالية:** في كثير من الدول الديمقراطية يكون لإتحادات ونقابات العمال الدور الأكبر في الضغط على منظمات الأعمال فيما يتعلق بسياسة الرواتب والأجور وظروف العمل مثل تحديد حدود دنيا للأجر لكل مستوى وظيفي، وتحديد ساعات العمل، وأجور العمل الإضافي وعمل المرأة وغيرها من الأمور ذات العلاقة، ويشكل هذا في حد ذاته أحد التحديات التي تواجه المنظمات.
- **التغييرات المتتالية في أسعار المواد:** وخصوصاً المواد الأولية التي تستخدمها المنظمة في إنتاج منتجاتها.
- **الأزمات المالية والكوارث الطبيعية الخارجية:** وبما أن العالمية جعلت من العالم قرية صغيرة فإن الأزمات التي تحدث في الخارج تنتقل بسرعة إلى كافة أرجاء العالم لتؤثر على كافة المنظمات سواء كانت شركات كبرى أو مؤسسات قطاع عام أو حتى متاجر فردية، وهذا ما تشهده هذه الأيام، ولو نظرنا إلى الأزمات الكبرى، مثل الأزمة المالية العالمية التي بدأت بالظهور منتصف عام 2008 لوجدنا أنها وحدها كافية لأن تكون من أكبر التحديات أمام منظمات الأعمال لأن وقوعها أدى إلى صدور قوانين جديدة في مختلف

[1]– صليحة مفتاح ، **نوعية المؤسسات و تدفقات الإستثمار الأجنبي لمباشر في الجزائر –دراسة قياسية** ،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ،الجزائر ، 2020/2019 ، ص 37 .

[2]- ليلى بوحديد ،**تحديات و آليات إحداث التغير في بيئة الأعمال العربية** ، مجلة الإقتصاد الصناعي ، جامعة الحاج لخضر ،باتنة 1 ، الجزائر،العدد 13 ، ديسمبر 2017 ، ص ص 200 ،201.

دول العالم، وأثر في أسعار المواد، وزاد من نسبة البطالة بسبب تسريح العديد من شاغلي الوظائف بسبب أزمات السيولة.

ثانيا/ تحديات تتعلق بالبيئة الداخلية لمنظمات الأعمال: تواجه منظمات الأعمال حاليا تحديات متعددة ومختلفة، أهمها ما يلي[1]:

- تزايد دور النقابات وإتحادات العمال، حيث أصبحت تشكل قوة ضغط على منظمات الأعمال وتؤثر بشكل كبير على سير أعمالها وإستراتيجياتها.
- إنتقال المنافسة من الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية، مما ألزم منظمات الأعمال بضرورة الإهتمام بالمتغيرات العالمية، مثل تحقيق الجودة وضمان البقاء في الأسواق.
- إتمام العمل الإداري وترسيخ متطلبات الإدارة الإلكترونية وتطوير طرق العمل الإداري.
- تزايد أهمية الشفافية في العمل الإداري، الممثلة بوضوح في قوانين الإجراءات والسماح للمعلومات بالتدفق الحر والإبتعاد عن الغموض والتعتيم على المشكلات.
- أهمية إستقطاب الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية وتلك المنخرطة في عالم المعلوماتية والإتصالات التكنولوجية المتحكمة في أساليب العمل الإداري الحديث وذات التفكير الإبداعي.

المطلب الثالث :متطلبات تحسين بيئة الأعمال

لابد من توفر شروط ملائمة لجذب الإستثمارات وإستقطابها لأي دولة، ومن بين هذه المقومات الواجب توفرها تذكر ما يلي[2]:

أولا/ الإستقرار السياسي والأمني: يعتبر الإستقرار السياسي والأمني شرطا ضروريا لأي إستثمار محلي أو أجنبي، فكل ما يبذل من جهود في سبيل توفير البيئة الملائمة لجذب الإستثمارات قد تذهب أدراج الرياح إذا سادت روح التشاؤم في أوساط المستثمرين، وقد يتأثر هذا الإستقرار بمجموعة من العوامل كالنمط السياسي المتبع، موقف الأحزاب السياسية من الإستثمار ،وعليه فإن التغيرات السياسية العميقة والمتسارعة تؤثر وبشدة على أداء

[1] – مفتاح صليحة ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 11،12 .

[2] – مريم سياخن ،**متطلبات تحسين بيئة الأعمال في الجزائر و دورها في تنشيط المناخ الإستثماري**، مجلة الباحث الإقتصادي ، جامعة تونسي علي، البليدة2، الجزائر، المجلد 09، العدد01، 2022، ص ص 5 ،6 .

الإقتصاد ولاسيما بيئة الأعمال الإستثمار وتدفقاته سواء تعلق الأمر بإستثمار محلي أو أجنبي، حيث أن تحقق الإستقرار السياسي في أي بند يعتبر بمثابة حافز لجذب الإستثمارات الأجنبية على غرار المحلية (الوطنية).

ثانيا/الإستقرار الإقتصادي: بعد وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة للاستثمار، وتتمتع بالاستقرار والثبات من العناصر الأساسية المشجعة للاستثمار بصفة عامة والإستثمار الأجنبي بصفة خاصة، لأنها تعطي انطباعا جيدا لكل من المستثمر الأجنبي والمحلي .

ثالثا/ الإستقرار القانوني والتشريعي: يعتبر الوضع التشريعي من العوامل التي يوليها المستثمر الأجنبي إهتماما كبيرا قبل إتخاذ قرار الإستثمار، كونه العامل الذي يحكم ويسلم العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة التي يستثمر فيها، والإستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحا في النظم القانونية بل يعني فوق ذلك تطبيقا سليما، الأمر الذي يشير إلى فاعلية القانون ومدى توافر نظام قضائي فعال وعادل وسلطة تنفيذية محايدة.

رابعا/ الإستقرار الإجتماعي والثقافي: ويشتمل على مجموعة من العوامل متمثلة في السياسات التعليمية والتدريبية ومدى ملائمة مخرجاتها مع إحتياجات سوق العمل ، مدى توافر العمالة المدربة وكفاءتها، ودرجة الوعي الصحي والبيئي ومقدار التأمينات الإجتماعية المتبعة ،لقد أرسلت دور نقابات العمال في إتخاذ القرارات الخاصة بالعمال وأجورهم ونظام العمل داخل المشروعات، معدل النمو السكاني وأذواق المستهلكين ومدى تقبل إستجابتهم للسلع الجديدة والمطورة ،مدى مساعدة الشعب لحكومتهم في تطبيق برامج التنمية الإقتصادية، مدى ترحيب الرأي العام بإستضافة الإستثمارات الأجنبية.

خامسا/ الإستقرار المؤسساتي والإداري: يلعب الإستقرار المؤسساتي والإداري دورا بالغ الأهمية في تحسين بيئة الأعمال حيث يتكون من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الإستثمار ونظم المعلومات الإستثمارية في الدولة، وكلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات بيروقراطية كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمار.

خلاصة الفصل الثاني

تلعب بيئة الأعمال دورا لا غنى عنه بالنسبة لجميع إقتصاديات دول العالم إذ تعد مؤشراتها مقياس للنمو والسبيل للوصول لإقتصاد أفضل، حيث تعتبر مؤشرات بيئة الأعمال ومحدداتها عناصر أساسية لتقييم صحة وقوة الإقتصاد والسوق ومدى قدرة الإقتصاد على إستقطاب الإستثمارات والأعمال ومدى نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيه، إن بيئة الأعمال الجيدة والفعالة تساعد في بناء إقتصاد يتمتع ببيئة محفزة للمستثمرين وللمؤسسات، لذا يجب على المنظمات الإهتمام بفهم بيئة الأعمال والعمل على تحسينها للحصول على إقتصاد ملائم، هذا ما جعل الدولة المسؤول الأول عن تحسين وتطوير وتحفيز المستثمرين لبيئة عمل أفضل .

الفصل الثالث : بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سياق المؤشرات العالمية

الفصل

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية لكل الإقتصاديات، لما لها من دور مهم في التنمية لأي بلد، ومن دون شك فإن تحسين آداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها يستدعي وجود بيئة أعمال جيدة، فالدولة الجزائرية أولت إهتماما بالغا بترقية وتطوير هذه المؤسسات ودعمهم من أجل تطويرهم وإستمراريتهم وذلك بسبب المساهمة الكبيرة التي تمنحها هذه المؤسسات للإقتصاد الوطني، و في هذا الفصل سنتطرق لمعرفة مكانه الجزائر وفق عدة مؤشرات ذات الصلة بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة لمعرفة مدى نجاعتها ومدى تطورها داخل الوطن ومعرفة وضعية بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وذلك ضمن ثلاثة مباحث التالية :

المبحث الأول :المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

المبحث الثاني : بيئة الأعمال في الجزائر .

المبحث الثالث : تقييم مشهد متغيرات بيئة الأعمال في الجزائر .

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرية

تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة لما لها من تأثير إيجابي على الإقتصاد الوطني في كل المجالات وعلى هذا الأسس تقوم الدولة بتدعيمها من أجل تحقيق أهداف إنشائها .

المطلب الاول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا/ التعريف

تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: لقد تم الإعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث أشارت الجريدة الرسمية في المواد 4 و 5 و 6 إلى ما يلي[1]:

- المادة الرابعة ويقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج سلع أو خدمات، بحيث تشتغل فيها من 1 إلى 250 عامل، ورقم أعمالها السنوي يتراوح ما بين 2 مليار دينار أو ميزانية عامة سنوية تتراوح ما بين 100 و 500 مليون دينار.

- المادة الخامسة وأشارت إلى تصنيف المؤسسات المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 50_250 عامل، ورقم أعمالها يتراوح ما بين 200 2 مليار دينار أو ميزانية عامة سنوية تتراوح بين 100 و 500 مليون دينار.

- المادة السادسة وتصنف هنا المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل من 10 إلى 49 عامل، ورقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار، وميزانية عامة سنوية لا تتجاوز 100 مليون.

و يمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجدول التالي :

[1]– عديلة العاوني ، دلال بن سمينة، **دور المناولة الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ،مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية و الإدارية ، جامعة عباس لغرور ، خنشلة ، الجزائر ، العدد الرابع ، ديسمبر 2018 ، ص 190 .

الجدول رقم (03) : تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع حصيلتها السنوية
مؤسسات المتوسطة	250-50	400مليون دينار جزائري الى 4 ملايير دينار جزائري	200 مليون دينار جزائري الى 1 مليار دينار جزائري
مؤسسات الصغيرة	49-10	لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري
مؤسسات الصغيرة جدا	09-01	أقل من 40 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد رقم 17 -02 المؤرخ في 2017/02/10 .

ثانيا/ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة نذكر منها:

- جاء الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة ظهور العديد من المشاكل التي لم تستطع المؤسسات الكبيرة التعامل معها ولا إيجاد حلول لها والتغلب عليها ،هذا بالإضافة إلى قناعة الحكومات والأفراد في الوقت الراهن بأهمية الأهداف التي تسعى إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها تحقيق الربح مما يضمن إستمراريتها في السوق وبناء علامة تجارية قادرة على منافسة العلامات التجارية المنافسة وهذا ما زاد من أهميتها ومساهمتها في تنمية الإقتصاد الوطني، حيث ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار إقتصادية وإجتماعية ،من خلال مساهمتها في توفير مناصب شغل وتحقيق التطور الإقتصادي وقدرتها على مقاومة الإضطرابات الإقتصادية التي تساهم في خلق فرص العمل وحل مشكلة البطالة، من خلال تشغيل الشباب بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبيرة[1].

[1] – عبد العزيز جميل مخيمر،أحمد عبد الفتاح عبد الحليم ،**دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية** ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005 ، ص 33 .

- الاعتماد على الموارد المحلية وبالتالي تقلل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الإستيراد[1]

- تحقق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية وإعادة التوزيع السكاني والحد من الهجرة نحو المدن الكبرى[2].

- التجديد: إن الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم المصدر الرئيسي للإختراعات، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها أصحابها تتعرض للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على إبتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم و يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل، فمثلا براءات الإختراع التي أصدرها مكتب براءة الإختراعات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال خمسة وعشرين سنة ماضية، يعود أكثر من الثلث منها إلى الأفراد وأكثر من الربع للشركات التجارية الصغيرة والإرتقاء بمستوى الإدخار والإستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية، وغيرها من مصادر التمويل الذاتي، الأمر الذي يستقطب موارد مالية كانت موجهة للإستهلاك الفردي غير المنتج[3] .

- إرتفاع معدلات الإنتاجية في المشروعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة بالعمل الوظيفي الحكومي والعام ،فالفرد منتج كما هو مستهلك في المشروعات الصغيرة و لكنه ليس من الضروري منتج في الوظائف العامة وبنفس الدرجة، تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير سلع وخدمات للإستهلاك النهائي والوسيط وبالتالي يزيد الدخل القومي للبلاد، تقضي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التضخم من خلال القضاء على التحويلات المالية غير المنتجة بإمتصاصها للإستثمار والتشغيل الإقتصادي، تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة المبيعات والتوزيع مما يقلل من التكاليف المتعلقة بالتخزين ومن ثم التسويق و يؤدي إلى توصيل السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة[4].

---

[1]-رابح خنوتي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 18 .

[2]- رزيقة دغراب ، **أثر البرامج الإستثمارية على نموا و تطوير المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفي ، جامعة سطيف 01 ، الجزائر ، المجلد 04، العدد01 ، 2014 ، ص 22 .

[3]-**مرجع نفسه** ، ص 22.

[4]-**مرجع نفسه** ، ص 23.

المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني

يرجع الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى الدور الكبير الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الإقتصادية والإجتماعية على حد سواء وذلك من خلال مساهمتها في القيمة المضافة، الناتج الداخلي الخام، زيادة الإستثمار، التجارة الخارجية، ولتبيان هذه المساهمة تبرز ذلك كما يلي[1] :

أولا/ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آداة لتشجيع الإستثمار وزيادة التشغيل: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تكوين جيل جديد من المستثمرين الصغار الذين لا يملكون رؤوس أموال كبيرة خاصة الشباب، وذلك يعود لقدرتها على توظيف المدخرات الفردية بطريقة تقل فيها المخاطرة نتيجة لقصر فترة الإسترداد لرأس المال المستثمر وبالتالي تقلل من مخاطر الإستثمار، كما تسهل عملية الدخول والخروج من السوق لإنخفاض قيمة الأصول وكذا زيادة الإستثمارات الناجحة.

الجدول رقم (04) :تطور مناصب العمل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (2012-2021)

السنة	منصب العمل	السنة	منصب العمل
2012	1848117	**2017**	2601958
2013	2001892	**2018**	2690246
2014	2157232	**2019**	2818736
2015	2371020	**2020**	2920769
2016	2487914	**2021**	3083503

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على : بوقادير ربيعة ،مطاي عبد القادر، **تقييم آداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2006** ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة الشلف، الجزائر ،المجلد 14، العدد 19 ، 2018 ، ص 280 .

-Bulletin dindormation statistique de la PME.ministere de lindustrie et de la production pharmaceutique .N37 ،39 .edition avril 2023.

[1] -عبد الحميد حشمة ، رابح خوني ،**مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019** ،دراسات إقتصادية ،مجلة فصلية محكمة ،جامعة زيان عاشور ،الجلفة ، الجزائر ،المجلد 16،العدد 03 ، 2022،ص ص 85،86 .

من خلال الجدول نلاحظ زيادة مستمرة في عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وترجع هذه الزيادة في مناصب الشغل الى نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تشغل أكثر من 98 % من العمال ،حيث بلغت نسبة الزيادة10 %سنة 2011 ،11,2 سنة 2015 ،متوسط ما توظف كل مؤسسة متوسط ما توظف كل مؤسسة ،2,45 % ، إن التقييم من الناحية الكمية لا يكفي لإعطاء صورة حقيقية لمناصب الشغل و إستقرارها ،حيث بلغت نسبت العمل الدائم سنة 2011 الى 3,4 % بينما سنة 2015 إرتفعت نوعا ما لتصل الى 42,87 %إن مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف تحسننا خلال السنوات الأخيرة حيث بلغ سنة 2017 الى2601958 نصب وإستمر في الزيادة حتى يصل سنة 2021 الى 3083503 منصب وهذا راجع الى إسهامات الدولة وتسليط إهتمامها حول المقالاتية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ولكنها تبقى دون المستوى الذي يحققه هذا القطاع في الدول المتقدمة .

ثانيا/ تحقيق التوطن الصناعي: تعتبر هذه المؤسسات وسيلة لإنتشار التوطن الصناعي جغرافيا من خلال الإنتشار الجغرافي للمؤسسات الصناعية التي تسود فيها روح المنافسة، ونظرا لصغر حجمها فإنه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهي تعمل غالبا كمؤسسات أو كنقاط جذب لصناعات أخرى جديدة وبالتالي تساهم في توسيع رقعة التنمية الصناعية وإنتشارها وما يتبع من تطور صناعي وحضاري ،و قد بلغ التغيير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات القانونية وهو ما يمثل زيادة صافية 73,438 مؤسسة صغيرة و متوسطة[1]. و بين عامي 2021 /2022 يمكن توضيح توطن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم(05): تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة لسنة 2022

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2022	المعدل %
شمال	945153	69.51
مرتفعات	300745	22.12
جنوب	113905	8.38
مجموع	1359803	100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على : **b**ulletin dindormation statistique de la PME.ministere de lindustrie et de la production pharmaceutique .N42 .edition avril 2023 . p 11

[1]- عبد الحميد حشمة ، مرجع سيق ذكره ، ص 86 .

وفقا للتوزيع المكاني، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي السائدة في الشمال، وبدرجة أقل في الهضاب العليا، تضم المنطقة الشمالية 945,153 شركة صغيرة ومتوسطة، أو ما يقرب من 69.51% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلاد، تليها منطقة الهضاب العليا بـ 300,745 شركة صغيرة ومتوسطة، أو 22.12%، وترحب منطقتي الجنوب والجنوب الكبير بـ 113,905 شركة صغيرة ومتوسطة تمثل 8.38% من الإجمالي،ويمكن التطرق الى التطور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجال النشاط ونسبة التطور الحاصلة فيه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (06) : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط (2022/2021)

مجال النشاط	2021	2022	التطور %
زراعة	8010	8404	4,92
الطاقة و المناجم	3,243	3371	3.95
الصناعات التحويلية	199,331	204452	2,46
شركات البناء و الأشغال العمومية	109,991	115992	5,46
الأنشطة الحرفية	662185	703499	6,24
خدمات	303605	324085	6,75
مجموع	1286365	1359803	5,71

المصدر : **b**ulletin dindormation statistique de la PME.ministere de lindustrie et de la production pharmaceutique .N42 .edition avril 2023 . p 13

وتبقى القطاعات التي كان إنشاء الأعمال فيها الأقوى بين العامين 2021 و2022 هي قطاعات الخدمات بنسبة 51.74% أو 703.499 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وفي المركز الثاني توجد الأنشطة الحرفية بنسبة 23.83%، وفي المركز الثالث توجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع شركات البناء و الأشغال العمومية والتي تمثل ما يقرب من 15.04% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجاءت المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المركز الرابع، حيث بلغ عددها 115.992 منشأة بنهاية عام 2021، مقابل 109.991 منشأة بنهاية عام 2021، بنسبة زيادة قدرها 3.65%.

ثالثا/ المقاولة من الباطن: تساعد المقاولة من الباطن على زيادة فرص التشغيل وتراكم الثروة في المجتمع نتيجة لإرتفاع مستوى المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تشجع التخصص في العمل الذي يؤدي بدوره الى الإتقان في الإنتاج وتعزيز الخبرات وبالتالي يساهم في خلق التجديد، كما أن التقدم التكنولوجي وإشتداد حدة المنافسة الدولية في ظل العولمة فرضت على المؤسسات الإقتصادية بإختلاف أحجامها الإهتمام بالعمليات الإنتاجية الأكثر أهمية والتخلص من العمليات الثانوية لمؤسسات أخرى متخصصة في هذا المجال، كما أن المؤسسات الضخمة تلجأ إلى مؤسسات المقاولة من أجل تحسينها[1].

رابعا/ دورها في تحقيق التنمية الإقليمية: إن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد على توطينها بحسب خصوصيتها وإحتياجات كل جهة، وبالتالي تساعد على خلق توازن تنموي وجهوي في المناطق الريفية والنائية وإعادة التوزيع السكاني والحد من الهجرة الى المدن الكبرى[2].

خامسا/ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة: إن تحديد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة يمكننا من معرفة إستهداف الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني لذلك فان تحليل هذه المساهمة ستكون مفيدة الى حد بعيد لتحديد مكانة هذه الأخيرة في تطوير الإقتصاد الوطني[3].

[1]- عبد الحميد حشمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 86.

[2]- المرجع نفسه ،ص 86.

[3]-المرجع نفسه ،ص 86.

الجدول رقم (07): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة (2013-2021)

(مليار دينار)

	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في القيمة المضافة	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في القيمة المضافة	المجموع
2013	893.24	6741.19	7634.43
2014	1187.93	7338.65	8526.58
2015	1313.36	7924.51	9237.87
2016	1414.65	8529.27	9943.92
2017	1291.14	8815.62	10106.8
2018	1362.21	9524.41	10886.62
2019	1449.22	10001.3	11450.6
2020	1299.9	9326.55	10626.46
2021	1426.61	10334.13	11760.74

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على: سلمى صالحي ،**آليات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية** ، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة ، محمد الصديق بن يحيا جيجل ، الجزائر ، المجلد 05،العدد01،جوان 2021 ، ص 284 .

-إحصائيات وزارة الصناعة و المناجم ،سنة 2023،العدد 42، ص 35.

عرفت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إرتفاعا مستمرا في خلق القيمة المضافة، حيث إنتقلت من 7634.43 مليار دينار سنة 2013 إلى 8526.58 مليار دينار سنة 2014، كما بلغت مساهمة القطاع الخاص في هذه المؤسسات 88.30% سنة 2013 بقيمة 6741.19 مليار دينار، وقد بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة سنة 2018 حوالي 1088662 مليار دينار، حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص وجده 87.49% ، وهو ما يؤكد لنا الدور الكبير الذي يناله هذا القطاع في التنمية الإجتماعية من خلال إمتصاص البطالة والمساهمة في حل المشاكل الإجتماعية للأفراد بالإضافة إلى التنمية الإقتصادية ،حيث إنخفضت بقيمة كبيرة سنة 2020 بسبب تأثير فيروس كورونا، لتعود للارتفاع سنة 2021 بقيمة 1426,61، أما بالنسبة للقطاع الخاص نلاحظ إنخفاض في مساهمة القطاع الخاص حيث كانت قيمتها 10001,3 مليار دينار جزائري وبسبب تأثير فيروس كورونا إنخفضت سنة 2020 لتصل قيمتها حوالي 9326,55 مليار دج التعود للإرتفاع سنة 2021 وتصل إلى 10334,13 مليار دج،وهذا راجع إلى التطور

الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، إضافة إلى التسهيلات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لتشجيع المستثمرين الخواص إضافة إلى دور البرامج المتبناة لتأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة توجيهها ومرافقتها لتحقيقا الأهداف المرجوة منها[1].

سادسا/مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام (PIB)

يبين الجدول التالي إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام على مستوى القطاع العام والخاص خلال الفترة (2011-2018) .

[1] – سلمى صالحي ،**مرجع سبق ذكره**، ص 284 .

الجدول رقم (08): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام (2011-2018)

(الوحدة مليار دينار)

السنوات	مساهمة القطاع العام		مساهمة القطاع الخاص		المجموع	
	قيمة	نسبة %	قيمة	نسبة %	قيمة	نسبة %
2011	923.34	15.23	4651.37	84.77	6060.8	100
2012	793.38	12.10	5813.02	87.99	6606.40	100
2013	893.24	11.7	6741.19	80.3	7643.34	100
2014	1187.93	13.9	7338.65	86.1	8526.58	100
2015	1313.36	14.22	7924.51	85.78	9237.87	100
2016	1414.65	14.23	8529.27	85.77	9943.92	100
2017	1291.14	12,73	8815.62	87.22	10106.76	100
2018	1362.21	12.51	8815.41	87.49	10886.62	100

المصدر : مالكيه احميده، متطلبات **تأهيل مناخ الإستثماري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل أبعاد التنمية المستدامة** ،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، الجزائر ، 2022/2021 ، ص 110.

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر مقارنة بنظيرتها في القطاع العام إذ إرتفع من 923.34مليار دج سنة 2011 لتصل إلى 9524.42 مليار دينار سنة 2018، وهذا راجع إلى تطبيق الجزائر ميكانيزمات السوق، وفتح الإستثمار أمام الخواص، وزيادة الإهتمام بالإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى العكس فيلاحظ التراجع المستمر لنسبة المساهمة للقطاع العام في الناتج الداخلي الخام والتي إنخفضت من حدود 20% إلى حدود 12% في السنوات الأخيرة، وهو مؤشر إضافي لمدى الأهمية التي تولتها الجزائر للقطاع الخاص، ومدى قدرته على

التخفيف أكثر من التبعية الإقتصادية للمحروقات التي أصبحت هاجس الحكومات المتعاقبة خاصة بعد كثرة الأزمات التي ترتبط بالسوق النفطية خاصة وما ارتبط منها بأسعاره[1].

سابعا/ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات بشكل كبير يؤثر في الإقتصاد وحسب الجدول التالي الذي يبين لنا مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات (2015-2022) .

الجدول رقم(09):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الصادرات خارج المحروقات

(2015–2019) **(مليون دولار أمريكي)**

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	صادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
	القيمة	القيمة	النسبة
2015	34668	**2063**	**5.46**
2016	28883	**1805**	**5.88**
2017	37191	**1899**	**5.47**
2018	41168	**2920**	**6.77**
2019	35823.54	**2580**	**6.71**

المصدر : هاجر بن زاوي، أمينة قطاب ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني** ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني المرسوم بأهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إختراق الأسواق الدولية،جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، يوم 01 جوان 2023 ،ص 9 .

- رابح خوني ، عبد الحميد جشمة، مرجع سبق ذكره، ص 91 .

عرفت الصادرات خارج المحروقات إنخفاضا وإرتفاعا، حيث إرتفعت في سنة 2017 لتصل قيمتها إلى 37191مليون دولار، ثم إرتفعت في 2019 حيث قدرت قيمتها بـ 35823.54مليون دولار بالرغم من زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجداول السابقة إلا أن الصادرات خارج المحروقات غير مستقرة خلال

[1]- مالكيه احميده، **متطلبات تأهيل مناخ الإستثماري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل أبعاد التنمية المستدامة** ،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، الجزائر ، 2022/2021 ، ص 110.

سنوات الدراسة ، والإنخفاض هو ما يؤكد عدم إستمرار فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير الكلي خارج المحروقات، وهذا راجع الى فشل مخططات الحكومة في الدفع بهذه المشروعات نحو التجارة الخارجية بشكل فعال ومستدام وعدم طرح الثقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنهوض بالإقتصاد الوطني، أما الإرتفاع في قيمة الصادرات خارج المحروقات هو ما يؤكد قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النجاح في الوصول الى الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد، حيث أنها في الكثير من الدول إستطاعت إحداث فائض في ميزان المدفوعات، وتحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلى بالمنتجات الإستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها بهدف الوصول الى الإكتفاء الذاتي والتقليل من الواردات[1]. كما يمكن القول أن مجال التصدير خارج المحروقات لا يزال ضعيفا رغم الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص وذلك نتيجة لمجموعة من المشاكل منها غياب ثقة التصدير لدى المتعاملين والإقتصاديين الجزائريين، إنعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين وعدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة وسوء إستخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات، إضافة الى ذلك تقصير الحكومات إتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال .

المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعددت المعوقات والمشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنوعت من المشاكل ومعوقات المرتبطة بالتمويل إلى الإدارة إلى المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي وغيرها، وهي عوامل من شأنها أن تحد من تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، إن لم يتم معالجتها للحد من مخاطرها وتقليلها قدر الإمكان لما لهذه المؤسسات من دور جد هام في الإقتصاد الجزائري ولما يمكن أن تلعبه في المستقبل.

أولا/سوء بيئة الاعمال الجزائرية: يعتمد إنطلاق أي نشاط إقتصادي أو تطوره على مجموعة من الإجراءات، حيث تعمل الإدارة في جميع أنحاء العالم على البحث على السبل الأنجع والأيسر لضمان تطبيق اللوائح الإدارية والتنظيمية، وفق منظومة تتوائم وطبيعة النشاط الإقتصادي، الذي يتسم بالسرعة والتغير ،وبالتالي فهي تسعى دائما إلى تسريع مختلف الإجراءات الإدارية لضمان إنطلاق مختلف المشاريع أو تطويرها، خاصة ما تعلق منها بمشاريع ذات طابع صغير أو متوسط، وقد نجحت الكثير من الدول في

[1] – هاجر بن زاوي ، أمينة قطاب ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني** ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني المرسوم بأهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إختراق الأسواق الدولية،جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر،01 جوان 2023 ، ص 9.

تخفيض العبء الإداري، أما في الجزائر فإن هذه الإجراءات لا تزال تشكل عائقا أمام إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].ومن بين المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و التي تشكل عائق أمام إنشائها نذكر منها [2]:

- **مشكل الإجراءات** :إن ما يتطلبه إنشاء أي نشاط تجاري بالجزائر وفقا لبيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك العالمي لسنة 2016، 12 إجراء لبدء العمل، وإذا ما قورنت بفرنسا مثلا، نجد أن إنشاء أي مشروع يتطلب 05 إجراءات فقط، وهو تقريبا ثلث الإجراءات المطلوبة بالجزائر، وإذا إعتبرنا أن فرنسا دولة متقدمة لا يمكن جعلها معيارنا للمقارنة بالنسبة للجزائر، فإننا نجد بالمقابل تونس والمغرب اللذان تجمعنا معهما قواسم كثيرة مشتركة، تتطلب بهما إجراءات إنشاء مشروع تجاري 10 إجراءات 04 إجراءات للبلدين على التوالي، وهي تبقى بعيدة على 12 إجراء بالجزائر مما يجل إنشاء أي مشروع تجاري بالجزائر يتوقف عند هذه المحطات الإثنا عشر قبل الإنطلاق، وهي بالتالي غير مشجعة تماما لإنشاء أو تطوير مؤسسات صغيرة والمتوسطة.
- **الوقت**: يتطلب إتمام الإجراءات الإدارية لإنشاء نشاط تجاري في الجزائر 20 يوم، في حين تتطلب الإجراءات الإدارية في فرنسا أربعة أيام فقط، كما أن 11 يوما كافية لمختلف الإجراءات بتونس وهي تقريبا نفس المدة بالمغرب بفارق يوم واحد لصالح المغرب، وهي كلها أرقام بعيدة جدا عن 20 يوم التي تتطلبها الجزائر لإنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة بالجزائر.
- **التكلفة**: فقدرت تكلفة الإجراءات الإدارية بحدود 10.9% من الدخل القومي الفردي بالجزائر علما أن الدخل الفردي للجزائر بلغ 5.340 دولار بينما لا تتعدى تكلفة الإجراءات الإدارية المرافقة لإنشاء أي مشروع تجاري بفرنسا 0.8% من الدخل القومي الفردي، وحتى تونس لم تتعدى تكلفة الإجراءات الإدارية 3.9% من الدخل القومي الفردي بالرغم من أن الدخل القومي الفردي لتونس لا يتعدى بدوره 4.459 دولار، فيما تعتبر تكلفة الإجراءات الإدارية مرتفعة نسبيا بالمغرب والتي بلغت تقريبا 09% من الدخل القومي الفردي الذي هو أصلا متدني حيث وصل إلى 3.020 دولار، ورغم ذلك تبقى تكلفة الإجراءات الإدارية بالجزائر هي الأعلى بين هذه الدول.

[1] – يحي دريس، **تشخيص معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الوادي ،الجزائر ،المجلد الثالث ، العدد التاسع ، 2016 ، ص 228 .

[2] – مرجع نفسه ، ص 228 .

ثانيا/ مشكلة الوصول الى القروض البنكية :تشكل القروض البنكية المشكلة الأكبر بالنسبة للمستثمرين في الجزائر، فتمويل الإستثمارات يعاني من بطء شديد، إن النظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة لمجموعة من الأسباب كنقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية، وكذا الإعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك، بالإضافة إلى سيادة القطاع العمومي الذي لا يزال مهيمنا على القطاع البنكي[1]. ومن بين المشاكل المرتبطة بالإقراض و البنوك التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نذكر منها[2] :

- **كثرة الإجراءات:** بالنظر لتشكيلة النظام البنكي الجزائري الذي يطغى عليه العمل العمومي التابع للدولة يجعل إتخاذ قرارا الإقراض يأخذ الكثير من الثقل والبيروقراطية الإدارية، وهذا لطبيعة الخدمة العمومية من جهة، ولمركزية القرار من جهة أخرى، فتخضع بعض قرارات التمويل لرأي الإدراة الجهوية للبنك وتخضع قرارات أخرى لرأي الإدارة المركزية للبنك مما يطيل آجال منح القرض للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الراغبة في تمويل نشاطها، وتتراوح هذه المدة بين 5 إلى 6 أشهر .
- **قلة شبابيك البنك:** لا تزال البنوك في الجزائر تعاني من قلة التغطية، فحسب الإحصائيات نجد شباك واحد ل 25.000 موطن في الجزائر، وهي نسبة ضئيلة تجعل من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإتصال بالبنوك وفروعها ضعيفة، فإذا ما قارنا هذه النسبة مع كل من البنوك التونسية نجد 9.530 شباك لكل مواطن، والبنوك المغربية 12.540 شباك لكل مواطن ، كما واجه إرتفاع في معدل رفض الإقراض حيث تتعرض 47% من طلبات الإقراض للرفض من قبل البنوك الجزائرية الأسباب متعددة حيث لا يتم قبول إلا ما نسبته 53%% من الطلبات الأمر الذي لا يحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على طلب التمويل البنكي وإذا ما أجرينا مقارنة بسيطة مع كل من تونس والمغرب نجد أن نسبة قبول الإقراض على التوالي 68**%** 96% .

ثالثا/ مشكل العقار الصناعي: يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب، ولطالما تعثرت مشروعات ونفر مستثمرون لهذا السبب، ومشكل العقار الصناعي ليس بالجديد في الجزائر، حيث كشفت

[1] – محمد ذيب ، نبيلة جيماوي ، **الاستثمار الاجنبي معوقاته و محفزاته و الطرق الانجع لجذب الاستثمار الاجنبي بالجزائر علي ضوء قانون الاستثمار رقم 22,18 المؤرخ في 24 يوليو 2022**، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية و السياسية ، جامعة عمار تليجي، الاغواط ، الجزائر ، المجلد السابع، العدد الثاني ، سنة 2023 ، ص285 .

[2] – مرجع نفسه ، ص 285.

التجربة التي مر بها الإستثمار في إطار المرسوم التشريعي رقم 93/12 على أن العقار أصبح مع الوقت العائق الرئيسى أمام الإستثمار [1]. وتتمثل المشاكل التي يواجهها المستثمرون للحصول على العقار الصناعي أساسا في[2] :

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة.
- نقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الإستثمار، هيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار .
- تخصيص أراضي بتكاليف باهظة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة ،أو تكون في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بغض النظر لوجود نزاع حول الملكية.
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط .
- مشكلة عقود الملكية التي لاتزال قائمة في الكثير من جهات الوطن .

رابعا/ مشاكل التمويل: إن من أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة التمويل وضعف رأس المال الخاص والإقتراض من العائلة والأصدقاء وعدم كفايته إضافة الى مخاطر الإقتراض من السوق غير الرسمي وصعوبة الحصول على القروض من البنوك التجارية لإرتفاع درجة المخاطرة وإشكالية الضمانات إضافة إلى سعر الفائدة والمدة وعدم ملاءمتها لطبيعة نشاط هذه المؤسسات، حتى إن البنوك لا تنظر إليها على أنها مشروعات بنكية، وكذا مشاكل الإدارة المالية وصعوبة تقدير الإحتياجات ومشاكل تأخير السداد وخسارة الديون مما دفع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى العمل على إحداث آليات مالية جديدة تتلائم وخصوصية هذه المؤسسات[3].

خامسا/ مشاكل ومعوقات أخرى: بالرغم من المعيقات سالفة الذكر إلا أن هناك معوقات أخرى تعترض طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **المعوقات المؤسسية:** نظرا لتعقد اللوائح التي تحكم إنشاء وتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فان أغلبها يفضل العمل خارج القطاع المنظم، وهذا يشكل عقبة إضافية أمام المشاركة النشطة لمشروعات هذه

[1] – محمد ذيب ، **مرجع سبق** ذكره،**285**.

[2] – سعدان شبايكي ، **معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** مجلة العلوم الانساني ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، العدد الحادي عشر، ماي 2007، ص189 .

[3] – سامية عزيز، **واقع المؤسسات الضغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة** ، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر، سنة 2014/2013 ،ص.200

المؤسسات ويحد من إمكانيات إقامة روابط مع الشركات الأكبر، إضافة على ضرورة تقديم المساعدات الفنية لتحسين كفاءة المشروعات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن ما يقدم من مساعدات فنية في هذا المجال مازال بعد ضئيلا [1] .

- **المعوقات التعليمية:** هناك أعداد متزايدة من خريجي الجامعات والمدارس ممن يتجهون للعمل خاصة في المشاريع الصغيرة، وعلى الرغم من أن إرتفاع مستوى التعليم يؤدي إلى تحسين المعرفة وإتاحة الفرص أمام أصحاب الأعمال، فإن التعليم والمناهج التعليمية لا تمد أصحاب الأعمال الواعدين بالمهارات الادارية والفنية اللازمة، الأمر الذي يستدعي ضرورة تطوير هذه المناهج وربطها بالخبرات العلمية، وإدخال التدريب القائم على التوجه الى السوق حتى يمكن من تعزيز النمو[2].
- **المعوقات الثقافية:** مازالت المفاهيم الثقافية السائدة في العديد من المجتمعات وخاصة العربية تصور الوظيفة الحكومية على أنها الملاذ المثالي من حيث الأمان والإحترام الإجتماعي، الأمر الذي يشكل عقبة في طريق أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة ما يتعلق بالنساء، مع العلم أن هناك أنشطة يمكنها أن تستغل المهارات التي تتفرد بها الإناث مثل البراعة في الأعمال اليدوية والفنية وأعمال الحاسوب ومهارات السكريتاريا وغيرها[3].
- **معوقات جبائية:** واحدة من أهم العوامل التي تشجع على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو النظام الضريبي، وقد أظهرت عدد من الأبحاث التي أجريت في بلدان مختلفة أن البلدان التي يكون فيها مستوى مرتفع من الإرهاق الضريبي تتراجع مؤسساتها في نسبة المساهمة في الناتج الخام، وفي الجزائر تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات جباية جمة، حيث يتعلق الأمر هنا بالطريقة المعمول بها حاليا لإقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على المؤسسات في طورها للإستغلال العادي[4].

---

[1] –حسين عبد المطلب الاسرج ، **دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية** ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية ، ابو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ،الطبعة 1، العدد 140 ، 2009 ص73 .

[2] –مرجع نفسه ، ص 73 .

[3] – مرجع نفسه ، ص 73.

[4] يحي دريس ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 132.

المبحث الثاني: بيئة الأعمال في الجزائر

عرفت بيئة الأعمال في الجزائر العديد من التغيرات وتم إصدار العديد من القوانين التي حاولت تسليط الضوء على أهمية بيئة الأعمال، حث ركز القانون الجديد لبيئة الأعمال على منح ضمانات تساعد المستثمر وتحفزه للإستثمار وإقامة المشاريع وكذلك لمعرفة نقاط الضعف وتحسينها.

المطلب الأول : قانون الإستثمار في الجزائر

يستعرض الجدول التالي تطور البيئة القانونية للإستثمار في الجزائر خلال الفترة (1962-2022) .

الجدول رقم (10):تطور البيئة التشريعية للاستثمار في الجزائر خلال فترة (1962– 2022)

المرحلة	الفترة الزمنية	بعض القوانين
المرحلة 1	1962/1982	قانون رقم 277.63 قانون 284.66 المتعلق بالاستثمار
المرحلة الثانية	1982/1989	قانون رقم 11.82 قانون رقم 25.88
المرحلة الثالثة	1990/2004	قانون رقم 10.90 قانون ترقية استثمار سنة 1993 قانون استثمار جديد 2001 القانون رقم 18.01
المرحلة الرابعة	2004/2017	الامر رقم 08.06 الامر رقم 01.09 الامر رقم 09.16 المرسوم التنفيذي رقم 101.17
المرحلة الخامسةّ	2022	قانون رقم 18.22

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على: رزيقة دغراب ،**أثر البرامج الإستثمارية على نمو وتطوير المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية ،جامعة سطيف 01 ،الجزائر ،المجلد 04 ، العدد 01 ، ديسمبر 2014 ،ص ص 7- 10 .

-الجريدة الرسمية ، الجريدة الرسمية، العدد 50، السنة التاسعة والخمسون، الخميس 28 جويلية 2022 ،ص 7.

بعد إنتظار دام لسنوات صدر قانون الإستثمار الجديد في الجزائر 2022 الذي طال إنتظاره بعد المصادقة عليه من طرف غرفتي البرلمان بعد فترة من الجمود في ملف الإستثمار منذ 2019 أي قبل جائحة كورونا، حيث صدر أواخر جويلية في الجريدة الرسمية ويهدف هذا القانون الى تحديد القواعد التي تنظم الإستثمار وحقوق المستثمرين وإلتزاماتهم والأنظمة التحفيزية المطبقة على الإستثمارات في الأنشطة الإقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين أوالمعنويين، الوطنيين أو الأجانب مقيمين كانوا أو غير مقيمين، كما يرسخ هذا القانون حرية الإستثمار، وكذا الشفافية والمساواة في التعامل مع الإستثمارات[1].

أولا/ إيجابيات القانون الإستثمار الجديد 2022: لقد جاء قانون الإستثمار الجديد بالعديد من الإيجابيات نذكر منها:

- **الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والإستثمارات الأجنبية:** نص قانون الإستثمار الجديد على إنشاء شباك وحيد ذو إختصاص وطني بصفته منسقا وحيدا للمشاريع الكبرى والإستثمارات الأجنبية والشبابيك الوحيدة اللامركزية، بما يسمح بالتكفل الأمثل بهذه المشاريع الإستثمارية، حيث يعتبر الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والإستثمارات الأجنبية هو المحور الوحيد ذو الإختصاص الوطني ويكلف بالقيام بكل الإجراءات اللازمة لتجسيد ومرافقة المشاريع الإستثمارية الكبرى والإستثمارات الأجنبية، أما الشبابيك الوحيدة اللامركزية فهي بمثابة المحاور الوحيد للمستثمرين على المستوى المحلي، وتتولى مهام مساعدة ومرافقة المستثمرين في إتمام الإجراءات المتعلقة بالإستثمار[2].
- **منصة المستثمر ورقمنة إيداع الملفات (تسهيل وتبسيط الإجراءات)**: أي رقمنة الإجراءات المتصلة بعملية الإستثمار عن طريق إستحداث المنصة الرقمية للمستثمر، والتسليم الفوري لشهادة تسجيل المشروع الإستثماري،حيث تضمن قانون الإستثمار رقمنة إيداع ومتابعة ملفات الإستثمار عبر منصة المستثمر، والمغزى من ذلك أن تشكيل المنصة الرقمية أدة لتوجيه ومرافقة الإستثمارات ومتابعتها إنطلاقا من تسجيلها وأثناء فترة إستغلالها، وهذا من خلال مساهمة الرقمنة في القضاء على البيروقراطية الإدارية المعهودة مثل تقديم الملف إلى لجنة أو عدم تقديم وصل إيداع الملف وعدم الرد ضمن الآجال المحددة دون متابعة أو مراقبة، هذا ماجعل الإدارة تقدم وتؤخر توقيت معالجة الملفات كما يحلو لها، وهذا النوع من المعاملات موجود وقد

[1] – وكالة الأنباء الجزائرية، القانون المتعلق بالاستثمار في الجريدة الرسمية
https://www.aps.dz/ar/economie/129954-2022 consulté 5/05/2024

[2] – الجريدة الرسمية، العدد 50، السنة التاسعة والخمسون، الخميس 28 جويلية 2022، ص 8

عانت منه فئة كبيرة من المستثمرين، ولا خلاف على أن الرقمنة تضع كل الأطراف في حالة من المسؤولية والمراقبة وتفيد بإختزال وربح الوقت والجهد والمال حيث سيتفادى المستثمر تقديم عدة نسخ مطبوعة للإدارة وأحيانا يتم إخطاره بأنه مِلَفه قد إختفى من أرشيف الإدارة .. إلخ، تسمح الرقمنة كذلك بتسهيل الوصول للمعلومة حول عدد وأماكن توفر العقار الصناعي وكذا مدى تقدم طلبات الحصول على العقار لدى الإدارة الأمر الذي كان سابقا بمثابة المعلومات السرية لدى الإدارة، كما حددت مدة الرد على طلبات الاستثمار في وقت قصير يقدر بغضون شهرين والرد على الطعون في غضون شهر[1].

- **تغيير ANDI** إلى **AAPI**: تم في القانون الجديد إستبدال الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار حيث كانت سابقا تقدم خدمة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للمشاريع الإستثمارية عند شراء التجهيزات والعتاد الأمر الذي قزم من دورها وجعله لا يرتقي ولا يتماشى والهدف المنشود تحقيقه منها، وبأمل من هذا التغيير أن تساهم الوكالة الجديدة في مرافقة ودعم المستثمرين الجزائريين والأجانب بشكل حقيقي على أرض الميدان [2] .
- **تقديم ضمانات:** يعتبر قانون الاستثمار البوابة الأولى التي تشجع وتحفز إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية وذلك تبعا لما يتضمنه من ضمانات سواء كانت قانونية أو مالية أو مؤسساتية، تجعل المستثمر يشعر بالأمان بإستثمار أمواله بأقل قدر من مخاطر، ولقد تضمن قانون الإستثمار 22 -18 عدد من الضمانات التي تمنح للمستثمرين الأجانب والوطنيين [3].

- **ضمان حرية الإستثمار:** يعد الاعتراف بمبدأ حرية الإستثمار من أهم الحوافز التي يبحث عنها المستثمر قبل إتخاذ قرار إستثمار أمواله من عدمه في بلد معين، ونظرا لأهمية هذا المبدأ فلقد تم تكريسه في دستور 2020 في مادته 61 حرية التجارة والإستثمار والمقاولة مضمونة وتمارس في إطار القانون، وهو نفس المبدأ الذي نصت عليه المادة 3 من القانون 22-18 كل شخص طبيعي أو معنوي وطنيا كان أو أجنبي مقيم أو غير مقيم يرغب في الإستثمار وهو حر في إختيار إستثماره ،

[1] -المكتب الجزائري لدراسة المشاريع و تطوير الاستثمار(**Calpiref**، قانون الاستثمار الجديد
https://ar.calpiref.com/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF/ consulté 8/05/2024

[2] – المرجع نفسه .

[3] – سهام بن عبيد ، **دور القانون 22/18 المتعلق بالإستثمار في تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر** ، مجلة الفكر القانوني و السياسي، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر ، المجلد السابع ، العدد 01 ،2023 ،ص 523 .

وهي نفس الضمانة التي نص عليها المشرع في قانون 16-09 في مادة3 ويراد بحرية الإستثمار الإعتراف للمستثمر الوطني أو الأجنبي على حد سواء بحرية إنشاء المشروع الإستثماري والتحلل من كل القيود والعراقيل الإدارية التي تحول دون ذلك، كما تعني الحرية في إختيار نوع النشاط الذي سيمارسه، مكان ممارسته، حجم الأموال التي ستستثمر فيه حرية إمتلاك أكثر من مشروع وتمتد إلى الحرية في إدارة هذه المشاريع والسيطرة الكاملة على السياسة الإنتاجية التسويقية والمالية، ولكن السؤال الذي يطرح هل مبدأ حرية الإستثمار المنصوص عليه في القانون 22-18 هو ضمانة مطلقة، أو ضمانة مقيدة بقاعدة 51-49 أو بالمشاريع الإستثمارية ذات طابع الإستراتيجي والتي لها علاقة بالسيادة الوطنية[1].

- **ضمان الشفافية والمساواة في التعامل مع الإستثمارات:** لعل أن الجديد الذي جاء به القانون 22-18 في مادته 3 الفقرة الأخيرة، هو تأكيده على مبدأ الشفافية في تسيير الإستثمارات، فهو عنصر ضروري لإستثمار آمن خاصة مع عوائق التي كانت تعاني منها المشاريع الإستثمارية لا سيما البيروقراطية الإدارية وتماطل في دراسة الملفات، حيث تضمن القانون الجديد إجراءات جديدة تتميز خصوصا برقمنة قطاع الإستثمار بإنشاء منصة يتم على مستواها جميع المعاملات والإجراءات وتعتبر أيضا بنكا للمعلومات للمستثمر، ومن الضمانات أيضا ما جاء به القانون 22-18 مساواته في التعامل بين المستثمر الأجنبي والمحلي كما ساوى أيضا بين المستثمر الأجنبي المقيم وغير مقيم، حيث يعامل المستمر الطبيعي والمعنوي الأجنبي معاملة منصفة وعادلة، فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة بإستثماراتهم[2].
- **ضمانات حماية الإستثمار من إجراء التسخير:** تعد ملكية الإستثمار شيئا مقدسا عند المستثمر الأجنبي ويوليها أهمية كبيرة عند إتخاذه القرار الإستثمار، بحيث أن إتجاهه للاستثمار في بلد معين قد يتوقف على مدى الضمانات والحماية التي يقدمها إستثمار هذا البلد للملكية وأن أي إخلال بها قد يجعله يعرض عن الإستثمار مهما توافرت فيه فرص الربح لذلك من اللازم إعطاء أهمية لها ضمن السياسة القانونية لتحفيز الإستثمار وإحاطتها بضمانات تحد وتزيل مخاوف المستثمر، وضمان عدم

[1]- سهام بن عبيد ، مرجع سبق ذكره ،ص 523.

[2]- مرجع نفسه ،ص 523

نزع ملكية الإستثمار وضمان حقه في التعويض وهذا ما يجعله يقبل الإستثمار دون تردد[1]. ولعل ما يميز قانون 22-18 نصه على حماية الإستثمار من التسخير من طرف الإدارة إلا في الحالات المنصوص عليها من القانون ويترتب على التسخير تعويض عادل ومنصف، في حين نلاحظ المشرع في قانون 16-09 من مادته 23 على إجراء إستيلاء ونزع الملكية. وبالتالي يفهم مما سبق أن المشرع عزز من ضمانات بعدم نصه على إجرائي الإستيلاء ونزع الملكية بإعتبارهما إجرائين تنتقل فيهما ملكية الإستثمار للدولة في حالات تتعلق بالمصلحة العامة، ونصه على التسخير والذي ملكيته تبقى للمستثمر[2].

- **ضمانات للإستثمار الأجنبي:** فيما يتعلق بمسألة الضمانات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي نص القانون الجديد على ضمانات قانونية وإدارية، قضائية وتحكيمية غير مسبوقة، وعلى رأسها إنشاء لجنة عليا للطعون المتصلة بالإستثمار على مستوى رئاسة الجمهورية تتكلف بالدراسة والبت في الطعون والشكاوى التي يقدمها المستثمرون، ويرى العديد من الخبراء أن وضع هذه اللجنة تحت إشراف أعلى سلطة في البلاد يعتبر توجهاً قوياً نحو مزيد من تحييد الإدارة والاستجابة لكل الملاحظات والشكاوى التي عرقلت الفعل الإستثماري في الجزائر، كما ورد ضمن هذا القانون التأكيد على حماية الملكية الفكرية للمستثمرين من خلال تكفل الدولة بتلك الحماية، ويعتبر هذا التكريس لهذه الضمانة مواصلة لحماية ملكية المستثمر من قبل الدولة بنوعيها التقليدية المتمثلة في الملكية العينية للعقارات والمنقولات والملكية الفكرية والمتمثلة في الحقوق المعنوية التي يمتلكها المستثمر والتي يستخدمها في مشاريعه الإستثمارية سواء كانت حقوق أدبية كحقوق المؤلف والحقوق المجاورة أو حقوق صناعية على غرار براءات الإختراع والعلامات التجارية وغيرها[3].
- **ضمانات متعلقة بإستحداث آليات جديدة للإستثمار:** رغبة من المشرع في تسهيل إجراءات الإستثمار وتوفير ضمانات للمستثمر وتدارك النقائص الموجودة على مستوى النصوص القانونية السابقة، فقد إستحدث آليات جديدة بموجب القانون 22 – 18 تعمل على محاولة إنهاء العراقيل

[1]- فضيلة سنيسنة ،**الضمانات و الحماية المقررة للإستثمار الأجنبي في الجزائر** ، مجلة البشائر الإقتصادية ، جامعة طاهري محمد ،بشار ،الجزائر ، المجلد الخامس ، العدد 2 ،أوت 2019 ، ص 930 .

[2]- سهام بن عبيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 523.

[3]- الكاهنة إرزيل، **نظرة حول جديد قانون الإستثمار لسنة 2022** ، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة تيزيوزو ، الجزائر ، المجلد 17 ، العدد 02 ، 2022 ، ص 53 .

المتعلقة بالإستثمار ومن أهم هذه الآليات الإبقاء على المجلس الوطني للاستثمار مع تقييد سلطاته، وإعادة تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بتخصيص جهة واحدة للتعامل مع هؤلاء المستثمرين والمتمثلة في الشبابيك الوحيدة، إضافة إلى إنشاء منصة رقمية تتولى تسييرها الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار، و لجنة الطعون الموضوعة تحت سلطة رئيس الجمهورية المكلفة بالنظر في الطعون المقدمة من المستثمرين[1]

ثانيا/ النقائص في قانون الإستثمار الجديد : رغم كل تلك الإيجابيات التي جاء بها قانون الاستثمار الجديد إلا أنه تصمن بعض النقائص من بينها :

- **غياب الدور الفعال لمكاتب الدراسات:** لم يشر القانون الجديد لا من قريب ولا من بعيد إلى دور مكاتب الدراسات و الإستشارات في مجال دراسة المشاريع في تسهيل ومرافقة المستثمرين وحصر ذلك الدور لدى المكاتب اللامركزية والشباك المركزي للوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار الأمر الذي ينذر بمزيد من البيروقراطية، في حين كان من الممكن الإشارة إلى ضرورة إعادة تنظيم دور مكاتب الدراسات في العملية الإستثمارية وإنشاء نظام إعتماد قوي لا يعتمد فقط على الشهادات و إنما على إختبارات ومراقبة مستمرة لنشاطاتهم و تقديم الدعم اللوجيستكي و الإداري وتسهيل حصولهم على المعلومة.[2]
- **إصلاحات شاملة للهيئات المتدخلة في الاستثمار:** يرى الخبراء أن نجاح قانون الإستثمار الجديد سيتطلب القيام بثورة من الإصلاحات الشاملة على القطاع المصرفي والنظامين الضريبي والجمركي، كما أن الإدارات والهيئات المتدخلة في الاستثمار يجب أن تواكب القانون الجديد وتكون في نفس الوتيرة على غرار الجمارك والضرائب والمنظومة البنكية والجهات المسؤولة عن منح العقارات والأراضي وغيرها، حتى تكون هناك ترجمة فعلية لهذ القانون الجديد واقعيا.[3]

---

[1] – راضية مقران ، **ضمانات الاستثمار في اطار القانون 22.18** ، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية و السياسية ،جامعة الجزائر 1 ،الجزائر ، المجلد السابع ، العدد الاول، سنة 2023 ، ص34

[2] –المكتب الجزائري لدراسة المشاريع و تطوير الاستثمار(**Calpiref**، قانون الاستثمار لجديد
https://ar.calpiref.com onsulté 15/05/2024

[3] –المرجع نفسه

المطلب الثاني : متطلبات تأهيل بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يمكن إستعراض أهم متطلبات تأهيل بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إنطلاقا من ما هو ممثل في الشكل التالي :

الشكل رقم (02 : متطلبات تأهيل بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

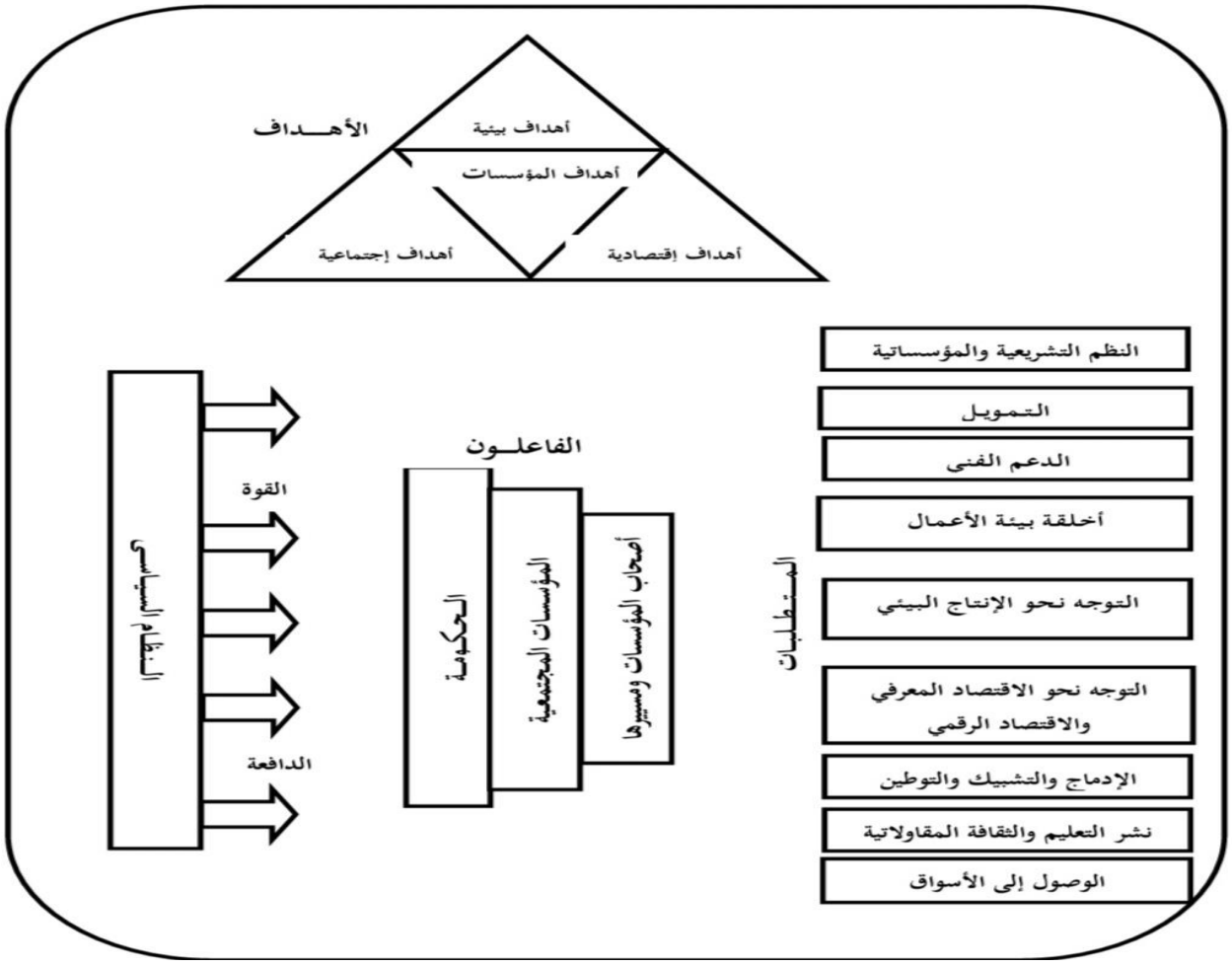

المصدر : ماليكة أحميده، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل أبعاد التنمية المستدامة ،** أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم الإقتصادية و تجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي تبسي ، تبسة ، الجزائر ، 2022/2021 ، ص 262 .

كما هو مبين يمكن التطرق الى أهم النقاط التي تعتبر من متطلبات تأهيل بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كمايلي[1] :

أولا/ الأهداف: وهي مجموعة الأهداف التي يجب أن تتحقق لإعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حققت التنمية المستدامة، فكل مؤسسة تسعى جاهدة في تحقيق أهدافها كالربح والإستمرارية والديمومة، وتحسين مستوى تنافسيتها من خلال زيادة جودة منتجاتها، دون أن تغفل هذه المؤسسات عن دورها المرتبط بالدولة التي تنشط فيها من خلال العمل على تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

ثانيا/ القوة الدافعة: وهي تلك القوة التي لها القدرة على توجيه كل مقدرات الدولة الإقتصادية والإجتماعية والمؤسساتية في إطار سياسة عامة، ترافقها سياسات جزئية تمس كل قطاع حسب خصوصياته وأهميته ولا يمكن أن يقوم بهذا الدور إلا النظام السياسي الحاكم .

ثالثا/ الفاعلون: مجموعة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يتفاعلون فيما بينهم من أجل العمل على توفير مجموعة المتطلبات الكفيلة بدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل بيئتها الإستثمارية .

رابعا/ المتطلبات :

- **النظم التشريعية والمؤسساتية:** تمثل التشريعات الأطر المرجعية الرئيسية في بيئة الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعملان على تعزيز ثقافة وممارسة المقاولاتية وتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم البنى التحتية المساندة، وتطوير أنظمة التشبيك والعناقيد والمناولة وتوفير التمويل وتسهيل الوصول إليه ودعم النفاذ إلى الأسواق المحلية والعالمية، وتسهيل الحصول على الإئتمان وكيفيات وآليات ضمانه ومرافقة وإحتضان أصحاب الأفكار والمشاريع الإستثمارية لتجسيدها إقتصاديا ودخولها للسوق ومختلف التحفيزات والإمتيازات المشجعة على الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **التمويل:** إن تحسين الوصول إلى التمويل من شأنه أن يجعل المؤسسات المالية العامة والخاصة تعمل وتتفاعل بشكل أوثق ،لا يمتلك رجال الأعمال الطموحون عادة رأس مال خاص بهم، وعادة ما يحتاجون إلى تمويل خارجي، وتسعى الخطة إلى توفير تسهيلات تمويل وتبسيط المتطلبات المستندية والضمانات[2].

[1] - ماليكة أحميده ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 263 .

[2]- Rapport d'ecran Small and medium entreprise développement plan (2017-2022), MSMED Council, Manila, 2017, P 31.

وتلعب البنوك والمؤسسات المالية دورا هاما في تجاوز عقبات القروض التقليدية وثم توفير بدائل من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالقرض الإيجاري، و من أهم متطلبات الوصول للتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مايلي[1] :

- تطوير الإجراءات المصرفية، وآليات منح القروض، وفترات السداد، القضاء على بيروقراطية النظام المصرفي خاصة بإتباع سياسة اللامركزية بإعتبار أن السرعة والفعالية أصبحت ضرورة في إقتصاد السوق.
- تحسين المستوى التكويني لإطارات البنوك في التعامل المصرفي تخفيض تكاليف التمويل، ومدة السداد لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل المنظومة المصرفية والإستفادة من التجارب الدولية فيما يخص بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تفعيل دور صناديق ضمان مخاطر القروض مما يشجع البنوك على تقديم قروض أكثر .
- توفير ونشر المعلومات المالية خاصة ما تعلق بالجوانب التي تستفيد فيها المؤسسات كالإعفاءات
- تنفيذ حملات تثقيفية وتعريفية لزيادة الوعي والمعرفة بمصادر التمويل ومنتجاتها .
- إعداد دورات تكوينية حول مصادر التمويل المتاحة وطرق المفاضلة بينها، وآليات الحصول على التمويل.

- **الدعم الفني**: تشير دورة حياة المؤسسة إلى أن كل مرحلة تنطوي عدة إجراءات وخطوات وذلك بتوفير مستوى معين من المعرفة والمهارات لدى صاحب المؤسسة والعاملين بها، فمرحلة ما قبل الإستثمار وفي مجال دراسات الجدوى التفصيلية بكل مكوناتها السوقية والفنية والتمويلية والبيئية والقانونية، والإجتماعية وغيرها فأي قرار خاطئ في هذه المرحلة قد يترتب عليه فشل المشروع في المراحل الموالية، وفي مرحلة التشغيل يحتاج صاحب المؤسسة ومسيرها إلى مهارات الإدارة للموارد البشرية، وإدارة عمليات الإنتاج والتوزيع، وإدارة المخزون، ودراسة السوق والتسويق وغيرها، ولدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد من تقديم كافة أشكال الدعم الفني وفي كل مراحل حياتها، وهناك مؤسسات تعني بهذه العمليات سواء كانت حكومية أو غير حكومية وذلك من خلال الخدمات والمنتجات الغير تمويلية التي تهدف إلى تعزيز دور المؤسسات مثل الخدمات الإستشارية في مجال تقييم الفرص الإستثمارية، ودراسات الجدوى الإقتصادية والخدمات التدريبية

[1]- مالكية أحميده ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 264 .

للعاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية، تدريبات في مجال المالية والمحاسبة كإدارة الملفات الضريبية والإجراءات القانونية والإدارية، وإدارة وتحصيل وجدولة الديون[1].

- **نشر التعليم والثقافة المقاولاتية:** أصبح من الضروري التوجه نحو تبني نظم تعليمية غير تقليدية تدعم الإبتكار والإبداع من جهة، وتدعم نشر الثقافة المقاولاتية من جهة أخرى، من خلال برامج متخصصة لتعزيز السلوك المقاولاتي والعمل الحر وغرسه في الشباب في سن مبكرة لتنشئة أجيال لديها الرغبة في تحمل المسؤولية وتحقيق التفوق والتميز[2]. ومن أهم متطلبات نشر التعليم والثقافة المقاولاتية تنظيم فعاليات داعمة للمقاولاتية، وتصميم مواقع تعليمية تساهم في إكتشاف العمل المقاولاتي ،تأسيس مراكز للمقاولاتية على مستوى إقليمي وولائي وعلى مستوى الجامعات تقدم برامج تعليمية وتدريبية الأصحاب الأفكار الإستثمارية في مختلف المجالات إضافة الى تنظيم حملات إعلامية لنشر قصص النجاح خاصة في المدارس والجامعات وتعزيز التوجه نحو الإبتكار والعمل الحرة ،تنظيم مسابقات لتشجيع العمل الحر بين طلبة الجامعات ومراكز التكوين و إنشاء برامج تعليمية لغرس الثقافة المقاولاتية وتشجيع العمل الحر في مختلف الأطوار التعليمية[3].
- **الوصول الى الأسواق:** يعتبر حجم السوق ودرجة المنافسة من أبرز العوامل التي تؤثر في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذا فإن عملية قياس ومتابعة حجم السوق أمرًا ضروريًا فكلما إتسع نطاق السوق زادت قدرة المؤسسة على الإنتشار والتوسع، حيث تمثل جانب العرض في أسواق المنتجات، وجانبا لطلب في أسواق مدخلات الإنتاج لذا وجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمل للوصول إلى نطاق أوسع من السوق المحلية، ومن أهم متطلبات الوصول الى الأسواق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مايلي[4]:
  - عمل ورشات تدريبية حول كيفية إجراء الدراسات السوقية والتسويقية.
  - إعداد خارطة إستثمارية تبين فرص الإستثمار المحلية و إعداد دورات إرشادية حول متطلبات وآليات التصدير والإستيراد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - إنشاء هيئات وأجهزة تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى الأسواق خاصة الخارجية.

[1]- إيهاب مقابلة، **الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة**،جسر التنمية، للمعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد (12)، 2015،ص 4 .

[2]– ماليكة أحميده ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 269 .

[3]– تقرير التنمية العربية، للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العربية ، **دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة** ،الإصدار الرابع ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2019 ، ص 125 .

[4]– إيهاب مقابلة ،**دراسة تحليلية للأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني**، مجلة دراسات التنموية، العدد (57)، المعهد العربي للتخطيط الكويت 2017، ص 4.

- تعزيز تنافسية المنتجات المحلية وتوفير ونشر المعلومات المتعلقة بالأسواق المحلية.
- مكافحة التهريب من وإلى داخل التراب الوطني والحد من ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي ،حماية أكثر للمنتوج الوطني خاصة في ظل المنافسة العالمية.
- خلق علامة تجارية وطنية للتعريف بالمنتوج الوطني.

المبحث الثالث: تقييم مشهد متغيرات بيئة الأعمال في الجزائر

تسعى الجزائر لتحسين بيئة أعمالها فوجود بيئة أعمال جيدة وتمركز الدولة في مكانة جيدة ضمن مختلف المؤشرات العالمية المتعلقة بالإستثمار وأنشطة الأعمال يساعد ليس فقط على جذب المستثمرين وإنما سيساعد أيضا على تحسين وإنجاز مشاريع أكبر وبالتالي الإستفادة من المزايا المصاحبة لهذه المشاريع، وسنحاول في هذا السياق دراسة وتقييم بيئة الأعمال الجزائرية من خلال بعض المؤشرات العالمية في بعض المجالات ذات العلاقة، بشكل مباشر وغير مباشر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سياق مؤشر الحرية الإقتصادية والشفافية الدولية

أولا/ مؤشر الحرية الاقتصادية

يبين الجدول التالي تصنيف أو مرتبة الجزائر الدولية ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2012-2023)

الجدول رقم(11): مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2012-2023)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الترتيب الدولي	132	145	146	157	154	172	172	171	169	162	168	168
الترتيب على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	14	14	14	14	13	14	14	14	14	13	13	13
نقطة مئوية	52,4	49,6	50,8	48,9	50,1	46,5	44,7	46,2	46,9	49,7	45,8	43,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على: مؤسسة التراث وصحيفة وال ستريت جورنال (**Index of Economic Freedom)**

https://www.heritage.org/ consulté 17/05/2024

تعتبر بيئة الأعمال في الجزائر بدلالة مؤشر الحرية الإقتصادية في الفترة(2012 - 2022)في الغالب سوق ذات إقتصاد غير حر، فالجزائر تحتل مراتب جد متأخرة سواء على الصعيد العالمي أو على المستوى الإقليمي (مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) ولم تحصل على التنقيط (50 نقطة على الأقل) المقابل لوجود حرية إقتصادية ضعيفة إلا مرتين فقط في سنتي 2014 و 2016 ، أما في باقي السنوات فقد كان التنقيط الخاص بالجزائر دوما أقل من 50 ، وهذا ما يمكن تفسيره أنه و بالرغم من المساعي الحثيثة للدولة لتشجيع الخوصصة والعمل الحر وبالتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الدولة ذاتها لا زالت تهيمن على جل الإقتصاد والنشاط البنكي ومازالت اللاعب الأساسي في مراقبة السياسات كما أن أسواق المال لا تزال هي الأخرى على درجة كبيرة من التخلف والنظام القضائي عموما ضعيف، ومن خلال الجدول (11) يتضح أن الحرية الإقتصادية في الجزائر مازالت منعدمة وهذا ما يدل على وجود إختلالات وتشوهات في بيئة الأعمال الإستثمارية في الجزائر، إذ إحتلت المركز 168 عالميا في مؤشر الحرية الإقتصادية لسنة 2022 بحصولها على 45.8 نقطة مئوية، أما على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد إحتلت المركز13، و لم تلقى تحسن سنة 2023 بقية في المركز 168 وحصولها على 43,2 نقطة مئوية في تلك السنة وحسب مؤشر الحرية الإقتصادية يتبين لنا أن الجزائر من بين الدول المكبوتة أو عديمة الحرة وذلك بقيمة 45,8 نسبة مئوية ، مما يعني تصنيفها ضمن البلدان ذات الحرية الإقتصادية المنعدمة،

كما يؤكد الترتيب المتأخر للجزائر ضمن هذا المؤشر تدهور مراتب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية الإقتصادية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12): التنقيط الخاص بمؤشرات الحرية الاقتصادية للجزائر لسنة 2023

حقوق الملكية	الفعالية القضائية	نزاهة الحكومة	العبء الضريبي	الإنفاق الحكومي	الصحة المالية	حرية الأعمال	حرية العمل	حرية نقدية	حرية التجارة	حرية الاستثمار	الحرية المالية
27.5	28.9	22.7	79.4	54.7	13.8	54.4	51.4	71.9	57.4	30	30

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على: مؤسسة التراث وصحيفة وال ستريت جورنال (**Index of Economic Freedom)**

https://www.heritage.org/index/excel/2024/index2024_data.xlsx consulté 19/05/2024

هذه الإحصائيات المبينة في الجدول السابق من شأنها التأثير سلبا على قرارات الأجانب والمحليين الراغبين بالإستثمار وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي لابد من تحسين البيئة الإستثمارية في الجزائر كمحاربة البيروقراطية وتحسين القوانين الإستثمارية ومحاربة الفساد وغير ذلك من الإجراءات الواجب القيام بها في هذا الشأن.

ثانيا/ مؤشر الشفافية الدولية

عانت الجزائر كغيرها من المجتمعات الانتقالية من ظاهرة تفشي الفساد والرشوة، فالدولة التي لم تحسم أمرها وقبلت لنظامها الإقتصادي أن يتأرجح بين التخطيط المركزي وبين آليات السوق الحر، ضرب فيها الفساد بشدة خصوصا على المستوى الاداري فيها، إذ لا يمكن إستخدام إقتصاد حر مشجع للعمل الحر خاصة إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ،مع نفس الآليات التي جرى إستخدامها في ظل الإقتصاد المركزي المخطط[1] . وبناء على التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية International Transparencyومن تحليل بيانات الجدول نجد أن تصنيف الجزائر تبعا لمؤشر الشفافية الدولية (مدركات الفساد) أقل من 40% خلال الفترة 2012-2022، وهي بذلك من أكثر الدول فسادا في العالم، حيث حصلت على درجة 33 من أصل 100 نقطة سنتي 2021 و 2022 بمرتبة 117و 116 على الترتيب من أصل 180 دولة، وفي سنة 2023 حصلت على 36 من أصل 100 و ذلك بمرتبة 104 من أصل 180 دولة ، حيث إرتفعت ب 3 نقاط في نتيجة

[1]- هاني عبد المالك، **تقييم أثر بيئة الأعمال الجزائرية على توافد السياح الأجانب (1995 – 2018)**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 01، جوان 2020 ، ص 49.

المؤشر مقارنة مع السنة الماضية ،و هذا ما يؤكد انخفاض مستوى الشفافية في الجزائر بشكل كبير وإرتفاع معدلات الفساد وذلك حسب المنظمات الدولية المختصة وكل هذا راجع الى الفضائح المرتبطة بالإنفاق العام والكشف عن سلوك المراكز القيادية العليا للجزائر.

وقد خلص مؤشر مدركات الفساد لعام 2023 ، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، والمنشور على موقعها على الإنترنت، والذي يقيس حجم الفساد في القطاع العام والخاص وفقا لخبراء ورجال أعمال، إلى أن الحكومات الفاسدة تفتقر إلى القدرة على حماية الشعوب، بينما من المرجح أن يتحول السخط العام هناك إلى أعمال عنف وهذا بدوره يؤثر سلبا على إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وجاء في التقرير أيضا أن الجزائر جاءت في المرتبة العاشرة عربيا، وأوضح التقرير أيضا أن عددا من الفضائح المرتبطة بالإنفاق العام، فضلا عن الكشف عن سوء السلوك في المراكز القيادية العليا في الدولة، سلط الضوء على أوجه القصور المؤسفة في أنظمة النزاهة السياسية في البلاد [1]، وربما أحسن دليل على ذلك ما حدث ولا يزال من المحاكمات ذات الصلة بالفساد ودحول العديد من المسؤولين للسجن بتهم الفساد واهدار المال العام، الأمر الذي جعل مشكل الفساد في الجزائر حاجزا يعيق تحسن وتطور أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي يضعف شفافية بيئة الأعمال في الجزائر.

الجدول رقم (13) موقع الجزائر ضمن مؤشر الشفافية الدولية (مدركات الفساد)(2012 – 2023)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الترتيب الدولي للجزائر	105	100	100	88 (من 168 دولة)	108 (من 176 دولة)	112 (من 180 دولة)	105 (من 180 دولة)	106 (من 180 دولة)	104 (من 180 دولة)	117 (من 180 دولة)	116 (من 180 دولة)	104 (من 180 دولة)
عدد النقاط من100 نقطة	34	36	36	36	34	33	35	35	36	33	33	36

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الى: الموقع الالكتروني لمنظمة الشفافية الدولية (TRANSPARENCY INTERNATIONAL)

[1] - Transparency International, CPI 2022 Report « CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2022 », Berlin, Germany , January 2023
extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://images.transparencycdn.org/images/Report_CPI2022_English.pdf

https://www.transparency.org/en/cpi/2023 consulté 21/05/2024

- محمد بن عزوز ، **الفساد الإداري آثاره واليات مكافحته(حالة الجزائر)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، العدد 7، 2016، ص 212.

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سياق مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشر التنافسية العالمي

أولا/ مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال

يعرض الجدول الموالي موقع الجزائر ضمن ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للفترة(2014- 2020).

الجدول رقم (14): موقع الجزائر ضمن الترتيب العالمي في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للفترة (2014– 2020)

المؤشرات	2014	2015	2016	2018	2019	2020
الترتيب في مؤشر سهولة الأعمال	153	154	163	166	157	157
بدء النشاط التجاري	164	141	145	145	150	150
استخراج تراخيص البناء	147	127	127	146	129	121
الحصول على الكهرباء	148	147	147	120	106	102
تسجيل الملكية	176	157	163	163	165	165
الحصول على الائتمان	130	171	174	177	178	181
حماية الاستثمار	98	132	174	170	168	179
دفع الضرائب	174	176	169	157	156	158
التجارة عبر الحدود	133	131	106	181	173	172
تنفيذ العقود	129	120	176	103	112	113
إغلاق المشاريع	60	97	73	71	76	81

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي وتقارير ممارسة أنشطة الأعمال للسنوات(2014-2020)

https://arabic.doingbusiness.org/ar/reports/global-reports/doing-business-2020
Consulté 24/05/2024

يتضح من الجدول (14) أن الجزائر تحتل في أغلب المؤشرات مراكز جد متأخرة عالميا، وهي أيضا في تراجع شبه كلي على مستوى مختلف المؤشرات الفرعية بإستثناء بعض التغييرات الإيجابية الطفيفة جدا والتي لم

تصل نسبة التحسن فيها 1 % مثل المؤشرات التي تتعلق ببدء النشاط التجاري وإستخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء والتي كانت على الترتيب (0.1 % ، 0.7 % ، 0.2 %)، ومن خلال تحليل مكونات المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال يتبين أن الجزائر تعتبر من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك الدولي على الرغم من الإصلاحات الإقتصادية التي تم إتخاذها، إذ سجل التقرير أن الجزائر لا توفر بيئة محفزا للإستثمار وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر إلى عوامل عديدة، أي أن بيئة الأعمال غير ملائمة وغير محفزة حتى لجلب أو إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والإستثمارات بشكل عام، وهذا نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وإرتفاع تكلفتها سواء عند القيام بتأسيس المشاريع الإستثمارية (بدء المشروع، إستخراج التراخيص، تسجيل الملكية، أو حتى عند دخول هذه المشاريع حيز الإستغلال والتنفيذ (الحصول على الإئتمان، دفع الضرائب، عمليات التجارة الخارجية)، وقد ساهمت هذه العراقيل سواء كانت مجتمعة أو بشكل منفردة في عزوف أو تدني حجم الإستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1] .

ويمكن ابراز أهم تلك العراقيل الخاصة ببيئة الأعمال في الجزائر والتي تنعكس سلبا على جذب أو تدني حجم الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تحليل المؤشرات التالية[2] :

- **بدأ المشروع التجاري:** يحتاج الى 12إجراء وفي مدة 18يوم، وبتكلفة تمثل 11.3 % من متوسط الدخل الفردي، في حين وعلى سبيل المثال لا يتجاوز الأمر في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية الأربعة 4 إجراءات ومدة 9 أيام وبتكلفة تمثل 3 % فقط من متوسط الدخل الفردي.
- **إستخراج تراخيص البناء:** يحتاج الأمر في الجزائر الى 19 إجراء وفي مدة 131 يوما وبتكلفة 6.5 % من متوسط الدخل الفردي، وقد كانت التكلفة لا تتجاوز 1 بالمئة في سنة 2015.
- **الحصول على الكهرباء:** يستلزم القيام بخمسة 5 إجراءات و في فترة زمنية لا تقل عن 84 يوما وبتكلفة تقدر بـ 967 % من متوسط الدخل الفردي، في حين لا تتجاوز التكلفة 61 % من متوسط الدخل الفردي في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.

[1] - ميلود بوعبيد، هارون الطاهر، **دور بيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة اباتنة01، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 555.

[2] – البنك الدولي، 2021 _ https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_ri

Consulté 28 /05/2024

- **تسجيل الملكية:** تتطلب 10 إجراءات وفي مدة لا تقل عن 55 يوما وبتكلفة تقدر بـ 7.1 % من قيمة العقار، وبالمقارنة مع إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا يكلف الأمر إلا 5 إجراءات و26 يوم وبتكلفة 5.6 % فقط من قيمة العقار.

- **الحصول على الائتمان:** تم تسجيل ضعف كبير على مستوى المؤشرات الجزئية المكونة لهذا المؤشر، مثل مؤشر قوة الحقوق القانونية لم تحصل بيئة الأعمال في الجزائر إلا على 2 نقطة من 12 نقطة (2 نقاط من 12)، أما بالنسبة لمؤشر عمق المعلومات الإئتمانية فلم يتم تحصيل أي نقطة من هذا المؤشر (0نقطة من8)، وهذا بالتأكيد دليل قوي جدا على صعوبة الحصول على الإئتمان ومحدودية صيغ التمويل المتاحة لأصحاب المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **حماية المستثمرين:** تمثلت المؤشرات الجزئية لهذا المؤشر في (4 نقاط من 10) بالنسبة لمؤشر نطاق الافصاح و(نقطة واحدة من 10) بالنسبة لمؤشر مسؤولية أعضاء مجلس الادارة، أما بالنسبة لمؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي فكانت (5 من 10 نقاط)، وأما مؤشر نطاق حقوق المساهمين أي حماية حثوث المساهمين فكان (0 من 6 نقاط)، وهذه المؤشرات الجزئية كلها مؤشرات ضعيفة ودون المستوى.

- **دفع الضرائب:** يقدر عدد الضرائب المدفوعة في السنة بـ 27 وفي 265 مرة في السنة، كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية بـ 66.1 %، وبالمقارنة مع دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية يبلغ عدد الضرائب المدفوعة في السنة حوالي 10 فقط وفي أقل من 160 مرة في السنة، كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية بـ 39.9 %.

- **التجارة عبر الحدود:** يقدر الوقت اللازم للقيام بعملية التصدير من ناحية الإمتثال فقط لقوانين الحدود 80 ساعة وبالنسبة للإمتثال للشروط المستندية 149 ساعة وذلك بتكلفة لكلاهما تقدر بـ 593 و374 دولار على الترتيب، أما بالنسبة لإتمام عملية الإستيراد فيقدر الوقت اللازم لذلك من ناحية الإمتثال لقوانين الحدود 210 ساعة أما عن الإمتثال للشروط المستندية فيقدر بـ 96 ساعة، وتمثل التكلفة لكل من الإمتثال لقوانين الحدود والإمتثال للشروط المستندية بالنسبة للإستيراد 409 و400 دولار على الترتيب، وسواء بالنسبة للتصدير أو الإستيراد أو الوقت اللازم لذلك فالتكلفة والوقت كبير جدا ويمثل أضعافا مضاعفة قياسا بدول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.

- **إنفاذ العقود:** يقدر الوقت اللازم لتنفيذ العقود 630 يوم وبتكلفة تقدر بـ.21.8 % من قيمة المطالبة.

- **تسوية حالات الإعسار**: يتطلب إغلاق المشروع 1.3 سنة وبتكلفة تقدر بـ 7 % من قيمة أصول الشركة المتعثرة، مع إمكانية إسترداد الدين بمعدل 50.8 سنت لكل دولار.

من بين أهم العوائق التي تحول دون إستقطاب للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مشكل التمويل من البنوك، حيث يرى جل المستثمرين أن النظام البنكي لا يزال دون مستوى تطلعاتهم نتيجة لمجموعة من الأسباب كنقص الخبرة المهنية لدة المشرفين على البنوك، بالإضافة الى الإعتماد على الطرق التقليدية في الإدارة والتسيير وهيمنة القطاع العام على القطاع البنكي، وبالإضافة الى العديد من المشاكل التي تعيق جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مشكل العقار الصناعي، وإرتفاع درجة التعقيدات الإدارية والبيروقراطية والمنافسة غير المشروعة والفساد المالي وغيرها، وتؤكد أغلب هذه المشاكل على ضرورة تفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة سواء على المستوى الكلي في إدارة الإقتصاد أو على المستوى الجزئي في إدارة الشركات [1].

ثانيا/ مؤشر التنافسية العالمي للإقتصاد الجزائري

يمكننا توضيح ترتيب الجزائر في التنافسية العالمية بالإعتماد على مؤشر التنافسية العالمية والذي يبين لنا ترتيب الجزائر عالميا كما يوضح لنا درجة المؤشر و ذلك خلال السنوات (2012-2021) .

الجدول رقم (15):ترتيب الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمية (2012-2021)

سنوات	عدد الدول	رتبة الجزائر	درجة المؤشر
2012/2011	142	87	4
2013/2012	144	110	3.7
2014/2013	148	100	3.8
2015/2014	144	79	4.1
2016/2015	140	87	4.1
2017/2016	138	87	4
2018	137	92	4
2019	140	89	-

[1]- شراف عقون وآخرون ، **حوكمة الشركات ودورها في استقرار بيئة الاعمال – دراسة تجارب دولية**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02 ،ديسمبر 2020، ص 311.

2020	141	137	-
2021	141	140	-

المصدر :إبتسام قاصدي رزوق، عبد الرؤوف حجاج ، **تحليل تنافسية الإقتصاد الجزائري من خلال تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الإقتصادي العالمي wff من خلال الفترة(2010–2019)**، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، الجزائر ،المجلد 11 العدد 01 ، جويلية 2022 ، ص ص 244 ،245 .

سجلت الجزائر إنخفاضا حادا في مؤشر التنافسية العالمية سنة 2011/2010 حيث تراجعت قيمة المؤشر من 4 إلى 37وتراجع ترتيبها من المرتبة 86 بين 139 دولة مشاركة في التقرير إلى المرتبة 110 من 144 دولة سنة 2013/2012 بتراجع قدره أربع وعشرين (24) مرتبة، حيث يعود سبب التراجع بالأساس إلى تراجع مؤشر معززات الكفاءة التي سجلت تراجعا قدره 0.4 لتبلغ قيمة المؤشر 3.1 وتراجع ترتيبها بـ 29 مرتبة ليبلغ الترتيب 136 سنة 2013/2012، كما سجل مؤشر معززات الكفاءة تراجع في قيم كل مؤشراته الفرعية لكن الأكثر تراجعا هما مؤشر كفاءة أسواق السلع ومؤشر كفاءة أسواق العمل) هذا ما أثر كثيرا على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في وصولها الى الاسواق والإنتشار فيها، كما سجل مؤثر عوامل الإبتكار تراجعا حادا بما قيمته 0.7 ليبلغ القيمة 2.3 وتراجع ترتيبه بـ 36 مرتبة، هذه الوضعية تعكس فشل السلطات الجزائرية في السياسة التنموية التي إنتهجتها في توفير بيئة إقتصادية تعزز الكفاءة والإنتاجية وتساهم في تقدم قطاع الأعمال وتشجع الإبداع والإبتكار، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التقدم والتطور، وتقدم ترتيبها بعشر مراتب لتتحصل على المرتبة 100 بين 148 دولة مشاركة بإرتفاع بسيط في قيمة المؤشر بـ 0.1 ليصبح 3.8 سنة 2014/2013، وواصلت الإرتقاء في ترتيب التنافسية العالمية لتتحصل السنة التي تليها أي 2015/2014 على المرتبة 79 من بين 144 دولة مشاركة بفارق 21 مرتبة حيث إرتفعت قيمة المؤشر العام إلى 1.1 وهي أحسن قيمة للمؤشر وأحسن مرتبة حصلت عليها الجزائر في تقرير التنافسية العالمية إلى يومنا هذا، حيث يعود سبب الإرتفاع إلى تحسن ترتيب المؤشر، كما سجلت إرتفاعا معتبرا في كل من مؤشري المؤسسات وبيئة الإقتصاد الكلي التي حققت أعلى أداء لها بارتفاع قيمة مؤشرها بـ 0.9ليبلغ المؤشر قيمة 6.4 وحصولها على المرتبة 11 عالميا، بالإضافة إلى تحسن مؤشرات معززات الكفاءة وكذا عوامل الإبتكار التي شهدت تقدما ملحوظا ما يعكس فعالية الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية في تحسين البيئة الإقتصادية التي تدعم النمو الإقتصادي للبلد، وخاصة الإستثمارات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سجلت ترتيب الجزائر تراجعا بثمان مراتب لتبلغ المرتبة 87 بين 140 دولة مع ثبات قيمة المؤشر عند 1.1 سنة 2016/2015 مع تسجيل إنخفاض كبير

في ترتيب مؤشرات المتطلبات الرئيسة وثبات قيمة مؤشرها عند 4.3، حيث سجل مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي تراجع حادا وتراجع ترتيبه بـ 27 مرتبة، حيث تفسر هذه الوضعية بسياسة التقشف التي إنتهجتها السلطات الجزائرية أنذاك بسبب تراجع إيرادات الدولة بأكثر من 50% بسبب الإنخفاض القياسي لأسعار البترول إلى ما دون 34 دولار للبرميل، بالإضافة إلى الإنخفاض الكبير في قيمة الدينار الجزائري الذي فقد قرابة 50% من قيمته ، حيث كان لهذين السببين الأثر البليغ على بيئة الإقتصاد الكلي للبلد وكذا إنعكست الآثار السلبية على جل المؤشرات المدروسة .سجلت الجزائر خلال الفترة 2016/2015 إلى 2018/2017 إستقرارا نسبيا في مؤشر التنافسية العالمية للتراوح بين المرتبة 86 و87 وتراوح قيمة المؤشر العام بين 4.0 و 4.1 مع تسجيل تقدم بسيط في قيمة مؤشر المتطلبات الرئيسية رغم تراجع ترتيبه عالميا، حيث تقدمت قيمة مؤشر المتطلبات الرئيسية بـ 0.1 ليبلغ قيمة 1.4 وتحسن قيمة مؤشرية الفرعيين (مؤشر البنية التحتية ومؤشر بيئة الإقتصاد الكلي، كما إرتفعت قيمة مؤشر محفزات الكفاءة ليبلغ 3.7 وتحسن مؤشريه الفرعيين) مؤشر كفاءة أسواق العمل ومؤشر إعتماد تكنولوجيا المعلومات والإتصال، وتقدم ترتيبه بـ 15 مرتبة سجلت أيضا الجزائر تراجعا بست مراتب سنة 2018 لتبلغ المرتبة 92 بين 140 دولة مشاركة ويعود سبب التراجع إلى إنخفاض في مؤشر معززات الكفاءة الذي تراجع بـ 0.1 ليبلغ المؤشر ما قيمته 3.6، كما سجل مؤشر عوامل الإبتكار تراجعا بما قيمته 0.3 ليبلغ المؤشر ما قيمته 2.8 مع تسجيل تراجع حاد في مؤشر الإبداع والإبتكار، كما سجل مؤشر المتطلبات الرئيسية تحسنا بما قيمته 10.1 لتبلغ قيمة المؤشر 1.5 ويعود السبب للتحسن الكبير في مؤشر البنية التحتية الذي يعتبر ركيزة أساسية في دراسة جدوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الذي بلغت قيمته 1.28 بعد أن كان 3.6 السنة التي سبقتها مع تحسن في ترتيب المؤشر بـ 5 مراتب ، كما سجل مؤشر بيئة الإقتصاد الكلي تحسنا ملحوظا رغم تراجع ترتيبه عالميا بـ 40 مرتبة تقدم ترتيب الجزائر سنة 2019 بثلاث مراتب لتبلغ المرتبة 89 بين 141 دولة مشاركة مع تسجيل تقدم في كل المؤشرات ،ثم إحتلت المركز 137 و 141 من بين 141 و 146 دولة وذلك سنتي 2020 و 2021 على التوالي، أما عربياً فقد بقيت الجزائر في مؤخرة الترتيب خلال الفترة ما بين 2010-2021 وفي أحسن أحوالها إحتلت المركز التاسع، وهذا من بين 14 دولة عربية دخلت التصنيف.

الجدول رقم (16): الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العربية خلال 2023/2022

	القيمة المعيارية للمؤشر	ترتيب 2022	ترتيب 2023	الإتجاه
المؤشر العام للتنافسية	0.4005-	23	20	⬆

المصدر : من إعداد الطالبتين ، بالإعتماد على **تقرير تنافسية الإقتصادات العربية** ،صندوق النقد العربي ، العدد السابع، العدد السادس ،2023 .

حلت الجزائر في مؤشر الإقتصاد الكلي في المركز الثاني و العشرون وذلك لتحسن مؤشر بيئة وجاذبية الإستثمار التي عملت الجزائر على تحسين وتطويره لزيادة الإستثمارات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تؤثر بشكل كبير في الإقتصاد الوطني و إنعاشه و كذلك للوصول الى التنافسية العالمية في منتجاتها والقضاء على التبعية النفطية، ومنه يمكن القول أن الجزائر في تحسن وفق مؤشر التنافسية العامة كما هو مبين في تقرير التنافسية العربية بالإتجاه نحو الأعلى وذلك لزيادة الإهتمام بالثقافة المقاولاتية و زيادة الإبتكار والتطوير لزيادة التنافسية .

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سياق مؤشرات الحوكمة ومؤشر ريادة الأعمال

أولا/ تحليل مؤشر الحوكمة و إتجاهها في الجزائر

قبل البدء في التحليل من المفيد الإشارة الى أن قيمة كل مؤشر من المؤشرات تقع بين (-2.5) و هو مؤشر يشير الى أداء ضعيف جدا و(+2.5) الذي يعكس آداء قوي للحوكمة الرشيدة أو إرتفاع قيمة المؤشر الى الأفضل حيث يدل على الإجراءات الفعالة التي ساهمت في تحسين وضعية الحوكمة الرشيدة [1]، والجدول التالي يبين مؤشرات الحوكمة وإتجاهها في الجزائر للفترة(2012 – 2022)

الجدول رقم (17)مؤشرات الحوكمة وإتجاهها في الجزائر للفترة (2012 – 2022)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التصويت والمسائلة	-0,90	-0,89	-0,81	-0,84	-0,86	-0,90	-1,00	-1,05	-1,08	-1,01	-0,90
الإستقرار السياسي	-1,32	-1,20	-1,19	-1,09	-1,09	-0,91	-0,83	-1,04	-0,84	-0,87	-1,32
فاعلية الحكومة	-0,44	-0,42	-0,33	-0,37	-0,43	-0,50	-0,45	-0,54	-0,54	-0,62	-0,44
الجودة التنظيمية	-1,32	-1,13	-1,30	-1,23	-1,23	-1,25	-1,33	-1,37	-1,33	-1,17	-1,32
سيادة القانون	-0,81	-0,69	-0,80	-0,92	-0,90	-0,91	-0,79	-0,84	-0,79	-0,81	-0,81
السيطرة على الفساد	-0,52	-0,47	-0,61	-0,61	-0,65	-0,57	-0,63	-0,63	-0,64	-0,61	-0,52

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشرات الحوكمة: تاريخ التصفح 2024/05/29

-http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home.

-http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/downLoadFile?fileName=wgidataset.xlsx

[1]- **تقرير تنافسية الاقتصادات العربية " تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية 2022 "**، العدد 06، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة، فيفري 2023 ص 28.

من البيانات الواردة بالجدول رقم(17) نلاحظ وجود مستوى ضعيف جدا شمل جل مؤشرات الحوكمة في الجزائر ولم تصل حتى المستوى المتوسط، كما يبدو مستوى الحوكمة في الجزائر عبر سنوات الدراسة غير مستقر ومتباين الى حد ما بالرغم من المستوى الضعيف المحقق من خلال القيم المنخفضة للمؤشرات، فهذه القيم السالبة تعكس تدهور وضعية الجزائر بالنسبة لكافة المؤشرات طوال فترة الدراسة، كما يعكس التطور الزمني عدم وجود تحسن ملحوظ بل مجرد تغيير ضئيل في قيم المؤشرات، وقد جاء ترتيب الجزائر جد متأخر قياسا بالعديد من الدول العربية فقد إحتلت المرتبة 11 في ثلاث مؤشرات خلف كل من دول الخليج والأردن ومصر وكل من تونس والمغرب[1] .

بالنسبة لمؤشر التصويت والمساءلة: نلاحظ تراجع و تدهور مستمر في قيم المؤشر منذ سنة 2011 الى غاية سنة 2021 ثم حققت تحسن طفيف سنة 2022 بقيمة لا تقل ضعفا قدرت بـ- 0.90، وأحسن قيمة سجلتها الجزائر على مستوى هذا المؤشر هي-0.81 سنة 2011، وعلى إعتبار أن مؤشر التصويت والمساءلة هو المؤشر الذي يقيس مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في إنتخاب ممثليهم وعلى رأسها الحكومة، بالإضافة الى حرية التعبير والإعلام و تكوين الجمعيات، فالمستوى الضعيف لهذا المؤشر يعني أن الجزائر تعاني من قصور كبير من ناحية المساهمة في تحقيق الرقابة والمساءلة لكل من يرتكب خطأ على كافة المستويات الإدارية والسياسية، كما تعكس القيم المنخفضة لهذا المؤشر ضعف عملية المشاركة وإنعدام أو قلة وجود سياسات ومؤسسات عامة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة، والمساءلة والشفافية عاملان مهمان جدا فيما يتعلق بالإستثمار خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،فالمستويات العليا من عدم الشفافية والمرونة في الجهاز الإداري تفوق أو تقلل نجاعة وصدق هذه المؤسسات في التعاملات[2] ، والمساءلة يقصد بها خضوع المسؤول أو المتصرف أو المنتخب مهما كانت درجة مسؤوليته، للمحاسبة والمساءلة أمام من يحددهم القانون، بما في ذلك تقديم المسؤول للتقارير أو التوضيحات عن أنشطته ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأما الشفافية فالمغزى منها أن يتم الآداء في كنف الوضوح التام، وإستعداد المسئول لتقديم المعلومات في الوقت المناسب، وعدم

[1]- عبد الماجد محمد بوركايب ، **مرجع سبق ذكره**، ص173.

[2]– عماد الدين بركات، نور الدين مراد، **مناخ الاستثمار الإداري وأثره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة تيبازة ، الجزائر، العدد 06، جانفي 2019، ص 139.

إخفاءه للتصرفات ذات الصلة بسير ونشاط الأعمال مهما كانت طبيعتها[1]. وإن الضعف فيما تعلق بمؤشر التصويت والمساءلة ولسنين طويلة في الجزائر يعني بشكل آخر[2] :

- التأثير السلبي الناجم عن الضعف في كل من المشاركة والمساءلة على عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إعتبار أن التراجع في مستوى المشاركة والمسائلة سيؤدي هو الآخر الى تراجع مستوى التنمية البشرية في الجزائر، وبالتالي إنخفاض معدل النمو الإقتصادي والذي يعد أحد العوامل المؤثرة والمحددة لنجاح وإستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،كما أن غياب أو إنعدام المشاركة والمساءلة يعكس القصور والتخلف في الأطر المؤسسية والتشريعية والقانونية في الجزائر.

بالنسبة لمؤشر الإستقرار السياسي: نلاحظ تحسن طفيف ومستمر في قيم المؤشر من سنة 2012 الى غاية سنة 2018 أين تم تسجيل أحسن قيمة للمؤشر مقدرة بـ – 0.83، ليعاود بعدها المؤشر التراجع خلال سنة 2019 والتي تتعلق بعدم الإستقرار السياسي والتي ميزها الحراك الوطني في الجزائر ليسود بعدها إستقرار سياسي في السنتين التاليتين 2020 و 2021 و التي تزامنت مع فترة الكوفيد 19أين تم تسجيل عودة للتحسن في قيمة المؤشر والتي كانت على التوالي– 0.84 و– 0.87، و سنة 2022 تراجعت قيمة المؤشر مرة أخرى حيث سجل قيمة – 1.32 ، هذا التحسن الطفيف في قيمة المؤشر يشكل عام بالنسبة للجزائر يشير الى أن إحتمالية حدوث زعزعة في إستقرار الحكومة أو إستخدام عنف أو أي شيء من هذا القبيل أمرا لازال قائما حتى وإن كان على درجة من الضعف، فمضمون هذا المؤشر يشير الى أن الإستقرار في البيئة الإقتصادية رهين بالإستقرار السياسي والإجتماعي[3] ، كما أنه كلما كان النظام القائم ديموقراطي ومستقر سياسيا في أي دولة بما في ذلك الجزائر كلما كان أكثر أمانا لقيام وعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعكس صحيح [4]، لأن عدم الإستقرار السياسي سيقود الى المنافسة الغير عادلة .

---

[1]– عبد الرحمن خليفي ، **مؤشرات الحوكمة في قوانين الادارة المحلية في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول الحوكمة الادارية، جامعة تطوان، المغرب،2014.

[2]– محمد عبد العليم صابر، **أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من الدول العربية خلال الفترة 2000 – 2020 " دراسة قياسية تحليلية** ، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، مصر، المجلد 59، العدد 03، 2022، ص 190.

[3]– جمال دقيش و آخرون، **أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة 2002 –2016** ، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، جامعة غليزان، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص ص 73 ، 74.

[4]– عماد الدين بركات، **مرجع سبق ذكره**، ص 144.

بالنسبة لمؤشر فاعلية الحكومة: ما يلاحظ على قيم هذا المؤشر هو أنه وعلى الرغم من ضعفها إلا أنها تبقى مقبولة الى حد ما على إعتبار أنها تقترب من المستوى المتوسط، كما أن الملاحظ أيضا على قيم هذا المؤشر أنها مستقرة الى حد ما وتتغير في حدود ضيقة جدا، حيث سجل هذا المؤشر أحسن قيمة له سنتي 2014 و2015 بـ – 0.33 و– 0.37 على التوالي في حين تم تسجيل أسوء أداء للجزائر من خلال هذا المؤشر سنة 2021 بقيمة – 0.62 أما في سنة 2022 فقد تم تسجيل أحسن قيمة للمؤشر منذ خمسة سنوات قدرت بـ –0.44، وعلى إعتبار أن مؤشر فاعلية الحكومة هو مؤشر بقيس جودة الخدمات العامة وجودة الخدمة المدنية، بالإضافة الى درجة إستقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية[1]، فهذا بشير بقربه من المستوى المتوسط ولو بشكل معقول ومقبول الى قدرة الدولة الجزائرية من خلال الحكومة على صياغة وتنفيذ سياساتها وآداء خدماتها العامة بكفاءة معتمدة على إستقلالية معقولة تتمتع بها المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات العامة للمواطنين من دون التعرض لضغوط سياسية قوية، بالإضافة الى آداء مقبول بالنسبة لشفافية ومصداقية الحكومة في إعلان سياستها العامة[2]، و كلما عملت الحكومة الجزائرية على الرفع من زيادة توفير وتقديم خدماتها بمصداقية وإستقلالية عن الضغط السياسي كلما أثر ذلك إيجابيا على عمل وإنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها للبقاء.

بالنسبة لمؤشر الجودة التنظيمية (جودة القوانين): نلاحظ من بيانات الجدول أن قيم هذا المؤشر جد ضعيفة وتمثل آداء متواضع، حيث سجل هذا المؤشر أحسن آداء له سنة 2013 بقيمة – 1.13 في حين تم تسجيل أسوء آداء للجزائر من خلال هذا المؤشر سنة 2019 بقيمة – 1.37 أما في سنتي 2022 فقد تم تسجيل قيمة للمؤشر بـ – 1.32، وبشكل عام تشير قيم هذا المؤشر طيلة فترة الدراسة على أن الحكومة في الجزائر لم تزل بعد أو غير قادرة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح قانونية من شأنها أن تسمح بترقية وتنمية القطاع الخاص على النحو المنشود [3]، فبيئة الأعمال في أي دولة تعتمد بشكل أساسي على تفعيل دور القانون و مدى مصداقيته، كما يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الإقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فكلما كان محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للعمل أكثر، وبالتالي فوجود إطار تشريعي كفؤ في الجزائر ينظم العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدولة أمر مهم جدا، والإطار التشريعي الكفؤ يتمثل بوجود قوانين تنظم وتحفز زيادة المشاريع وتتسم بالوضوح وعدم التضارب مع القوانين الأخرى، كما يجب

[1]– تقرير تنافسية الاقتصادات العربية " **تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية 2022** "، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2]– عبد الماجد محمد بوركايب ، **مرجع سبق ذكره**، ص 170.

[3]– جمال دقيش ، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

تواجد قوانين منظمة لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكون مواكبة للتطورات والقوانين الدولية (خاصة ما تعلق بحقوق الملكية الفكرية)، ومن جهة أخرى من المفيد أن تتيح هذه القوانين توفر أنظمة ضريبية ومالية فعالة ومحفزة [1]. وعلى هذا الاطار يمكن أيضا تفسير هذا الضعف في قيمة هذا المؤشر بالنسبة للجزائر ليس فقط في عدم وجود القوانين الجيدة والمحفزة بل الى التهاون في تطبيق هذه القوانين والذي له أثر سلبي على تدفقات الإستثمار وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كما أن كثرة الإجراءات الإدارية والتنظيمية في الجزائر والمرتبطة على سبيل المثال بالسجلات التجارية كالمبالغة في عدد الإجراءات و ما ينجم عنه من تأخر من الناحية الزمنية لإنشاء الأعمال التجارية كل هذا سيؤدي الى زيادة تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وبالتالي فإرتفاع التكاليف الإدارية و التنظيمية سيخفض بكل تأكيد من نمو وتوسع هذه المؤسسات في الجزائر.

بالنسبة لمؤشر سيادة القانون: من البيانات الواردة بالجدول نلاحظ أن قيم هذا المؤشر لم تختلف كثيرا عن باقي المؤشرات الأخرى، حيث تظهر قيم المؤشر ضعيفة وهي مستقرة تقريبا على هذا الضعف الى حد ما ولا تتغير هي الأخرى إلا في حدود ضيقة جدا، حيث سجل هذا المؤشر أحسن أداء له سنة 2013 بقيمة – 0.69 في حين تم تسجيل أسوء أداء للجزائر من خلال هذا المؤشر سنة 2015 بقيمة – 0.92 أما في سنتي 2021 و2022 فقد تم تسجيل قيمة للمؤشر بـ – 0.81.

مما لا شك فيه أن هناك علاقة قوية بين عناصر سيادة القانون والإستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أن الإلتزام بالعقود والموقعة وتنفيذها وحماية حقوق الملكية على أنواعها وأيضا حفظ السلامة الجسدية للمستثمرين يلعب دورا كبيرا في زيادة إنشاء المشاريع الإستثمارية الصغيرة والمتوسطة، كما أن حماية أصول القطاع الخاص من الإستلاء الإستبدادي بشكل مباشر أو غير مباشر يخفض تكلفة الإستثمار وحماية أصول الشركات أمر ضروري لمتابعة الإستثمارات الجديدة والتأكد من أنها تحقق عائدات جيدة ومن دون هذه العوائد المحفزة فالمستثمر سيكون محاط بالكثير من المخاطر وهذا بدوره سيؤثر بشكل سلبي على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[2]، ومن الأكيد أنه عندما تكون هناك سيادة للقانون قوية سيؤدي ذلك الى ضمان وجود بيئة مستقرة، وإلتزام الحكومات بتنفيذ العقود وحماية الملكية وحقوق الأفراد، سيشجع المستثمرين والشركات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإستثمار في الجزائر.

[1]- حاكمي بوحفص، إبراهيم الخليل برادعي ، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005–2015** ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2017، ص 407.

[2]– محمد عبد العليم صابر، مرجع سبق ذكره، ص ص 188، 189.

بالنسبة لمؤشر السيطرة على الفساد: ما يلاحظ على قيم هذا المؤشر أنها مستقرة بحيث تقترب في كثير من الأحيان من الثبات، وعلى الرغم من أنها سالبة إلا أنها تقترب من المستوى المتوسط للمؤشر، وقد سجل هذا المؤشر أحسن قيم له طوال فترة الدراسة سنة 2013 بـ – 0.47، في حين تم تسجيل أضعف قيمة لهذا المؤشر سنة 2016 بقيمة – 0.65 أما في سنة 2022 فقد تم تسجيل أحسن قيمة للمؤشر منذ تسعة سنوات قدرت بـ – 0.52. للإشارة أن هذا المؤشر تكمن أهميته في تكريس السلوك الأخلاقي السوي والإبتعاد عن مظاهر الفساد وإعتماد آليات قانونية وإدارية وقضائية لمواجهة ومكافحة الفساد والمفسدين في البلاد، وهذا المؤشر من المقاييس المرتبطة بثقافة السلوك، وبتحليل أرقام هذا المؤشر يبدو أن الجزائر وعلى مدة الفترة الممتدة من 2014 وحتى 2021 لم تشهد القيام بجهود حقيقية وكافية سواء لأجل الحد من سيطرت أصحاب المصالح الشخصية على الحكم أو السعي لكبح وتحجيم إستحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة، وهذا يشكل أحد الأسباب المفصلية الذي له تأثير سلبي كبير على عملية إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الجزائر، فالعديد من الدراسات أشارت وأكدت على أن الفساد يؤدي الى الفشل في المؤسسة وأيضا يؤدي الى هروب رؤوس الأموال، وقد أشارت دراسة الى أن إرتفاع مستوى الفساد له نفس تأثير زيادة معدل الضرائب المفروضة على الشركات فكلاهما له تأثير سلبي على الإستثمار و خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1].

ثانيا/ مؤشر ريادة الأعمال العالمي

إن لريادة الأعمال دور إيجابي في نجاح أي مشروع خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها من حيث إدارة التكامل للأنشطة المنظمة بالاعتماد على إدارة الوقت ،النطاق، التكلفة ، الجودة ، الموارد البشرية ، الإتصالات، إدارة المخاطر والمشتريات وغيرها من المجالات التي تساعد في تقريب علاقة ريادة المؤسسة ومدى تحقيقها لعوامل النجاح في مشاريعها ، وغالباً تتم معالجة العلاقة بين إدارة المنظمة والأداء الجيد في تطور المشروع وترتبط نتائجها إرتباطاً وثيقاً بنجاح المؤسسة، كما تعكس هذه العلاقة إمكانية أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من فهم عوامل نجاح المشروع والتي ينتج عنها تطور وطرح منتجات وتقنيات جديدة في السوق وبشكل إستباقي من خلال بحثها عن الأسواق الجديدة وإستثمار الفرص المحيطة وخلق ميزة تنافسية لا تتوفر لدى المؤسسات، فالهدف الأساسي من ذلك هو تطبيق أدوات النجاح من خلال حجم المشروع والتكلفة والموعد النهائي للتسليم ومدى توفر الكفاءة والفعالية التي تعتمد على مستوى آداء العمل بالمشروع وإرتباطه مع المنظمة الأم من خلال بناء توجهها الريادي الذي يمثل الموقف الإستراتيجي نحو ريادة أعمالها، والمتعلقة بالسياسات والممارسات الأساسية

[1]- محمد عبد العليم صابر ، مرجع سبق ذكره، ص ص 189، 190.

لتطوير إجراءات وقرارات العمليات التي يستعملها صناع القرار لتعزيز غرض منظماتهم ودعم رؤيتهم وخلق مزايا تنافسية[1].

الشكل (03):تصنيف الجزائر ضمن ترتيب المؤشرات الفرعية لمؤشر لريادة الأعمال العالمي سنة 2019

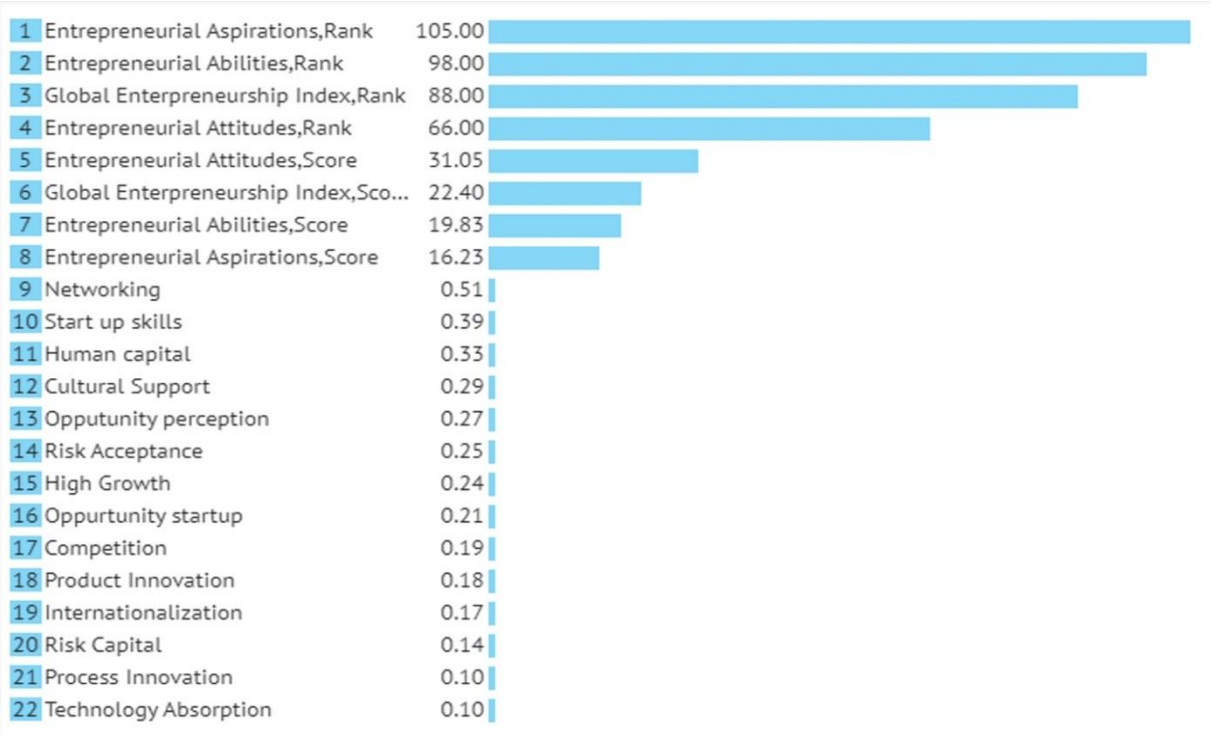

المصدر : محمد السعيد عابدي ، **الشركات الناشئة و ملامح المقاولة في الجزائر** : دلائل من مراصد ريادة الأعمال العالمية ، جامعة محمد الشريف مساعدية ، سوق أهراس ، الجزائر ، المجلد 05 ، العدد 02 ، 2022 ، ص 699.

إن ترتيب المؤشرات الفرعية في إطار ريادة الأعمال في الجزائر يدل على مكانة ضعيفة للبلد عالمياً فيما يتعلق بالمؤشرات والمؤشرات الفرعية لمقياس ريادة الأعمال العالمي إستيعاب التكنولوجيا (0.10) نقطة عملية الإبتكار (0.10) نقطة رأس مال المخاطر ((0.14) نقطة العولمة (0.17) نقطة إبتكار المنتج (0.18) المنافسة (0.19) فرص الشركة الناشئة (0.21) نقطة النمو العالي (0.24) تقبل الخطر (0.25) إدراك الفرصة (0.27) الدعم الثقافي (0.29): رأس المال البشري .0.33) مهارات الشركة الناشئة (0.39)، الشبكات (0.51)، نقاط ضعيفة جدا و كل هذا يعود سلبا على إنشاء وعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يعرقل

[1] -نغم حسين نعمة ،حمزة باسم الورد، **تقييم التوجه الريادي في إنجاح المشاريع الصغيرة و المتوسطة –تجربة الأردن و ماليزيا نموذجا** ،مجلة الريادة للمال و الأعمال ،كلية إقتصاديات الاعمال،جامعة النهرين ، بغداد ، العراق ، المجلد الأول، العدد 1،أيلول 2020، ص 15 .

تطورها وسيرها بسبب ضعف العديد من الضروريات التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقيام بأعمالها وهذا يعتبر نقطة ضعف في الجزائر .

يمكن توضيح أهم مؤشرات رئيسية لريادة الأعمال في الدول العربية من بينهم الجزائر كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (18): المؤشرات الخمسة الرئيسية لريادة الأعمال في الدول العربية 2020

الدول	البنية التحتية للإتصالات	سهولة الحصول على إئتمان	سهولة ممارسة الأعمال التجارية	ثقافة ريادة الأعمال	نمو الشركات المبتكرة
الإمارات	94.06	70	73.53	67.43	70.80
قطر	74.27	45	49.28	65.60	66.80
السعودية	65.91	60	59.78	61,45	69.20
البحرين	62.39	55	67.20	58.48	57.40
عمان	61.28	35	57.13	56.45	58.60
الكويت	57.07	45	59.65	51.58	52.90
الأردن	41.07	95	67.30	53.89	59.40
المغرب	39.47	45	65.23	45.78	44.30
تونس	43.68	50	65.20	43.28	42.30
مصر	40.46	65	64.75	48.85	60.60
لبنان	33.58	40	74.83	49.85	50.70
الجزائر	37.63	10	39.40	-	46.60
العراق	31.10	0	30.38	26.77	29.64

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على :- محمد بوعتلي ، **دراسة تحليلية و تصنيفية للدول العربية وفقا لمؤشرات ريادة الأعمال بإستخدام تقنية التحليل العنقود الهرمي** ، مجلة إضافات إقتصادية ، المدرسة العليا للتسيير و الإقتصاد ال رقمي ،الجزائر ، الجزائر ، المجلد 06 ، العدد 02 ، 2022 ، ص 466.

-تقرير مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي ، 2020 .

حسب الجدول(18) نلاحظ أن الجزائر متأخرة في مؤشر ريادة الأعمال بالمقارنة مع بعض الدول العربية حيث نلاحظ حصولها على 73.63 في ما يخص البنية التحتية للإتصالات والتي تعرقل عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و 10 فقط في مؤشر سهولة الحصول على الإئتمان وهي أهم خطوة في بداية الإستثمار وإنشاء

المؤسسات الصغير ة والمتوسطة وهذا يعد من عوائق نشوء هذه المؤسسات في الوطن و ب 39.40 سهولة ممارسة الأعمال التجارية بمعنى ليس بالأمر السهل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة جديدة النشأة أن تمارس أعمالها التجارية بسهولة وذلك لعدة أسباب قد ترجع الى الحكومة وسياساتها في دعم ومساندة هذه المؤسسات و كذلك لشدة المنافسة ، و أكثر ما أثر على زيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإستثمار فيها و إنشائها والعمل بها هو إنعدام ثقافة ريادة الأعمال في الجزائر و ذلك وفق مؤشر الإقتصاد العربي لسنة 2020 و هذا أثر سلبا على المقاولاتية بحد ذاتها، وبقيمة 46.60 من مؤشر نمو الشركات المبتكرة فهي في تحسن مقارنة مع سنوات ماضية، وبالرغم من المجهودات التي تم القيام بها وعلى رأسها أهمية الإصلاحات الحكومية التي قامت بها الدولة الجزائرية لأجل تعزيز الجودة المؤسسية والسوق المالية والبنية التحتية، وغيرها من العوامل التي تمثل حجر الزاوية سواء في جذب الإستثمارات أو إنشاء وتطوير مشاريع جديدة، لا زالت الجزائر تصنف من بين الأضعف على مستوى العالم في تطبيق هذه الإصلاحات، فلا تزال بيئة الأعمال في الجزائر تواجه العديد من القيود التي تحد من التوسع الإستثماري، إذ يوجد الكثير من القيود التنظيمية المفروضة على المستثمرين وأصحاب المشاريع منها الصغيرة والمتوسطة وإن الجزائر من بين الدول التي كانت معظم نتائجها متواضعة ،منها صعوبة تأسيس الشركة وعدم إكتمال البنية التحتية أو عدم جودتها، هذا الى جانب عوامل عديدة أخرى أكثر عمقا كضعف دور الأنظمة التعليمية ذات العلاقة بريادة الأعمال أو الداعمة لها حيث الموروث الثقافي لدى الغالبية العظمى من الطلاب يدفعهم الى التمسك بالوظائف الحكومية، زيادة على ضعف ثقافة العمل الحر بالإضافة الى ضعف مستوى التوجه الحقيقي لسياسة التوظيف الذاتي، ففي سنة 2022 تحصلت الجزائر بالمرتبة الأولى في تصنيف الشبكة العالمية لريادة الأعمال كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (19) : تصنيف الجزائر وفق الشبكة العالمية لريادة الأعمال سنة 2022

البلد	النشاط
الجزائر	2.187
الولايات المتحدة	1.057
إسبانيا	531
الأردن	530
بنما	309
الإكوادور	152
مصر	150
باكستان	135

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على : جريدة المستثمر

https://almostathmir.dz/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86/ consulté 31/05/2024

تمكنت الجزائر خلال سنة 2022 من تحصيل المرتبة الأولى عالميا في تصنيف ترتيب الشبكة العالمية الأولى لريادة الأعمالGlobal Entrepreneurship Network التتويج جاء بعد النشاطات والأحداث المنظمة في مجال المقاولاتية وريادة الأعمال المسجلة خلال سنة 2022، خاصة في الأسبوع المقاولاتي في شهر نوفمبر من السنة الجارية، بواقع 2187 نشاط، وحسب بيان وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، فإن الديناميكية التي يعرفها النظام البيئي للمقاولاتية والإبتكار مكنت الجزائر من أن تبوء المرتبة الأولى عالميا، خاصة بعد الدورات التكوينية التي قادتها مسرعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الناشئة منها (ألجيريا فانتور) في الأسابيع الماضية في جامعات الوطن، حيث شملت حوالي 110.000 طالب جزائري، والذين بدورهم نظموا عددا من الدورات والبرامج الجهوية بداعي الترويج للمفاهيم المقاولاتية وتحرير الطاقات الإبداعية في ريادة الأعمال لتحسين وزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها [1].

[1]- جريدة المستثمر

/ https://almostathmir.dz/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86 consulté 31/05/2024

خلاصة الفصل

أعطت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويظهر ذلك من خلال قانون الإستثمار الجديد الذي وضعته الجزائر في السنوات الأخيرة ومجموعة الحوافز و الضمانات التي قدمتها لتشجيع هذه المؤسسات للقيام بدورها في الإقتصاد الوطني، وعلى الرغم من هذه الجهود بقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني العديد من المعوقات التي حالت دون تطورها و زيادة عددها، ولتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجب الإهتمام بتوفير بيئة ملائم وأكثر فاعلية وبتوفير المحيط الملائم وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل المساهمة بفعلية أكبر في تحقيق لأهداف الإقتصادية.

خاتمة عامة

خاتمة

تعتبر بيئة الاعمال ركيزة أساسية للتنمية، وأحد المرتكزات التي يمكن الإعتماد عليها لتحسين وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تولي إهتماما كبيرا بهذا النوع من المؤسسات إدراكا منها للدور الكبير في النهوض بالإقتصاد الوطني ، كما أكدت أن العلاقة الوثيقة بين النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق النجاح يعتمد الى حد كبير على توفر عوامل عديدة لكن الأكثر ضرورة من كل ذلك هو توفر بيئة الأعمال المناسبة والداعمة لهذه المؤسسات، كما يتضح ذلك من العديد من الدلائل والمؤشرات الدولية ذات الصلة، وفي هذا السياق إتضح أن مكانة الجزائر في مختلف المؤشرات الدولية لبيئة الأعمال لا تزال في تراجع مستمر حتى بالرغم من جملة التدابير والجهود التي بذلتها الدولة في هذا المجال، فبيئة الأعمال في الجزائر تتسم بالضعف والسلبية وتعاني الكثير من النقائص التي حالت دون تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من الاهتمام الكبير بيها .

إختبار الفرضيات

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور جد مهم في الإقتصاد من خلال تأثيرها في العديد من المتغيرات الإقتصادية،كما بينت الدراسة أن لها دور جوهري من خلال تأثيرها على متغيرات المؤشرات الكلية المتمثلة في التشغيل، زيادة في الناتج الإجمالي ، زيادة الصادرات **هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى**.
- أشارت الدراسة الى أن بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المفاهيم المركبة والتي تتعلق بمؤشرات تتضمن جوانب عديدة ومتنوعة وهي جد مؤثرة سواء فيما يتعلق بإنشاء هذه المؤسسات أو بما يختص بالسبل المثلى لتفعيل دورها التنموي، كما أكدت الدراسة بأن الوفاء بمؤشرات بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسينها يعني تحسين مدى فعالية الإجراءات والتدابير المتخذة في تطوير وترقية هذا القطاع. ويشمل ذلك كل متطلبات الاستثمار وتطلعات المستثمر من قوانين و إجراءات تمويلية وتحفيزية، البنية التحتية....الخ، أي كل ما يتعلق بالمحيط الإقتصادي، القانوني، المؤسساتي، والمحيط السياسي والاجتماعي. **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية**.

أشارت الدراسة الى أن بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر رافقتها على مدى سنوات عديدة وفق لعديد المؤشرات الدولية لبيئة الأعمال عدم تحسن تراجع مستمر ولا تساهم في دعم وتحسين

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل تمثل عائق أمامها و**هذا ما يؤكد أن فرضية الدراسة الثالثة غير صحيحة**.

نتائج الدراسة

بالإضافة الى النتائج الخاصة باختبار الفرضيات إنتهت الدراسة الى نتائج أخرى على قدر كبير من الأهمية تتمثل فيما يلي :

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور بارز في إقتصاد الدول من حيث زيادة التشغيل ومساهمتها في النمو الإقتصادي .
- بيئة الأعمال الجيدة والفعالة تؤثر إيجابا على زيادة و نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- سعت الجزائر جاهدة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال محاولتها من تحسين بيئة الأعمال من خلال إصدار قانون جديد للإستثمار ومجموعة من الإجراءات.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرية تشهد تطورا ملحوظا في السنوات الاخيرة، الا انها تعاني من صعوبات تتطلب الاهتمام الجدي من قبل الدولة بها.
- تتفق كل المؤشرات الدولية على أن بيئة الأعمال في لجزائر ضعيف و تحتل مراتب أخيرة وغير مشجع للإستثمار المحلي و الأجنبي.

التوصيات

- ضرورة تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها من أجل الرفع من تنافسيتها.
- يجب الإهتمام أكثر بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الخاصة منها، وتشجيع المستثمرين الخواص وتقديم التسهيلات لهم، ورفع الحواجز عنهم.
- على الجهات المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العمل جاهدة من أجل الإستمرار في إصالح هذا القطاع، وتحسين أدائه.
- ضرورة تحسين بيئة الاعمال في الجزائر، و العمل علي معالجة كافة التعقيدات والعراقيل الخاصة بمؤشراتها.

- التخفيف من العبء الضريبي وتسهيل إجراءات الحصول على التمويل وتوفير المعلومات وكل ما يرتبط بمؤشرات بيئة الأعمال الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه ان يساعد على تحسين الاقتصاد الجزائرية.
- العمل علي تحسين مؤشرات بيئة الاعمال الجزائرية من خلال محاربة الفساد وتحسين مستويات الحوكمة و تعميق الإصلاحات الادارية.

آفاق الدراسة

بعد الانتهاء من معالجة اشكالية بحثنا ودراسة مختلف الجوانب التي ترتبط بواقع بيئة الاعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، و بالنظر لاتساع موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبيئة اعمال وما يرتبط بيها من متغيرات، و بتالي هنالك مجموعة من الافاق الدراسة في هذا الموضوع وترتكز علي محاور أساسية منها:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهميتها و أسباب فشلها.
- تأثير بيئة الاعمال على تحسين وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المؤسسات الناشئة.
- الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستخدام الذكاء الاصطناعي.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأيزو.

أولا/مراجع باللغة العربية

الكتب :

1. أحمد عبدة الصباغ ،**المشاكل المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وطرق علاجها** ،دار حميثر للنشر و الترجمة ،الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ،2023.
2. أحمد محي خلف صقر، **المشروعات الصغيرة الفكرة وآلية التنفيذ**، دار التعليم الجامعي للنشر ،الطبعة الأولى ،الإسكندرية ،مصر ،2020.
3. أحمد يوسف دودين ،**إدارة الأعمال الحديثة (وظائف المنظمة)**،اليازوري للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن ،2012.
4. حسين عبد المطلب الاسرج ، **دور المشروعات الضغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية ، الطبعة 1، العدد 140 ،ابو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ، 2009 .
5. رابح خوني ،رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها** ، دار إتراك للطباعة والنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،القاهرة ، مصر ، 2008.
6. شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، **تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الإقتصادية وآليات مكافحة البطالة** ،دار الفكر الجامعي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،الإسكندرية ،مصر ، 2020.
7. عامر خربوطلي ،**ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ،الجامعة الإفتراضية السوية للنشر ، دمشق ،سوريا ،2018
8. عبد الله خبابة **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، الطبعة الأولى ،الإسكندرية ،مصر 2013 .
9. عبد الرحمن كساب عامر، **جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،القاهرة ،مصر 2016.

10. عبد المطلب عبد الحميد ،**إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، الإسكندرية ،مصر ،2009.

11. عزت خيرت يوسف ، **إدارة المشروعات الصغيرة تصميم مشروعات التنمية –جدوى المشروع**، دار التعليم الجامعي للنشر ،الإسكندرية ،مصر ، 2018.

12. علي الخضر ،بيان حرب ، **إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة دمشق للنشر و التوزيع ، دمشق ،سوريا ،2006.

13. علي السلمى، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة**، دار غريب للطباعة والنشر ،الطبعة الأولى، القاهرة ،مصر ، 1999.

14. عمر وصفي عقيلي ،**بيئة الأعمال و الإدارة المعاصرة** ،دار وائل للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ، عمان ،الأردن ،2016.

15. عميروش محند شلغوم ، **دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية للنشر و التوزيع ، الطبع الرابعة ، بيروت ، لبنان ،2012.

16. فايز جمعة صالح النجار ،عبد الستار محمد العلي، **الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة** ، الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،الرياض ،المملكة العربية السعودية ، 2010.

17. فلاح حسن الحسني ، **إدارة المشروعات الصغيرة** ،الشروق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

18. كاظم أحمد البطاط ، وآخرون ،**البيئة الإستثمارية و دورها في تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي** ،دار الأيام للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2017.

19. محمد خليل محمود محمد، **المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة** ،دار حميثرة للنشر و الترجمة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ،2018.

20. محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة ، مصر ،2003 .

21. محمد غياث شيخة ،**الإستثمار المبادئ–الأدوات –المخاطر و التقييم** ،دار رسلان للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ، دمشق ، سوريا ، 2021 .

22. مصطفى يوسف كافي ،**بيئة و تكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، الأردن ، 2014.

23. ميساء حبيب سلمان ،سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة و أثرها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الاردن،2017 .

24. ميساء حبيب سلمان، **المشروعات الصغيرة و أثرها التنموي** ، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن ،2015 .

25. نبيل جواد ، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، لبنان،2007

26. هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** ،دار النفائس للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، الأردن ، 2008.

المذكرات :

1. أمين كعواش، **تقييم لآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج الدعم الإقتصادي** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر،2014/2013.

2. بختة فرحات ،**بيئة الأعمال و أثرها على التنافسية الدولية–دراسة حالة الإقتصاد الجزائري** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير ،كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر ، 2010/2009.

3. سيد علي بلحمدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الإقتصادية في ظل العولمة –دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير ، قسم علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ،البليدة، الجزائر ، 2006.

4. محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر، 2009/2008.

الأطروحات :

1. الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الإستثمار على النمو الإقتصاي الجزائري منذ 1993**،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)كلية العلوم الإقتصادية و الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر، 2019/2018 .
2. بسمة بن شريط ،**أثر العوامل الإجتماعية و الثقافية في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** أطروحة دكتوراه(غير منشورة) ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ،2020/2019.
3. بشير هارون ،**أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي –دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال 2018/1990** ،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر ، باتنة 1،الجزائر ،2022/2021.
4. سامية عزيز ، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة و متنوعة النشاط بسكرة** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ، 2014/2013 .
5. سليمة هالم، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية العلوم الإقتصادية جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، الجزائر ،2017/2016.
6. صليحة مفتاح ، **نوعية المؤسسات وتدفقات الإستثمار الأجنبي لمباشر في الجزائر دراسة قياسية،** أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ،الجزائر ، 2020/2019.
7. عبد الحكيم فلوج ،**دور تحفيز الإستثمارالأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات– دراسة حالة الجزائر 1993–2020** ،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ، 2021/2020.

8. مليكة أحميدة ، **متطلبات تأهيل مناخ الإستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل أبعاد التنمية المستدامة** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي التبسي ،تبسة ، الجزائر ،2022/2021 .

9. هشام طلحي ،**إنعكاسات مناخ الإستثمار من خلال المؤشرات الإقتصادية الكية على تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر و المغرب** ،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ،2022/2021.

10. وردة سعايدية ، **تأهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار إستراتيجي لدعم التنويع الإقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة ،الجزائر ، 2024/2023.

المجلات :

1. آسيا هبري **آثار تغيرات بيئة الأعمال على نشاط الشركات العائلية، دراسة تحليلية لمقياس الأعمال السنوي للشركات العائلية الأوروبية 2017**، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2020.
2. أحمد بلقاسم ، **بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات كمحدد لجاذبية الإستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة الإستراتيجية و التنمية ، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة مستغانم، مستغانم ، الجزائر، العدد 01 ، 2011.
3. إبتسام قاصدي رزوق، عبد الرؤوف حجاج ، **تحليل تنافسية الإقتصاد الجزائري من خلال تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الإقتصادي العالمي wff من خلال الفترة 2010–2019**، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، المجلد 11 العدد 01 ، جويلية 2022.
4. إيهاب مقابلة، **دراسة تحليلية للأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني**، مجلة دراسات التنموية، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ، العدد (57)، 2017.

5. إيهاب مقابلة، **الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة**، جسر التنمية، للمعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد (12) ،2015.

6. الكاهنة إرزيل، **نظرة حول جديد قانون الإستثمار لسنة 2022** ، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة تيزيوزو ، الجزائر ، المجلد 17 ، العدد 02 ، 2022.

7. بلقاسم زايري، **العناقيد الصناعية كاستراتيجية في الجزائر** ، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر ، العدد 07، السنة 2007.

8. بوحفص حاكمي ، إبراهيم الخليل برادعي ، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005 –2015** ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2017.

9. جمال دقيش و اخرون، **أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة 2002 – 2016** ، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، جامعة غليزان، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2019.

10. حسين عبد المطلب الاسرج ، **دور المشروعات الضغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية** ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتجية ، ابو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ،الطبعة 1، العدد 140 ، 2009 .

11. حمزة سالمي، محمد حشماوي ،**عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،مجلة إدارة أعمال والدراسات الإقتصادية ، جامعة زياني عاشور ، الجلفة ، الجزائر ،المجلد 08 العدد 01 ، 2022.

12. رابح وسعي ، محمد رملي ،**أثر بيئة الأعمال على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980 –2020** ،مجلة النمو الإقتصادي و ريادة الأعمال مختبر دراسات التنمية المكانية و ريادة الأعمال JEGE ،جامعة مولاي الطاهر ،سعيدة ، الجزائر ، المجلد 4 ، العدد 6 ، 2021.

13. راضية مامقران ، **ضمانات الاستثمار في اطار القانون 22.18** ، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية و السياسية ، جامعة الجزائر 1،الجزائر، المجلد السابع ، العدد الاول، سنة 2023.

14. ربيعة بوقادير ، عبد القادر مطاي ، **تقييم آداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2006** ،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة الشلف، الجزائر ،المجلد 14، العدد 19 ، 2018.

15. رزيقة دغراب، **أثر البرامج الإستثمارية على نموا و تطوير المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية ، جامعة سطيف 01 ،سطيف، الجزائر ، المجلد04 ، العدد 01 ، 2014 .

16. سامية عزيز ،**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية** ،مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر ،العدد الثاني، جوان 2011.

17. سعدان شبايكي ، **معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** مجلة العلوم الانساني ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، الجزائر، العدد الحادي عشر، ماي 2007.

18. سلمى صالحي ،**آليات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر –دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية** ، مجلة نماء للإقتصاد و التجارة ،جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر ، المجلد 05،العدد01،جوان 2021.

19. سهام بن عبيد ، **دور القانون 22/18 المتعلق بالإستثمار في تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر** ، مجلة الفكر القانوني و السياسي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ، المجلد السابع ، العدد 01 ،2023.

20. شراف عقون وآخرون ،**حوكمة الشركات ودورها في استقرار بيئة الاعمال – دراسة تجارب دولية،** مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02 ،ديسمبر 2020.

21. عبد الحكيم حجاج، عبد الوهاب شنيخر ، **تقييم بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وفق المؤشرات العالمية،** كتاب جماعي بعنوان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين تحديات الحاضر وافاق المستقبل، منشورات مخبر التنمية المحلية المستدامة الزراعة التنمية الريفية، السياحة الايكولوجية LDLD، جامعة الطارف، الجزائر، 2021.

22. عبد الحميد حشمة ،خوني رابح ،**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019** ،دراسات إقتصادية ،مجلة فصلية محكمة ،جامعة زيان عاشور ،الجلفة ، الجزائر ،المجلد 16،العدد 03 ، 2022.

23. عبد المالك بضياف ،آمال براهمية ،**تحليل أداء الإقتصاد الجزائري وفق مناخ الأعمال و دوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة ،الجزائر ، المجلد 12، العدد 02 ، 2019.

24. عبد المالك هاني ، **تقييم أثر بيئة الأعمال الجزائرية على توافد السياح الأجانب (1995-2018)**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 01، جوان 2020.

25. عديلة العاوني ،بن سمينة دلال ، **دور المناولة الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ،مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية و الإدارية ، جامعة عباس لغرور ، خنشلة ، الجزائر ، العدد الرابع ، ديسمبر 2018 .

26. عماد الدين بركات، نور الدين مراد، **مناخ الاستثمار الإداري وأثره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة تيبازة ، الجزائر، العدد 06، جانفي 2019.

27. عمر غزازي ، رانية إدير ،**دور بيئة الأعمال في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و انعكاسها على آداء الإستثمار السياحي في الجزائر** ،مجلة الإبداع ، جامعة البليدة 2 ، الجزائر ،المجلد 11 ، العدد A01،2021.

28. فتيحة بكطاش ، أحلام بوعزازة ، **تحليل تطور مؤشرات بيئة آداء الأعمال في الجزائر** ،مجلة الإستراتيجية و التنمية ،جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ،المجلد 10، العدد 05 ، 2020.

29. فضيلة سنيسنة ،**الضمانات والحماية المقررة للإستثمار الأجنبي في الجزائر** ، مجلة البشائر الإقتصادية ، جامعة طاهري محمد ،بشار ،الجزائر ، المجلد الخامس ، العدد 2 ،أوت 2019.

30. ليلى بوحديد ،**تحديات و آليات إحداث التغير في بيئة الأعمال العربية** ،مجلة الإقتصاد الصناعي ، جامعة الحاج لخضر ،باتنة1 ،الجزائر ،العدد 13 ، ديسمبر 2017.

31. محمد السعيد عابدي ، **الشركات الناشئة و ملامح المقاولة في الجزائر** ،دلائل من مراصد ريادة الأعمال العالمية ، جامعة محمد الشريف مساعدية ، سوق أهراس ، الجزائر ، المجلد 05 ، العدد 02 ، 2022.

32. محمد بن عزوز ، **الفساد الإداري آثاره واليات مكافحته(حالة الجزائر)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، العدد 7، 2016.

33. محمد بوعتلي ، **دراسة تحليلية و تصنيفية للدول العربية وفقا لمؤشرات ريادة الأعمال بإستخدام تقنية التحليل العنقود الهرمي** ، مجلة إضافات إقتصادية ، المدرسة العليا للتسيير و الإقتصاد الرقمي ،الجزائر ، الجزائر ، المجلد 06 ، العدد 02 ،2022.

34. محمد ذيب ، نبيلة جيماوي ، **الاستثمار الاجنبي معوقاته و محفزاته و الطرق الانجع لجذب الاستثمار الاجنبي بالجزائر علي ضوء قانون الاستثمار رقم 22,18 المؤرخ في 24 يوليو 2022**، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية و السياسية ، جامعة عمار تليجي، الاغواط ، الجزائر ، المجلد السابع، العدد الثاني ، سنة2023 .

35. محمد عبد العليم صابر، **أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من الدول العربية خلال الفترة 2000– 2020 " دراسة قياسية تحليلية"**، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، مصر، المجلد 59، العدد 03، 2022.

36. مريم بوخضرة ،وآخرون، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم العمل المقاولاتي و تحقيق التنمية في الجزائر** ،مجلة البحوث و الدراسات التجارية ، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، الجزائر ،العدد 04 ، سبتمبر 2018.

37. مريم سياخن ،**متطلبات تحسين بيئة الأعمال في الجزائر و دورها في تنشيط المناخ الإستثماري**، مجلة الباحث الإقتصادي جامعة تونسي علي، البليدة2، الجزائر، المجلد 09، العدد01، 2022.

38. ميلود بوعبيد، هارون الطاهر، **دور بيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة ،باتنة01، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016 .

39. نادية عبد الجبار الشريدة ،عمار عصام السماراني، **أدوات تمويل البنك الإسلامي و دورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،المجلة الدولية في العلوم القانونية و المعلوماتية ،جامعة العلوم التطبيقية ، البحرين ، المجلد 2 ،العدد 1 ،2019.

40. نغم حسين نعمة ،حمزة باسم الورد، **تقييم التوجه الريادي في إنجاح المشاريع الصغيرة و المتوسطة –تجربة الأردن و ماليزيا نموذجا**، مجلة الريادة للمال و الأعمال ،كلية إقتصاديات الاعمال،جامعة النهرين ، بغداد ، العراق ، المجلد الأول، العدد 1،أيلول 2020.

41. يحي دريس، **تشخيص معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي ،الجزائر، المجلد الثالث ، العدد التاسع ، 2016.

الملتقيات

1. حليمة بزاز ،**آليات منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد** ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول ظاهرة وآليات مواجهة الفساد في الجزائر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ،الجزائر، يوم 11 أفريل 2021.

2. شريف ريحان ،ريم بونوالة ، **حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة –نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات** ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات صغيرة و المتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2022.

3. عبد الرحمن خليفي ، **مؤشرات الحوكمة في قوانين الادارة المحلية في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول الحوكمة الادارية، جامعة تطوان، المغرب، 2014.

4. عبد الكريم البشير، **إنعكاس المخاطر القطرية على الإستثمار الأجنبي المباشر –حالة الجزائر** ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات :الآفاق و التحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، الجزائر، 2008.

5. عمر فرحاتي ،**تقييم واقع التمويل المصرفي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتوجه نحو التمويل الإسلامي كحل أمثل للتمويل و إستدامة هذه المؤسسات** ،مداخلة مقدمة ضمن عاليات الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقي الوطني كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ،الجزائر، يومي 07/06 ديسمبر 2017.

6. عمر قريد ،**الفساد و أثره على مناخ الإستثمار الأجنبي حالة الجزائر** ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، الجزائر ،يومي 06و 07 ماي 2012.

7. مريم لسبع ، سارة واديوب ، **واقع و آفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول تنافسية الصناعات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر، يومي 27-28 نوفمبر 2017 .

8. هاجر بن زاوي ، أمينة قطاب ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني** ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني المرسوم بأهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إختراق الأسواق الدولية،جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر، يوم01 جوان 2023 .

9. جيهان عبد السلام عباس، **تمويل وإدارة مشروعات ريادة الاعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية،** مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الرابع حول "تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية"، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة ،مصر، ماي 2020 .

دراسات و منتديات

1. أسامة عبد العزيز الزامل و آخرون ،دراسة حول **تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني،** منتدى الرياض الاقتصادي، نحو تنمية إقتصادية مستدامة، الدورة السادسة ،المملكة العربية السعودية،09-11ديسمبر 2013.

التقارير

1. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، **نشرة ضمان الإستثمار**، السنة 29 العدد الفصلي الأول 2011.

2. تقرير التنمية العربية، للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العربية ، **دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة** ،الإصدار الرابع ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2019.

3. **تقرير تنافسية الاقتصادات العربية" تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية 2022** "، العدد 06، صندوق النقد العربي، أبو ضبي ، الإمارات العربية المتحدة، فيفري 2023 .
4. تقرير مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي ، 2020.
5. تقرير تنافسية الإقتصادات العربية ،**صندوق النقد العربي** ، العدد السابع و العدد السادس ،2023 .
6. صندوق النقد العربي ،**تقرير تنافسية الإقتصادات العربية** ،2022.
7. صندوق النقد العربي ، **تقرير تنافسية الإقتصاديات العربية** ، العدد السادس ،فبراير 2023.
8. محمد إسماعيل جمال قاسم حسن كريم زايدي ، **الإستثمار الأجنبي المباشر** ، صندوق النقد العربي ،أبو صبي دولة الإمارات العربية المتحدة ، 2022.

الجرائد و المنشورات

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد رقم 17 –02 المؤرخ في 2017/02/10 .
2. الجريدة الرسمية، العدد 50، السنة التاسعة والخمسون، الخميس 28 جويلية 2022.
3. عبد العزيز جميل مخيمر،أحمد عبد الفتاح عبد الحليم ،**دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية** ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005.

ثانيا/مراجع باللغة الأجنبية:

التقارير :

1. Transparency International, CPI 2022 Report « CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2022 », Berlin, Germany , January 2023
2. Rapport d'ecran Small and medium entreprise développement plan (2017-2022), MSMED Council, Manila, 2017

المنشورات :

3. bulletin dindormation statistique de la PME.ministere de lindustrie et de la production pharmaceutique .N42 .edition avril 2023 .
4. statistique-veille-de-https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin,source:Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie N°. 37. 39)2017/2021).

ثالثا/ مواقع الإنترانت

1.وكالة الأنباء الجزائرية، القانون المتعلق بالاستثمار في الجريدة الرسمية

https://www.aps.dz/ar/economie/129954-2022-08-01-12-49-47

2.المكتب الجزائري لدراسة المشاريع و تطوير الاستثمارCalpiref)، قانون الاستثمار الجديد

https://ar.calpiref.com

3.مؤسسة التراث وصحيفة وال ستريت جورنال (Index of Economic Freedom)

https://www.heritage.org/index/download#

4.مؤسسة التراث وصحيفة وال ستريت جورنال (Index of Economic Freedom)

https://www.heritage.org/index/excel/2024/index2024_data.xlsx

5. الموقع الالكتروني لمنظمة الشفافية الدولية(TRANSPARENCY INTERNATIONAL)

https://www.transparency.org/en/cpi/2023

6. https//images.transparencycdn.org/images/Report CPI2022 English.pdf

7. https://arabic.doingbusiness.org/ar/reports/global-reports/doing-business-2020

8. البنك الدولي، 2021

https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_ri

9 بيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشرات الحوكمة:

http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/downLoadFile?fileName=wgidataset.xlsx

10. جريدة المستثمر

https://almostathmir.dz/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86/

ملخص : تهدف هذه الدراسة الي تقييم بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية وفق المؤشرات العالمية و قد إستعرضت هذه الدراسة كل من مؤسسات صغيرة و المتوسطة بالنسبة للوطن و مختلف مؤشرات تقييمها ،و هذا ما دفعها للإهتمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر وسيلة إنعاش للإقتصاد من خلال الإسهامات الهامة التي للإقتصاد، و هذا يستدعي وجود بيئة عمل مناسبة لها ، و الجزائر تعاني الكثير من المشاكل التي أثرت على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فبرغم من الجهود التي بذلتها الدولة في سبيل تحسين هذا القطاع إلا أنها لاتزال غير كافية و خاصة من جانب توفير بيئة الأعمال المناسبة التي تعتبر أحد الأسباب الرئيسية في تراجع و ضعف دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفشله في تحقيق أهدافه من بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن مؤشرات بيئة الأعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بالضعف و غير مواتية ولاتساهم في تحسين و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الكلمات المفتاحية :المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،بيئة الأعمال ، المؤشرات

Résumé : Cette étude vise à évaluer l'environnement des PME algériennes selon des indicateurs globaux. Cette étude a examiné les petites et moyennes entreprises du pays et divers indicateurs de leur évaluation. Et c'est pourquoi les petites et moyennes entreprises sont un moyen de revitaliser l'économie grâce aux contributions importantes de l'économie. Cela exige un environnement de travail approprié, et l'Algérie souffre de nombreux problèmes qui ont affecté le développement des PME. Malgré les efforts de l'État pour améliorer ce secteur, il est encore insuffisant, notamment en fournissant un environnement adéquat, qui est l'une des principales causes du déclin et de la faiblesse du rôle du secteur des PME et de son incapacité à atteindre ses objectifs. L'une des conclusions les plus importantes de l'étude est que les indicateurs de l'environnement des petites et moyennes entreprises sont faibles et défavorables et ne contribuent pas à l'amélioration et à la promotion des petites et moyennes entreprises.

Mots clés : petites et moyennes entreprises, environnement des entreprises, indicateurs